

2015

الجيش العراقي : الواقع .. البناء .. الإصلاح



الدكتور محمد احسان

الجيش العراقي
الواقع.. البناء.. الاصلاح

2015 - 2003

لا وطن يبقى، دون جيش يحميه

الخلاصة

التأسيس

الجيش الحالي = ارث الماضي \times تناقضات الحاضر.
ارث الماضي: حروب، آفات، تعود الخطأ، ادارة خطأ، أداء وإرادة قتال
بمستوى متدن.

تناقضات الحاضر: نظرة السياسية القاصرة الى الجيش. التصريف غير الصحيح لما ترتب على حل الجيش السابق. معايير الانتقال غير الصحيحة الى الجيش الجديد كونت، أهواه. علاقات قرابة. تحزب.
ناحر. ظروف قتال صعبة، انحياز انتهازي. استثمار تجاري. أدى الى:
انتقال الأمراض ذاتها وبروز أشد. تسلل "الضعفاء، الوصوليين،
الانتهازيين، المناوئين" شكلوا عبئاً وإعاقبة. الاستسلام والقبول. اتساع
الخرق الأمني النفسي.

مصاعب أنتجت وأبقت الخل

قصور التدريب، والاختيار والتوزيع القيادي الولائي. غياب التوصيف الوظيفي. عدم وجود أسس للتحصين النفسي المعنوي. تعميم توجهات المحاصصة. قيود التوازن الدولي. أنتجت: قلة الاخلاص. الاتكاء الطائفي. الضعف العام. الاعاقة العمدية. الفساد. أحادية اللون. الشعور بالدونية. الشك.

واقع الجيش الحالي

1. سيادة الكم على النوع. ترهل. حشر. وهن أدى الى: اختلال في التوازن الرتبي. سوء توزيع المسؤوليات. كلف مادية. تفاسع في العمل. صعوبة تقييم. كثر الخسائر. شعور واهم بالقوة.

2. اضطراب القيادة والسيطرة. ضعف. تعدد المراكز. قلة المتابعة
تسبب في: قطع سلسلة الأوامر وسبل التنفيذ. فقدان القدرة على
التقييم وقياس المردود. ضعف التنفيذ. ذهول فكري. فقدان الهيبة
القيادية.

3. عدم التجانس بين الامكانيات والمهام. الاقحام قبل اكتمال
الاستعداد. التكليف على أساس الكم النظري. عدم حساب العامل
المعنوي، تسبب في: الإحباط. الملل. الكذب. الانكسار.

4. الخوف. من العدو، من الأعلى غير العادل. من عدم مجازاة مراكز
القوة. تسبب في: استنزاف الطاقة. الاجهاد. تجنب المواجهة.
الهروب. التسرب. التشكي، التمارض.

5. اختلال الضبط. اقتراب المسافة بين الاعلى والأدنى. منح الرتب.
الدمج تسبب في: عدم تنفيذ الأوامر. التأخير. الارتباك. تصدع
المهنية.

6. ضعف التخطيط. اجتهاد. تزلف. تحزب. عدم وجود سياسات، أدى
إلى: إدارة على أساس المحاولة والخطأ. البداية من الصفر. التجاوز
على مبدأ التراكم المعرفي. العمل على أساس الفزعنة. الذاتية على
حساب المبدأية.

7. اضطراب الحالة المعنوية. حرب نفسية معادية. قصور في الرد.
انكسارات لم ترمم. سياسيون متقدون. برلمانيون مفرقون. محيط
معادي. اعلام دولي بالضد كونت: ملل. ضعف الارادة. قلة المبادرة.
هبوط في النشاط. موت الضمير المهني.

8. تصدع المشاعر الوطنية. صراع بين الرفض والقبول، تعامل مع الجيش غير صحيح. أدى الى: مصلحة الذات قبل الوطن. السكوت، وعدم الرغبة في الاصلاح. التجريح، الاتهام. التسيط.

9. الفساد. إنسان فاسد. تعطل سلطة الضبط الرادعة. ضوء السياسة الأخضر، فتحت الأبواب الى: النفعية. عقود فاسدة. استغلال الفرص. عائد غير موات للمواصفات. ظاهرة الفضائيين. التغطية على الخل.

المعوقات

النقل الحرفي للتجربة الأمريكية. قصور المكلفين بالنقل. غياب السياقات. الشخصية.

الجهد الاستخباري

غياب الجهد الفني الأمني الاستخباري. التأسيس الخطأ. عدم وجود استخبارات نفسية. أدى الى: عدم تأمين حاجة القوات الى الاستخبارات التعبوية. عدم تأمين حاجة الدولة الى الاستخبارات الاستراتيجية "السوقية". عدم القدرة على انتاج الاستخبارات النفسية. عدم القدرة على رصد وتحليل الحرب النفسية. فقدان القدرة على الردع الأمني المادي وال النفسي.

الجهد المعنوي

عقدة التوجيه المعنوي. نقص المعرفة النفسية المعنوية. الخبرة البدائية تسبب في: عدم وجود توجيه معنوي. عدم وجود جهد للتحصين بالضد من دعاية العدو وحربه النفسية. تراكم الاحباط واضطراب الحال النفسية. التركيز على الاعلام الاستعراضي، الذي يعزز سلوك التسابق والكذب.

الجهد البحثي العلمي

يوجد مركز، بلا متخصصين، ولا ميزانية، ولا قدرة على المبادرة، تسبب في: غياب القدرة على دراسة الظواهر السلبية. الابتعاد عن الاساليب العلمية في الادارة والتقييم والتحطيط. صعوبة التعرف على اوجه القوة والضعف في البناء العسكري.

القضاء العسكري

ضعيف. غير قادر على تأمين الردع النفسي. يفتقر الى القوانين الضابطة أسمهم في وجود: ضعف الالتزام. شيوع المخالفة.

الهيكلية التنظيمية

غير متجانسة، تجريبية، متداخلة، أدت إلى: مصاعب في القيادة والسيطرة. ضعف التنسيق والتعاون. تداخل المسؤوليات.

الحيادية الوطنية

الجيش السابق منظمة حزبية "بعثية" واحدة. الجيش الحالي عديد من المنظمات. استمالة القادة العسكريين سياسياً، كون: ضباط حزبيون، مؤدلجون، غير مهنيين. منتسبي منحازين فكريًا. ضباط "شبه أميين" لا يمكن تطويرهم. الانتماء الحزبي العلني. التأثير الحزبي على الشأن العسكري. معادلة خطأ فيها سياسيون لا يطمئنون إلى العسكر، وعسكريون يشككون بقدرة السياسيين، كونت مهنية ضعيفة وقدرة قتالية متذبذبة، وانحياز.

الاستنتاجات

واقع حالي للجيش غير ملائم لادارة معركة شاملة. فساد مستشري، يحول دون البناء وكسب المعركة. خرق أمني فاعل. إعياء قتالي. اضطراب سلوكي. هبوط معنوي. إرادة قتال ضعيفة. احتلال المواطنة. نقص في المعرفة العسكرية والعلمية والنفسية. تدني مستوى الهيبة العسكرية. تشكيل مراكز قوى داخل الجيش، وتكوين ولاءات متعددة. أخطاء تستغلها الحرب النفسية المعادية. وقوع الجهد الأمني في فخ التشكيك النفسي.

التصصيات

اختيار الوزير ليس حزبياً، أو يلزم قانونياً بالاستقالة من حزبه. دراسة مسألة عدم اشراك القوات المسلحة في الانتخاب. اعادة النظر بادارة

المؤسسة العسكرية حكومياً. الاستعجال في تنفيذ خطط إنهاء الترهل الرتبي. الغاء التبرع والاكتفاء الذاتي. إعادة النظر بموضوع ضباط الدمج والمفصولين السياسيين. تشكيل مديرية عامة للتوجيه المعنوي والخدمات النفسية. الترفية. علاج الاضطرابات. العمل على أن تكون الوزارة لتنفيذ السياسة الدفاعية للدولة ورئاسة الأركان للقيادة الميدانية. العمل على حيادية الجيش. تشكيل تنظيم للحرب النفسية للدولة، يرتبط به جهد العمليات النفسية في الجيش.

الخاتمة

المسألة صعبة جداً. لابد من الشروع. الجيش قوة عليها تتوقف وحدة البلاد. مشاريع اعماره من جديد ضرورية، نجاحها مكسب فعلى الجميع.

الفصل الأول

نظرة إلى الواقع

1. لقد تأسس الجيش الحالي حسب الأمر 22 الصادر من سلطة الانقلاب الحاكم في 2003/8/8، وكانت بداية الشروع لتنفيذ أمر التأسيس، قد جاءت في ظروف لإعادة بناء البلاد لم تكن مستقرة سياسياً وإلى حد ما غير آمنة، وقد شرعت الوحدات المشكلة حديثاً، في عملها الميداني بقدرة قتالية وتسليحية بسيطة، وهيكلية تنظيمية لم تأخذ بالاعتبار الحاجة، والإمكانيات المتاحة، والأهداف المطلوبة، علماً أن عملية التأسيس قد أستندت بداياتها على الآتي:

- أ. خبرات أمريكية متطرفة، وأهداف لها بعيدة المدى.
 - ب. خبرات فنية عراقية متشربة، وغير قادرة في كثير من الأحيان، على تكوين رأي قوي مستقل، في قضايا الهيكلية والتسليح والتنظيم وتوزيع الواجبات.
 - ج. غياب تام لمفهوم السياسة الداعية العراقية، في ظروف عمل صعبة، وسط منطقة مضطربة، وبؤرة توتر شبه دائمة، وعملية سياسية انتقالية شائكة، ينقصها الوضوح والدعم الشعبي الموحد.
 - د. اجتهادات فردية، ومصالح ذاتية حزبية، للاستفادة ومد النفوذ داخل الجيش وعموم المؤسسة العسكرية، بدأته جميع القوى السياسية المشاركة في الحكم وغير المشاركة.
2. إن عملية إعادة البناء الهيكلية للجيش، الذي تبعثر خلال المواجهة العسكرية مع الحلفاء، والأمر بحله من قبل سلطة

الانتلاف¹... عملية مررت بمراحل عدة، وجدت خلالها وزارة الدفاع

أنها:

أ. مشغولة، وجل انتباها منصب على إبرام العقود، وتعيين الموظفين، وإعادة الضباط إلى الخدمة.

ب. غارقة في متغيرات المسؤولية، والفساد.

ج. مستنفرة لتلبية متطلبات القتال في حرب ضد الإرهاب.

3. إنها مراحل أفرزت نتائج سلب على المستوى العام للإدارة والأداء، والمهنية العسكرية، ومساعي البناء، والمعنيويات تتسم

بالآتي:

أ. الضعف العام، وعدم كفاية الوقت المتاح للتأسيس والتشكيل.

ب. سيادة الروتين وعدم تحمل المسؤولية، واستشراء الذاتية الخاصة بهم وابتذال غير مسبوق.

أ. الشعور بالتعب العام "الاعباء الوظيفي" والانحياز الانهاري للجماعة أو الطائفية²، والسعى لاستثمار المنصب والفرص المتاحة تجاريًا.

د. التسابق من أجل التحقيق الأفضل للفرد على حساب الجيش والدولة والمجتمع.

¹. الأمر الرقم (2) الصادر في 23/5/2003

². لم يكن انحياز البعض من الضباط، إلى الجماعة والطائفية عقائديا في غالب الأحيان، بل انحياز حمايوى، يضع فيه الضابط نفسه في دائرة الحماية الخاصة لجهات محسوبة على الطائفية، ويجد فيه البعض من السياسيين المحسوبين على الطائفية فرص لتحقيق الكسب والاستثمار، في مجال التعيين، والنقل، والعقود وغيرها.

. إنها خصائص سلبية، لم يتوقف تأثيرها على عدم إتمام المهام المطلوبة للجيش، كما تخطط الحكومة وتسعى لأن تكون، بل واسهمت في تكوين ضغوط على المنتسبين، وأرست قواعد تدمير للذات العسكرية¹.

المشاركة في القتال قبل اكتمال الجاهزية

4. إن ظروف عدم الاستقرار، وتطور العمل المضاد للدولة العراقية، والتزامات الانتقال السريع للسلطة إلى العراقيين، دون الاستفادة أو الاستثمار العلمي للوجود الأمريكي من أجل البلد، وأفعال الإرهاب المنظم ألمت الحكومات المتعاقبة، في إشراك وحدات الجيش المشكلة حديثاً في القتال الداخلي، وخلافاً لمهامها الاستراتيجية في الدفاع، عن التهديدات الخارجية، عند إكمال تأهيلها عسكرياً وفنياً ومعنوياً، وهذا متغير لم يكن في صالح الجيش الذي تحول سلوك غالبية منتسبيه بالتدريج إلى سلوك:

أ. مضطرب، يتصرف في حاله العسكري بطريقة، وكأنه يعيش حياة غير منضبطة، لا يتعاطف مع كيانه العسكري، ولا يتحمس إلى هذا الكيان، لا يهتم إلى خسارته، أو سمعته، ولا يغير اهتماماً للمكاسب الذي يحققها في ساحة الحرب.

¹. كانت الوجبات الأولى للتطوع من الضباط والمراقبين حتى التي جاءت من بعدها، وبنسب غير قليلة قد نطّوّعت لأسباب تتعلق بالراتب حيث الوضع الاقتصادي الصعب، الذي خلفته إدارة الحكم السابق، وعند تطّوّعهم لم يتم تهيئتهم فكريّاً للوضع السياسي الجديد "الانتقال إلى الديمقراطية" ولا نفسياً للقتال، ولم توفر لهم القيادة العسكرية العليا، مستلزمات النجاح في القتال، الأمر الذي وضعهم تحت ضغوط نفسية، أسفرت عن أداء متدنٍ، وهروب من الخدمة وتسرّب من المعركة، تكون بالتأكيد وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة، سلوكاً مخلاً من الناحية المهنية والوطنية"نكسة الموصل حزيران 2014 والرمادي مايس 2015 مثلاً حياً عن هذا السلوك"

بـ. منحاز أحياناً. إذ وعندما يحصل اشتباك بين وحدته وبين أبناء المدينة التي ينتمي إليها، يقف إلى صف المدينة، وإذا ما حصل قتال بالضد مع العشيرة التي يرجع إليها، يكون لديه الاستعداد للقتال إلى صفوف العشيرة، أو الهروب من صفوف وحدته، ليوفر فرص لا تخسر فيها العشيرة.

جـ. الاحساس بأنه وكيانه غير مرغوبان من قبل مواطني مدن عراقية محددة، ووقف بالضد من وجوده وكيانه من مدن أخرى أحياناً.

إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن ما حدث في الموصل، كانت من بين أسبابه ما يتعلق ب موقف البعض من المواطنين من وجود وحدات للجيش "قيادة العمليات"، وكأنهم عدوا وليس مدافعاً، بسبب سلوك بعض منتسبيها الاستفزازي العدائى، والنفعى وبما يتنافى والمهنية العسكرية الوطنية، وهو أمر وان ضخمت الحرب النفسية من تأثيراته، وان استغله العدو في التعبئة النفسية بالضد من الجيش والقوات المسلحة، فان أثره كان واضحأً في السلوك الشعبي العام من العدو القادر، والموافق الطافية على السطح من الجيش وتبعات الانكسار.

5. إن المنتسبين للجيش من المراتب بوحه عام، والضباط منهم على وجه الخصوص، وبسبب مواقف السياسة منهم، ومن تشكيلاتهم العسكرية، والأسلوب غير المناسب لادارة مؤسستهم، من قبل الحكومات الأولى، تكونت لديهم أفكار ساعد على تعزيزها الاعلام المعادي، قوامها أن المؤسسة السياسية التي تحكم البلاد:

أ. تهمل وجودهم، على الرغم من أن طبيعة عملهم تتأسس على، التضحية بالحياة من أجل الوطن، تضحية فيها خسارة النفس، واردة بنسب كبيرة.

ب. لم تلتفت إلى مشاكلهم، ولا إلى امتيازات لهم قد اعتادوا الحصول عليها أسوة بكل جيوش العالم لمعادلة مهنية الموت المحتمل، مع مستلزمات الحياة ورغباتها¹.

6. الاتكال في إدارة إعادة تشكيل، وبناء الجيش على قليل جداً من الضباط وغالبية من المدنيين بعضهم انتهازيون يتسابقون لإرضاء الحكومة واستجدائها رتبأً ومناصباً وجاهأً، وتلبية رغبات بعض أعضائها وأحزابها، الأمر الذي دفع بأن يتجه الجيش إلى الانحراف التدريجي، ليكون بالتدرج جيشاً مهلهلاً، لا تعبر تشكيلته عن جميع مكونات المجتمع العراقي.

تدخل الجهات الأعلى

7. قيام الجهة السياسية العليا للحكومة السابقة "رئيس الحكومة" عن طريق مكتب القائد العام، بالتدخل في تفاصيل العمل المهني للجيش، إلى مستوى الترفيع والترقية والنقل والاجازة وموافقات السفر، والقبول المفتوح لتجاوز سلسلة المراجع، إذ كان بإمكان أي جندي واي ضابط، من أي وحدة يمتلك معارف من الضباط في مكتب

¹. حاول مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وقيادة الوزارة في السنة الأخيرة وتحت ضغط التطلب الآتي من كبار القادة العسكريين بمنح بعض المكارم "رتب عسكرية" والهبات "قطع أراضي سكنية"، فجاءت في وقت غير مناسب تصادف مع انتكاسة الموصل وخسارتها الكبيرة، وجاءت إلى أشخاص بعضهم غير مناسبين، إذ أن كبار القادة الذين منحوا القطع غالبية الثمن كان بعضهم معينين بإدارة المعركة الخاسرة في الموصل ميدانياً أو من خلال موقعهم في المفاصل العليا للوزارة، فتسببت هذه الهبات، باضطراب معنويات باقي الضباط، وإخراج انفعالاتهم العدائية السلبية بالضد من الحكومة والقائد العام.

القائد العام أو من الطوق المحيط بالقائد العام، الحضور الى المكتب والى القائد العام شخصياً، وتقديم شكوى، أو استرham، أو طلب ترقية، وكان في الغالب يحصل المعنى "الحاضر" تجاوباً ايجابياً لمطالبه، على الرغم من كون سلوكه، خرقاً لسلسلة المراجع، الذي يقتضي الضبط التقيد بها وعدم خرقها، علماً أن هذا التجاوب يفسر في اطار التعاطف الودي مع المنتسبين، لكسب الرضا والتأييد النافع في الانتخاب، وتكون الصورة الرمزية، فكان خرقاً أخل بمهنية وهيبة المفاسد القيادية، بما فيها مفصل الوزير ورئيس الأركان، ودفع الأداء العام والثقة بالقيادة باتجاه الضعف، حد الاقتراب من الأداء المليشياتي.

8. لاعتبارات الأمن بالدرجة الأولى أُسكنت قيادة الجيش، ومقر الوزارة في بناية المجلس الوطني السابق داخل المنطقة الخضراء، وكون البناء ذات تصميم محدد، والنمو العددي للوزارة ومؤسساتها في تسارع، واضطراد أصبح التوажд في غرفها، وقاعاتها التي قسمت بقواطع زجاجية، وخشبية مسألة غير ملائمة للعمل بالشكل الصحيح، وغير مقنعة لعموم الضباط، والمدنيين وأدت إلى أن تكون:

أ. بيئة العمل العام غير صالحة. إذ تكدس في الأماكن المخصصة كدوائر ومكاتب عدة أشخاص، في مساحة صغيرة، يتكلم الموجودون فيها معاً، ويشاهدون التلفاز معاً، وينتبه كل واحد منهم على الآخر، وكانت في المحصلة بيئة عمل لا تساعد على الإنجاز بالقدر المطلوب، وكذلك لا تساعد على تحمل ضغوط العمل.

بـ. انتقال أثر الضوابط. بات الكلام في الغرف المقطعة بالزجاج والأواح الالمنيوم، ينتقل الى الغرف المجاورة، والكلام الذي يجري في الممرات المليئة بالأشخاص والمتسبين، ينتقل طوال ساعات الدوام الرسمي الى تلك الغرف، وبمستوى من الشدة يؤدي الى التشتت وارتباك التفكير، ويقلل وبالتالي من التركيز والانتاج. يضاف الى هذا فان التجوال الكثيف نسبيا في الممرات، وبين الغرف بكثافة عدبية تثير الفوضى، وتقلل من احترام المنتسبين لأنفسهم ولجيشهم، وزارتهم، وتخل بمعايير الضبط والالتزام.

جـ. الوجود غير النافع. لقد حشر بدأياً، بعض الضباط برتب عالية، تزيد عن عميد أحياناً في غرفة ضيقة، يجلسون حول مكاتب غير مناسبة، وقد لا يجد أحدهم مكتباً ليجلس حوله، وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين المدنيين¹، وهذا أسلوب عمل طارئ لم يعتاده الضباط العراقيون، وهو وان أسرهم في تقليل نسب الإنجاز، فقد شكل خرقاً لأمن المعلومات، وفتح المجال أمام تسربها، وتعزيز الخروقات الأمنية.

نبعات الجيش السابق

¹ . لقد جرت في السنين الأخيرة، محاولات لإعادة إسكان بعض دوائر الوزارة، في أماكن أخرى خارج بناءة المجلس الوطني، ومعسكر الشرف، وقد أسهمت فعلياً في التخفيف من ضغط الإزدحام وفوضى العمل واضطرابه، الا انها في واقع الحال لم تكن كافية، لتوزيع المكان بما يلائم العمل الصحيح، ويعود السبب الى البطء في تأهيل بناءات تعود الى وزارة الدفاع وسعة الفساد، وكذلك ضعف اجراءات السلطة التنفيذية، في حل مشكلة التجاوز على أملاك الدولة بينها أملاك وزارة الدفاع، الأمر الذي أبقى هذه المعضلة فاعلة، وذات تأثير سلبي ملموس على الأداء، وعلى مشاعر الانتفاء الى الجيش الجديد.

٩. في مثل هكذا دراسات، لابد من حساب غالبية المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الواقع الحالي للجيش العراقي، المطلوب دراسة واقعه، ومن بين هذه المتغيرات، ما يتعلق بالجيش السابق، الذي يعد الامتداد الطبيعي للجيش الجديد من نواحي عديدة تتعلق بالقيم والخبرات وإرادة القتال وغيرها، وبصدده أي الجيش السابق، تبين الخبرات والواقع أنه وهيكله قبل السقوط لم يكن سليماً من الآفات، والأمراض الاجتماعية التي أنهكته، وقوضت بشكل كبير بناء التحتية، حيث الرشوة، والفساد، والمحاباة، وخيانة الأمانة، والإعاقة العدمية، والطائفية، وغيرها أمور وان حصلت بنسب تقل كثيرا عن الوقت الراهن، الا ان عقول الضباط والمنتسبيين، قد تشبع بها حتى اللحظات الأخيرة، من عمره جيشاً أمتلك خلال السنين، بعض التقاليد والقيم والخبرات، وممارسة مهنية طويلة الأمد ومعروفة. ولم تكن سلطة الانقلاب، ومن بعدها مجلس الحكم، والحكومات المتعاقبة قد اتخذت الإجراءات المناسبة، لتصريف ما ترتب على الأمر الصادر بحله، ووزارة الدفاع أو لتقليل الخسارة المعنوية، والمادية التي لحقت بما يقارب النصف مليون من الضباط، وضباط الصف العاملين في دوائرهما، والوحدات المقاتلة، والساندة، والخدمية، واكتفت بدلًا من ذلك في البداية بتقديم المنح المالية المؤقتة، كجوع منعشة للتعامل مع الموقف المعقد آنيا¹.

¹. بعد عام 2010 حاولت الحكومة حل الكثير من مشاكل وأعباء الجيش السابق وأعادت من يرغب العودة إلى الخدمة في الجيش الجديد، من الرتب التي تقل عن العقيد، ومنحت التقاعد للضباط جميعا دونما استثناء، وهي خطوة جيدة، لكنها متأخرة نسبيا، وحصلت أحيانا تحت ضغوط التوتر الناتج عن الإرهاب، في المناطق الساخنة التي بقي الكثير من أبنائها من ضباط الجيش السابق، بعيدين عن الجيش الجديد، وبالتالي أصبح منح التقاعد، وحل الأعباء ليس ذات قيمة نفسية في عملية تحديد الاتجاهات من

ولم توضع خطط مقتنة للاستفادة من الضباط القيادة، والأمراء المناسبين لرفد الجيش الجديد وتقوية أسلحته، بل وعلى العكس من ذلك أبقى الموضوع تبعاً للأهواء الشخصية، والعلاقات القرابية والحزبية، والمنافع المادية معايير للترشيح، والاختيار، والقبول في دوائر الوزارة والجيش، ووحداته القتالية، مما تسبب في:

أ. انتقال الكثير من أمراض، وسلبيات المؤسسة العسكرية السابقة إلى الجديدة. من كان مرتشياً بحسب قليلة في الجيش السابق، وانتقل إلى الجيش الجديد، تضاعفت رغبته في الارتشاء، وتوسعت مخططاته، ومن كان يتغاضى عن الخطأ في وحدته وأصبح أمراً أو قائداً في الجيش الجديد، بات يتغاضى بشكل أوسع، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن الجو العام لادارة الدولة والمجتمع، ودخول دفعات هائلة من الانتحازيين والوصوليين إلى تنظيمات الأحزاب والحركات السياسية، والتسابق الذي جرى بين السياسيين لتقوية أحزابهم من موارد الدولة، أسهم في دفع العسكريين مثل غيرهم من موظفي الدولة باتجاه الكسب، قبل التفكير في بناء المؤسسة، كما ان مستويات الضبط المنخفضة التي ميزت الجيش السابق، في أواخر عهده قد انتقلت إلى الجيش الحالي، يضاف إلى هذا ما يتعلق بإرادة القتال

الجيش الجديد والعمل في صفوفه، وعموماً فإن متعلقات البعض من منتسبي الجيش السابق، مازالت لم تحل حتى هذا العام 2015.

التي تدنت كثيرا في ذاك الجيش، وانتقلت خصائصها إلى هذا الجيش، بشكل واضح¹.

بـ. تسلل البعض من الضباط الانتحاريين وغير الأكفاء، وأقل منهم من المناوئين للحكم الحالي إلى جسم الجيش، والمؤسسة العسكرية الجديدة، وباتوا يشكلون عبئا، وإعاقة لتطوير العمل نحو الأحسن. إذا ما تم الأخذ بالاعتبار أن بعض من الضباط السابقين، دخلوا صفوف حزب البعث لضمان الحصول على جاه ومنصب وترقية، فكان دخولاً مصلحياً انتحارياً، وبعضهم دخل تلك الصفوف، تفادياً لعداء الحزب وتجنب العقاب، فكان دخولاً نفعياً أيضاً، وهذه خاصية كانت شائعة بين صفوف الضباط بحسب عالية، وهناك بعض الضباط العقائديين بالفعل، دخلوا صفوف الحزب واستمرروا في تنظيمه، حتى مع خسارته المعركة، وتلقى تنظيمه ضربات قاسمة، وعندما انتقلوا جميعاً إلى الجيش الجديد، نقلوا معهم تلك الخصائص، فالانتحاريون وجدوا عند المنظومة السياسية وبعض الجهات الدينية مجالاً لقبولهم، فزادت نسب انتحاريتهم، وأصبح سلوكهم هدماً للبناء العسكري، والعقائديون وجدوا في ضعف الأمن والاستخبارات، مجالاً للعمل بمتنيات

¹. إن مشكلة وتبوع الجيش السابق قد تعدد تأثيراتها ذات الصلة بالأداء والضبط وارادة القتال، لتشمل أمن القوات المسلحة والنفاذ إلى ساحة المعركة، إذ أن الضباط الذين أبقوا خارج المؤسسة مروا بفترة بطالة، وشعروا بالحيف حد الحقد، فنوجه بعضهم بتآثيرات هذا الحقد وعودة النشاط الغزيبي البعي إلى الانضمام للجهد العسكري الإرهابي بمدونه بالخبرة والمعلومة والمشاركة القيادية والفنية والنفسية، فأصبحوا في المحصلة عامل تأثير سلبي على القتال وما ينتج من خروقات أمنية، إذ وفي عام 2014 وما بعده أعلن عن وجود ضباط من الجيش السابق قد أوكلت لهم مهام قيادية وفنية في تنظيم داعش الإرهابي الذي يخوض الجيش معارك شرسة بالضد من وجوده.

للعودة الى الزمن السابق، فزاد اندفاعهم، وتحددت لهم واجبات
بينها المساهمة في الهدم والتخريب.

ج. الاستسلام شبه الكامل للأمر الواقع. لقد تلاشت اتجاهات الوقف بالضد من الخطأ، وأقتربت النفوس الى حدود التسليم بالحاصل والموجود، والقبول به، وهو أمر لم يقتصر حدوثه على الأشخاص، بل وانتقل الى الإدارة التي باتت هي كذلك تنتهج نهجاً يقترب من التسليم بالحاصل، وكأنه أمر مفروض أو حتى مكتوب.

د. الهروب إلى الأمام في التعامل مع حالة الفوضى الإدارية. ان السياقات وكما ورد آنفاً قد اختفت، وكثير التوجّه إلى العمل خارج الضوابط، وبدلًا من التفتيش عن الصحيح، اتجه المعنيون بالتشكيل الجديد للايغال بالخطأ، فأسندوا مناصب الى غير المناسبين، وخصصوا درجات وظيفية لا تتلائم والشهادة او الخبرة والاحتراف، ومنحوا الرتب العسكرية لغير المؤهلين، وترقيات إلى رتب أعلى لغير المستحقين، فزادت سعة الفوضى، وكثير الخطأ ليشمل شريحة واسعة من المنتسبين، والدوائر والمؤسسات العسكرية، حتى أمكن القول أنه من الصعب استثناء دائرة عسكرية، أو قيادة من آثار الفوضى، والاضطراب الإداري والمالي.

الغاية

1. دراسة واقع الجيش العراقي الحالي منذ إعادة تشكيله، وحتى الوقت الراهن "منتصف عام 2015".
2. التركيز على أوجه الخل، والقصور في التشكيل والأداء والمعنويات، وإرادة القتال.

3. اقتراح السبل الكفيلة للتصحيح والبناء، على أساس تمكّنه من أداء مهامه في الدفاع عن الوطن، وتأمين الردع اللازم للحيلولة دون استهدافه بلداً ديمقراطياً لجميع العراقيين.

الفصل الثاني

أوجه الخلل في البنية العامة

للجيش

أوجه الخلل

ماهية الخل

1. كانت البدايات الأولى لتشكيل الجيش العراقي، كما مبين في أعلاه صعبة، والإمكانيات المتاحة لتنفيذ خطط التشكيل، والإعداد والتأهيل متواضعة، ومع ذلك أسهمت وحدات منه في الحد من اتساع رقعة الإرهاب، إلى المستوى الذي أراده العدو، تقويضاً لأركان الدولة، وتغيير شكل نظام الحكم فيها، وكانت وما زالت عملية إعادة البناء تنمو بشكل محدود جداً، لم تصل في أحسن الأحوال، إلى المستوى الذي يكون فيه الجيش متماسكاً، قوياً، منضبطاً، وطنياً، قادراً على الجسم في ساحة قتال داخلية بالغة التعقيد، ويكون فيه المنتسبون قادرين على، تحمل وطأة الضغوط الآتية من القتال¹ ومن الخدمة العسكرية.

2. إنها بدايات أولى وخطوات لاحقة واجهت، وما زالت تواجه العديد من المصاعب، والعراقيل، والتجاوزات بينها:

أ. عدمأخذ المتدرب جندياً كان أو ضابطاً، كفایته من ساحة العروضات في الجوانب الفنية، والمعنوية والتحمليّة.

ب. كان التركيز من قبل الهيئات الأجنبية المعنية بالتدريب في البداية على بعض المسائل العسكرية الفنية ذات الصلة بالرمي، واستخدام السلاح، وبعض الجوانب التعبوية وإعادة التأهيل

¹. ان الانكasa النفسيّة والانكسار الذي حصل للقطعات العسكريّة المقاتلة في الموصل عام 2014 والرمادي 2015، يؤشر حصولها بهذا القدر من السعة، حصول حالة هلع بين المنتسبين بكافة المستويات نتيجة تعرضهم إلى ضغوط نفسية شديدة، هلع تسبب في دفعهم إلى ارتكاب فعل الانسحاب الكيفي، بصيغة هروب جماعي.

البدني، لم تأخذ بالحسبان التدريب على الضبط، وتحسين مستوى الولاء إلى العراق، والدفع باتجاه التطبع والتكيف إلى الحياة العسكرية سلماً وحرباً، وما زال الأمر كذلك من قبل العديد من الهيئات العسكرية العراقية المختصة.

ج. وزع الضباط القادة، والأمراء على المناصب في المراحل الأولى وما زالوا كذلك بطريقة عشوائية، وضعفت تاريخ الانتماء إلى حزب البُعث معياراً وحيداً¹ للرفض دون الالتفات

إلى الكفاءة، والوطنية التي لم يتم التطرق إليها، إلا في القليل من الحالات، التي لا تشكل معياراً عاماً للمقارنة والقياس. كما أن غالبية المناصب المطلوب إشغالها غير موصفة وظيفياً، وعملية الاختيار لإشغالها لم تعتمد التدرج المهني، والتراكم المعرفي، وسجلت خلالها حالات تجاوز لمنطق العسكرية العراقية المعروفة، إذ أعطي شرطياً وجدي سابقاً رتبة ضابط، وقبل عقيد من الجيش السابق للعمل برتبة نقيب في الجيش الجديد، وأعطي نقيب رتبة عميد في الجيش الجديد أيضاً، ونسب مدني لإدارة عمل عسكري تخصصي تجاوزاً على الأسس، والضوابط المهنية المعروفة، وفوق هذا جرى الاستهانة بالمهنية العسكرية، بشكل كبير إذ تسجل أن مناصب

¹. لم يكن الانتماء إلى حزب البُعث على الرغم من أهميته، معياراً دقيقاً لقياس الإخلاص إلى النظام الجديد، والولاء للوطن، إذ أن البعض من ذوي الدرجات المشمولة بقانون المساعلة والعدالة الذين استلموا مناصب قيادية، تصرفوا بطريقة الاتهامية الوصولية وتتجاوزوا حدود القياس وتخلصوا من عبئ المساعلة، وبعضهم الآخر استفاد من عوامل القرابة من بعض المسؤولين وتتجاوزوا الحدود أيضاً، في حين واجه البعض الآخر، ومن ذوي الدرجات الدنيا غير المشمولة اعاقات في العودة إلى الخدمة، أو في الاستمرار بالترقية، وتسمى المناصب على وفق القياسات العسكرية.

عسكرية قيادية بيعت، وترقيات الى رتب أعلى تمت في أروقة المستويات العسكرية العليا لقاء دفع مبالغ مالية، بعضها أعلن بوسائل الاعلام على المستوى العام، وبات فيه الناس يتذرون على العسكر، وبات البيع مسألة دارجة في إطار العسكرية ليس للرتب فقط، بل وكذلك للمواقع ونقاط السيطرة ومواقع حدودية، وكان وقوعه سيئاً على البنية والمهنية العسكرية، وأسوء منه على نتائج القتال، اذ استغل البعض من المقاتلين هذا الواقع " وعلى أفتراض قلته" في تبرير هروبهم من المعركة¹.

د. مساعي مد المحاصصة الحزبية، والطائفية، والقومية إلى عموم مفاسيل الهرم القيادي للجيش الجديد حتى أصبح في تشكيلته العليا تركيبة مختلة، وغير متجانسة الأهداف، يشعر في داخلها البعض "السنة، والتركمان وأقليات أخرى" أنهم مظلومون، والبعض الآخر "الشيعة والكرد" انهم يعوضون عن ظلم سابق... تضاد نفسي تسبب في حصول الآتي:

أولا. الحيلولة دون التفاني، والإخلاص، والتضحية من كلا الجانبيين المتضادين، أي المظلومون والمقتلون بالتعويش في آن معاً.

ثانيا. الإعاقة العامة لعملية التطوير والبناء، تصل إلى حدود العمدية أحياناً، والتسويف أحياناً أخرى من قبل الشاعرين

¹. ورد على لسان بعض المراتب في الاعلام، خاصة في ظروف الانكسار والخسارة، أنهم بيعوا، أو إنهم خشوا من أن يباعوا، وعند النظر الى هذه الدعاوى التي يصبح لها صداً واسعاً ابان الأزمات، من وجهة النظر النفسية يتبيّن حجم التأثير السلبي لها، على نفوس ومعنويات المقاتلين، الذين يفتشون دوماً عن القادة والأمراء القدوة، والنتيجة أصبح هذا الموضوع عامل مساعد، على الهروب من المعركة دون خوف من الأعلى، ولا خوف من الضمير المهني.

بالخسارة، يقابلهم عدم المبالغة أحياناً، والميل لارتكاب التجاوز أحياناً أخرى من قبل الآخرين.

٥. انتقال أمراض الطائفية، وعدم الشعور بالمسؤولية، وقلة الولاء الوطني، والفساد إلى جسم الجيش، ودوائر وزارة الدفاع مع بدايات التشكيل، واستمرت معه في ازدياد تبعاً لتعقيدات الموقف الأمني، وتطوراته السلبية، وزادت بشكل ملحوظ بعد 2008 حتى بدا الجيش قريباً من عام 2015 يقترب من أن يكون في غالبيته من لون واحد، ومن تواجد في صفوفه من ألوان أخرى بات يشعر أصحابها بالاجحاف وقلة الأهمية، أو بالمواطنة الثانية، وقلق العزل والخوف من البقاء تحت المجهر الأمني بنوايا الشك المسبق^١.

العامل الدولي

٣. ان أكثر المتغيرات تأثيراً على كفاءة المؤسسة العسكرية، وقدرة الجيش العراقي الجديد، حجماً، وتسلیحاً، وتدریباً، تلك التحديات غير المكتوبة أو غير المعلنة التي وضعها الحلفاء المنتصرون في الحرب على الدولة العراقية، وجيشهما الجديد لاعتبارات التوازن

^١. المسألة تبدو وكأنها مقلوبة، ففي الجيش العراقي السابق وبالتحديد بعد عام 1979 أصبح من النادر أن يصل ضباط شيعة إلى المناصب القيادية العليا، وبعد العام 1991 نقل العديد من الضباط والمرابط الشيعة من الدوائر العسكرية والاستخبارية المهمة، وبات غالبيتهم بينهم الكرد الذين تناقصت أعدادهم في الجيش بشكل ملحوظ، يشعرون أنهم أقل من أقرانهم الضباط من المذاهب الأخرى، وأنهم موضوعون تحت المراقبة، وأي منهم يخطأ يكون حسابه أشد من زميله، المنحدر أصلاً من مناطق تكريت وما حولها، لوجود عامل الشك في النظرة إليه، وبات بعد عام 2003 الأمر معكوس تماماً، إذ يشعر الضباط السنة الشعور ذاته الذي سبق وان شعر به زملائهم الشيعة والكرد، وبات الكثير منهم مثار شك في سلوكه، وإن كان مشابهاً في أصوله وأثاره للزميل الشيعي، وكذلك تناقصت أعداد الضباط السنة في المناصب العليا للجيش.

الدولي والإقليمي، وتراتكيمات الخبرة السابقة، والتي لا يمكن التجاوز عليها في الظروف الحالية، والمستقبل القريب، إلا بتدخلات مكثفة للسياسة، أو بحصول موافق إقليمية تفرض ذلك، هذا وعند النظر إلى هذه المسألة من زوايا التسليح، نجد أن الجيش العراقي بعد تأسيسه من جديد عانى من نقص المدفعية والدروع، وفي مجال القوة الجوية، شكل حصوله على الطائرات الأمريكية (F16) معظلة ما زالت قائمة، اذ لم تسلم هذه الطائرات إلى القوة الجوية قريباً من منتصف عام 2015، على الرغم من الحاجة إليها، في حرب مكافحة الإرهاب، التي تطورت واتسعت كثيراً بعد عام 2010، الأمر الذي دفع بالدولة التوجه إلى الروس لسد هذه الثغرة التسليحية، والحصول على طائرات سيخوي وطائرات سمتية مقاتلة.

4. ان الخل في بنية الدولة العراقية، بات ينعكس بشكل مباشر على بنية الجيش والقوات المسلحة، فالبطء في الاستجابة الحكومية، لمتغيرات تتعلق بالإصلاح والتقويم مثلاً، بات وقعها مشابها في الجيش، الذي أصبحت جل الاستجابات في داخله بطيئة وغير مواتية أحياناً، وقد يحصل بعضها بعد انتهاء الحدث، اذ انه ولغاية اعداد هذه الدراسة، وعلى الرغم من مرور أثنتا عشر عاماً على التغيير، من النادر أن تقوم الحكومة بمحاسبة وزير فاسد أو مرتشي، رغم كثرتهم، ومن النادر أن يقوم البرلمان بمحاسبة عضو من أعضاءه لفساده، او لإساعته العمدية الى النظام السياسي، ومن النادر أن تقوم الحكومة، ومؤسسات الدولة من اعفاء موظف فاشل بعد أن تم التوافق بين الكتل على تعينه بمنصب ما، بل وعلى العكس فان الفاشلين والفاشدين، لديهم وباحتمالات عالية فرص في البقاء، والاحتفاظ بمناصبهم أكثر من أقرانهم الكفوئين غير التابعين الى الأحزاب النافذة، لأن مناصبهم تكون في المعتمد عرضة الى التنافس بين الأحزاب، لاحتلالها دون الالتفات الى الكفاءة، وهذا واقع حال انتقلت صورته طبق الأصل الى الجيش الذي بقي بعض القادة في أماكنهم فترات طويلة، وان أثيرت عنهم أقاويل بالانحراف ببعضها حقيقي، وعملية التعيين في المناصب العليا صعبة جداً، والتجوء الى التعيين بالوكالة، كما هو سائد في بنية الدولة، ومؤسساتتها جار ذلك في الجيش، لهذا يصح القول أن الجيش أصبح مؤسسة مثل باقي مؤسسات الدولة، يتاثر بها، ويصاب بنفس أمراضها، وبالتالي يشفى من هذه الأمراض،

متى ما شفيت الدولة من أمراضها، وهذه بحد ذاتها من أعقد الأوجه الموجودة للخل وأكثرها تعقيداً وصعوبة.

اتجاهات الهدم في العقل العراقي

5. ان الحكومة ومؤسسات الدولة ما قبل السقوط لم تستطع تحقيق التوافق المجتمعي بمفهوم الرضا والمشاركة في الحكم كما هو مطلوب، ولم تستطع اقناعهم بقبول هذا الواقع، خاصة سكان الوسط والجنوب العراقي "الشيعي"، الأمر الذي تسبب في بقاء شرائح ليست قليلة من أبنائهم غير منسجمة، وأهداف الدولة في الإدارة والسلطة والحكم، وبسببها وعوامل الترسب للعهود السابقة، تكونت في تلك الحقبة الزمنية أفكاراً ومفاهيم لدى الكثيرين من أبناء هذه المناطق، اتجاهاتها العامة من الدولة سلبية، حتى نادى الكثيرين في مجالسهم الخاصة وفي الخفاء، أنها ليست دولتهم وأملاكها ليست أملاكهم، ولا داعي للحرص على وجودها وسلامتها، وراح البعض أبعد من هذا إلى مستوى عدم حرمة التجاوز عليها.

ذلك اعتقاد الكثيرين من أبناء هذه المناطق من أن الخدمة في مؤسسات ودوائر هذه الدولة غير مستحبة، بل ومحرمة خاصة في بداية تأسيس الدولة.

6. لقد انعكست الحال اثر السقوط عام 2003، اذ وبعد أن تقدم أبناء الوسط والجنوب ليأخذوا أماكنهم في الدولة حسب الاستحقاق السكاني، وقوة دفع التغيير وبعد أن أنهت في داخلهم مشاعر الاحتياط من العلاقة بالدولة، والخوف من أجهزتها الأمنية الضابطة، فقد شعر أبناء مثل الجزيرة شمال وغرب العراق "السنة" باحتياط من نفس النوع الذي عاناه أشقائهم "الشيعة"، سرعان ما كون في داخلهم أفكاراً عن الدولة والحكومة، مماثلة

لتلك الأفكار، شجعتها بعض الجهات الدينية والسياسية الداخلية والخارجية، وزادت عليها اتجاهات لوقف المسلح ضد الدولة¹

دخل المجتمع في دوامة هدم وتخريب بعضه واع ومقصود، وببعضه الآخر غير واع، فزاد حجم الهدم الذي لم يتوقف في الأصل، لأن أبناء الوسط والجنوب الذي تخلصوا من مشاعر الاحتياط في العلاقة مع الدولة، قد أكتسبوا طوال الفترات الزمنية السابقة عادات غير صحيحة في التعامل مع الدولة، فهم وإن أحسوا أن الدولة دولتهم، لكنهم لم يخلصوا من عادات التخريب غير المقصود لأركان الدولة².

7. هذا وإذا ما أضفنا إلى هذا الواقع السلبي، الوجود الفعلي لتجاوز بعض رموز الدولة على المال العام، واحتياط النفوذ والمال لما قبل السقوط، وبعده يمكن الوصول إلى جملة حقائق بينها:
أ. ان الهدم والتخريب كان قائماً في العقل العراقي، وما زالت له فسحة في هذا العقل، حتى باتت الدولة بمؤسساتها، ودوائرها وجيشه هي الناصية الأسهل لتصريف مشاعر العداون الناتجة عن الاحتياط.

¹. لقد أفتئت هيئة علماء المسلمين التي تشكلت بعد السقوط برئاسة حارث الضاري بحرمة العمل في دوائر الدولة وقواتها المسلحة، وتشكلت مجتمع مسلح بات تعاقب العاملين في الدولة، وشجعت قوى سياسية انضممت إلى العملية السياسية منتببيها العاملين في الدولة إلى اعاقة العمل سعيها منها إلى اسقاط الحكومة من داخلها.

². حدث بعد أن سقطت الدولة وفقدت السيطرة على المجتمع أنطلق الكثيرون وعلى الرغم من غياب مصدر الاحتياط "شكل الحكم" إلى السطو على أملاكها بطريقة الفرهود، واتجه البعض لتهديم مقرات الدوائر والمؤسسات العسكرية والأمنية، بطريقة لا يمكن تفسيرها على أساس العوز فقط وإن كان ذا صلة وإنما يتعدى التعامل السلبي "الهدم" مع الدولة.

ب. لم تنجح الحكومات المتعاقبة بعد السقوط في تجاوز جميع الآثار السلبية المترتبة لميول الهدم كمسرب من مسارب العداون بالضد من الدولة، لكنها وبعد أن اتجهت في محاولاتها للتجاوز وحشدت جهداً للصالح، وجدت نفسها بمواجهة قوى ارهاب دولية تسللت من بين المحبطين "السنة"، فضاعفت عندهم من شدة الأفكار الخاصة بالعلاقة السلبية مع الدولة، عند البعض "السنة" وزيدت من سعة قبولها وانتشار رقعتها. لقد أضافت لها الصراعات السياسية، واساليب الادارة غير الصحيحة والنفاد الاجنبي وقوداً كون هدماً وصل الى حدود الاستشراء، وأقرب من أن يكون منظماً طوال السنوات التي أعقبت السقوط وحتى الوقت الراهن.

ج. إن حكومات ما بعد التغيير وجدت نفسها بمواجهة أزمة عدم توافق أشد كثيراً من تلك التي كانت موجودة تحت الستار ومسيطر عليها بالقوة قبل التغيير قوامها، تناقض في النظرة إلى الخسارة، والربح من عملية التغيير إذ أحس سكان الوسط والجنوب أنهم تخلصوا من ظلم الحاكم، وتفرقته وزحفوا إلى المواطنـة درجة أولى، أشعـرتـهم بالـخلـصـ من بعض مشـاعـر الاحـباط "الـتهديدـ منـ الدـولـةـ"ـ،ـ وكـذـلـكـ الـحالـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـكـردـ الـذـيـنـ اـنـدـفـعواـ هـرـولـةـ إـلـىـ الـأـمـامـ حـدـودـ التـفـكـيرـ بـالـاسـتـقـلالـ،ـ عـلـىـ الـعـكـسـ مـنـ سـكـانـ مـثـلـ الجـزـيرـةـ "ـالـسـنـةـ"ـ الـذـيـنـ وـجـدـواـ غالـبـيـةـ أـبـنـائـهـ مـسـرـحـونـ مـنـ عـلـمـهـ فـيـ الجـيـشـ وـدوـائـرـ الـأـمـنـ،ـ وـالـاسـتـخـبـاراتـ،ـ وـمـرـاكـزـ الـقـيـادـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ،ـ وـأـشـعـرـواـ مـنـ الـجـهـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـدـينـيـةـ،ـ الـتـيـ تمـثـلـهـ أـنـهـ مـهـمـشـونـ

فأحسوا الخطر يتهدد مواطنهم التي كانت هي الأولى، وضياع مكاسب عديدة دفعتهم إلى حدود الاحباط، ودفعت غالبيتهم توجيه مشاعر العداء الناتجة عنه سلوكاً تخريبياً "هدم" وأحياناً ارهابياً بالضد من الحكومة ومؤسسات الدولة، مشاعر وموافق استثمرتها الحرب النفسية المعادية ودوائر الاستخبارات الأجنبية واسهمت في تعميمها بالتدريج لتكون شبه شاملة في المناطق المذكورة.

الاحباط

8. بسبب مشاعر الخسارة عاود الشعور بالخيبة "احباط"

منتجاً للعدوان، الذي تسبب في:

أ. اندفاع غير القليل من سكنته المثلث المذكور إلى الوقوف العلني ضد الدولة، والترحيب بالجهاد الارهابي المضاد للدولة "كما حصل في انتكasse الموصل وصلاح الدين والرمادي" وانخرط بعض شبابهم في هذا الجهاد.

ب. ترك البعض وظائفهم كتصريف لمشاعر الاحباط من خسارة أفترضوها موجودة عملياً، وعلى حكومة أعتقدوا "دفع من الحرب النفسية" أنها سبب هذه الخسارة.

ج. عدم انسجام البعض الآخر مع نهج الحكومة، والعمل معها وإن استمروا مشاركيين في تركيبتها، تحت تأثير المصالح الذاتية والضرورات والضغوط المحيطة.

9. الاحباط، مشاعر ضيق تكون توترةً، يسعى الإنسان ببنه العسكري إلى التخلص منها بالطريقة التي يراها مناسبة والتي يستطيع تنفيذها، بهدف التكيف إلى واقع التهديد والدافع عن ذاته

أي حمايتها من الانهيار، من هذا نجد أن البعض قد يستسلم ويقبل الواقع بسهولة، فتحول مشاعر اللوم والعداء إلى داخله، فيصاب بالعزلة وأحد أنواع الاضطراب، والبعض الآخر يستمرون في المحاولة تلي أخرى للتعامل مع الواقع سعياً منهم إلى التغلب عليها، مصاعب حاصلة بطرق ووسائل مختلفة بينها توجيه مشاعر العداء إلى الآخرين من حولهم أفراد، أو جماعات أو رموز الدولة، والبعض الآخر يتحدى الواقع، وهكذا تبعاً للشخصية والظروف المحيطة.

10. ان حقيقة وجود الاحباط لا مجال لنكرانها وهي في العراق بدأت مؤثرة بصورة ملموسة ما بعد عام 1979¹ وزادت بشكل كبير ابان الحرب العراقية الإيرانية، واستمرت من ذلك الوقت إلى وقتنا هذا، بوتيرة تزداد أحياناً وتخف أحياناً أخرى، الا انها لم تنته، وان الحروب بحد ذاتها أحد أهم العوامل لتعزيز مشاعر الاحباط في النفوس ومضاعفة شدتها.

11. ان مشاعر الاحباط التي تراكمت تركت آثاراً تعد كارثية على الجيش والمجتمع العراقي من النواحي الآتية:

أ. الأداء الذي تدنى بشكل واضح.

¹. لقد بدأ صدام حكمه بتخويف الناس، فسعى إلى استخدام أجهزته الأمنية والاستخبارية المتعددة إلى ارعب الناس وتسببو في اتساع رقعة الاعتقال القسري، والتغيب والإغتيال، فأحس عموم العراقيين بالاعاقة في موضوع اشباع الحاجة إلى الأمان، وزادت قسوته مع الحرب التي بدأ فيها الشك بالولاء والوطنية والانتماء ف تكونت مشاعر احباط واسعة، ولأن سلطة أجهزته الضابطة كانت قوية وقاسية ونفذت قوانين تصل حد الاعدام على من يوجه عداونيته اللفظية باتجاهها، فحولت الغالبية العظمى من العراقيين المدنيين والعسكريين عدواوينهم إلى ذواتهم، فاصيب البعض منهم باضطرابات نفسية من جهة، وأختلت علاقتهم بالدولة التي يأتوا يناصبونها عداء دون الافصاح عنه.

- ب. روح الجماعة، التي ضعفت بمستويات مخلة.
- ج. علاقة العسكري مع الدولة "مشاعر الانتماء"، التي تردت كثيراً إلى المستوى الذي لم تعد الدولة تمثل حاجة، ولم تعد هذه الدولة تمتلك السلطة النفسية للسيطرة على مشاعر المواطن العسكري واتجاهاته، وبدلاً من السعي لترميم العلاقة معها واصلاح الخطأ في التعامل معها سعى إلى أن يتركها نفسياً، واتجه إلى الطائفة والعشيرة كبدائل لاشباع الانتماء إليها.
- د. ان اضطراب العلاقة مع الدولة وضعف روح الجماعة تسبباً في اضعاف روح المواطن، وعلى نفس النظرة السلبية إلى الدولة باتت النظرة إلى الوطن كذلك سلبية، وتحول الفخر الذي يفترض أن يكون بالوطن إلى ذم له، وخجل من الانتماء إليه عند شريحة واسعة من المجتمع بينهم العسكريون.
12. ان هذه الآثار الأكثـر تأثيراً وخطورة على المجتمع العراقي وضـعت العراقيـن في دائـرة مـغلـقة من التـأثير والتـأثر لما يتعلـق بالاحـباط النـاتـج عن عدم اشبـاع الحاجـة إلى الـامـنـ إذ ان تـأثيرـاتـها السـلـبيةـ المـذـكـورـةـ عـلـىـ المجـتمـعـ فـتـحـتـ ثـغـراتـ فيـ الجـدارـ الـآمنـيـ الوـطـنـيـ دـخـلتـ منـهـاـ قـوـىـ الـارـهـابـ والـحـربـ النـفـسـيةـ مـهـدـدـةـ أـمـنـ المـواـطنـ وـالـوـطـنـ، وـهـكـذاـ تـنـتـجـ مشـاعـرـ اـحـباطـ تسـهـمـ فيـ الخـروـقـ الـآمـنـيـةـ، وـالـعـكـسـ صـحـيـحـ حـتـىـ أـصـبـحـ المجـتمـعـ العـراـقـيـ وجـيـشـهـ فيـ دـوـامـةـ منـ التـأـثـيرـ وـالتـأـثرـ.

الاحباط القتالي

13. في حياة الشعوب والدول بينها العراق تمر ظروف وأزمات غير متوقعة بينها الحرب التي عادة ما تكون تأثيراتها سريعة

وشديدة الوطأة، الا أن العقل الذي يتسبّع خلالها بالتأثيرات المحبطة، يسعى في الجانب المقابل إلى مقاومة تلك المثيرات "تقليل الأثر" ولأن المفاتيح الخاصة بالحلول لهذا أنواع من الإحباط، لا علاقه لها بالجهود الذاتية للفرد العسكري، أي أنها عادة ما تكون بيد القيادة الأعلى أو الحكومة، فيتجه العسكريون في حالتها صوب القيادة، يصوغون آمالاً لتحركها يريدون منها تحقيق هذه الآمال، وفي الحروب على سبيل المثال يتأمل الجمهور من الحكومة وجيشه تحقيق النصر على العدو "كاشباع للحاجة إلى الأمان" الذي تحول جل مشاعر العدوان باتجاهه¹، لذا نجد أن تحقيق أي نصر ولو بسيط على العدو، سرعان ما يسهم في تحقيق بعض الجوانب الإيجابية التي ينعكس تحقيقها على هيبة الجيش ومعنوياته بينها:

- أ. تغيير المزاج العام لجمهور المواطنين والمقاتلين، من الاكتئابي إلى المفرج.
- ب. التخفيف من وطأة ضغوط القتال.
- ج. رفع مستوى المعنويات.
- د. ادامه اتجاهات العدوان نحو العدو.

¹. في حالات الحرب يصبح من المهم جداً توجيه مشاعر العدوان الجماعي باتجاه العدو، لكن هذا أمراً ليس يسيراً ولا يمكن أن يتحقق ألياً، بل ومن خلال عدة خطوات تبدأ أولاً بخطوة هي الأهم، التي تتأسس على تبرير حالة الحرب، واقناع الجمهور بمسؤولية العدو عن بدأها، وتأتي لاحقاً خطوات التلاعيب نفسياً بالأمال الموقفية خلال معارك ناجحة تسمى مسيرة القتال أثناء الحرب، حيث تصوغ الأجهزة النفسية المختصة آمالاً ممكنة للتحقق لمعارك ناجحة تسهم في تقليل التأثيرات المحبطة للحرب، وتديم اتجاهات الشحنات النفسية العدائية باتجاه العدو... وهذا لم يحصل في العراق وجيشه منذ التأسيس لما بعد 2003 وحتى الآن.

بـ. زيادة قوة الدعم الشعبي للجيش وقيادته العامة.
وـ. ابقاء الامل وسيلة مقاومة فاعلة للاحباط الناتج عن استمرار الحرب.

14. هنا تجدر الاشارة الى أن العقل الجمعي وفي حالات تحقيق الفوز بأي معركة من معارك الحرب يتجه الى تفسير هذا الانجاز الايجابي أمل قد تحقق... تفسير يسمح بانتاج آمال جديدة تقوى عناصر المقاومة النفسية. هذا وان الامل كالآلية نفسية لتقوية هذا نوع من المقاومة وعلى الرغم من أهميتها وحقيقة وجودها، لكنها في الوقت ذاته تعد خطيرة من جانبين:

أـ. الأول. في الحروب هناك اخفاقات محتملة، لأن الحرب بطبيعتها مجموعة معارك ينتصر فيها جيش الدولة أو جزء منه مرة وقد يفشل مرات أخرى، ونجد هنا وبعد كل حالة فشل تتحول سريعاً مشاعر العداء المتالية من الاحباط "الاعاقة الأمنية" وبشكل تلقائي باتجاه الحكومة "رأس الحكومة، القيادة العليا للجهاد القتالي"، وهذا من شأنه وخاصة عند التكرار سيقلل من القدرة على المقاومة، على هذا نجد أنه وفي حالات الحروب والأزمات أن المشاعر من الحكومة ورمزاً لها عادة ما تكون:

بـ. ان الامل من بين الأهداف التي تضعها الحرب النفسية المعادية في حساباتها للتعامل مع المجتمع المستهدف، فتحشد جهدها لتكوين آمال داخل بنية الحرب ومعاركها الدائرة وظروفها الجارية، يصعب تحقيقها، وعند الاخفاق في تحقيقها ستقود أجهزتها الجهود المتاحة لتضليل مشاعر العدوan وتركيز

اتجاهاتها باتجاه القائد العام للقوات المسلحة، على وفق المبدأ النفسي تفريد الخصم.¹

15. ان الإحباط مشاعر، وفي حال انتشارها بين المجتمع وقواته المسلحة، تشن عمل الدولة وتدفع جيشه الى هزائم وأنكسارات تضع الدولة وقيادتها العسكرية في حالة الحرج، وتضع الجميع في دائرة مغلقة، يصعب الخروج منها بسلام. وهذا ما يحصل في المجتمع العراقي حتى عام 2015 وكما مبين في الملحق أ.

¹. ان من بين أهم مبادئ الحرب النفسية وأهدافها هو تفريد الخصم، أي عزل أحد أعلى المسؤولين في الدولة "الرئيس أو القائد العام" وتركيز الجهد باتجاه ابرازه قائدأً على خطوة نفسية أولى، تعقبها خطوات لتحميله مسؤولية الحرب والقتال، ومن ثم وضع وزير الفشل أو الخطأ والخسائر على كاهله شخصياً، وهذا هدف في حال النجاح في تحقيقه سيعزل القائد العام عن المجتمع، وسيجعله النقطة التي تصوب نحوها كل مشاعر العداون، وسيهيأ أشخاص في منظمته ممكناً التفاهم معهم في حال التفاوض على شؤون الحرب وشروطها.

الفصل الثالث

واقع الجيش حتى منتصف

عام 2015

الواقع الفعلي للجيش

تفاعل المؤثرات

1. ان المصاعب والعراقيل، وسبل التجاوز، والواقع السياسي في البلاد، التي رافقت عملية تشكيل وزارة الدفاع والجيش العراقي، بعموم وحداته وتشكيلاته منذ البداية، واستمرت لعدة سنوات، قد تفاعلت مع بعضها البعض "رغم وجود جهود وطنية متناثرة للعمل والتطوير" في ظروف صعبة، منتجة واقعاً للجيش ودوائر الوزارة كمؤسسات عسكرية، اتسم بخصائص تتعلق بالبنية العامة، والأداء والمعنويات، وإرادة القتال، والمهنية أنتجتها عوامل تأثير، وباتت من جانبها تؤثر في وجودها وأستمرار الوجود، حتى منتصف عام 2015، وقت انجاز هذه الدراسة.

2. ان المشكلة في مثل هكذا دراسات، ذات صلة بعوامل نفسية وعسكرية واجتماعية وسياسية، هي التكرار في تناول سبل التأثير وكذلك التأثير، فعند مناقشة عامل الفساد مثلاً، نجد أنه عامل يؤثر في المعنويات، والأداء، والإرادة القتالية والحياة والهيبة العسكرية، لذا نجده عاماً قد تتكرر الإشارة إليه في التأثير، ويمكن الإشارة إليه في جانب التأثير اذ أن الانضباط العالي، والالتزام العسكري، والردع العقابي، وعناوين أخرى، يمكن أن يرد في متنهما الفساد واقع يتأثر بهما جميعاً، وهكذا الحال بالنسبة إلى المعنويات، والضبط وإرادة القتال، والهيبة وغيرها. أنها مشكلة

فرضتها طريقة تناول الموضوع، ودراسته بأسلوب التحليل، لابد منأخذها بنظر الاعتبار من قبل القارئ والدارس والمتابع.

3. وللعرض تسلیط الضوء على هذه الخصائص، وعوامل التأثير والتاثير،¹ ستتم مناقشتها، تحت العناوين الرئيسية الآتية:

- آ. الكم والنوع.
- ب. الإمكانيات والمهام.
- ج. الخوف.
- د. الضبط العسكري.
- هـ. التخطيط.
- وـ. إرادة القتال.
- زـ. المشاعر الوطنية.
- حـ. الأمان.
- طـ. الفساد.

¹. إن التقييم الذي سيذكر في الفقرات التالية لهذه الدراسة، والذي يتعلّق بواقع الجيش، والمؤسسة العسكرية سيركز على أوجه الخلل المهني والمعنوي والبنياني، والسعى لاقتراح السبل الكفيلة بالمعالجة، وسيتم الاقتصار على السلب، الذي يشكل اصلاحه ضرورة حتمية لاستمرار البناء والتطوير، حسبما تسعى الوزارة، والحكومة إلى تحقيقه ضمناً لتكوين، جيش عراقي قادر على حماية وحدة الوطن، وأمنه القومي.

الكم والنوع¹

عوامل التأثير على الحسابات

1. حسب للجيش "نظرياً" أن يؤمن وجوده الجديد، الأهداف الداعية الاستراتيجية للعراق، كما يحسب جميع المخططين في جميع الدول المتقدمة، إلا إن عوامل عديدة تدخلت لتخل بذلك الحسابات، وتحول دون التخطيط لتحقيقها مثل:

أ. الظروف الأمنية المتردية في البلاد، وال الحاجة الماسة إلى المشاركة في القتال، بالرغم من الأعمال المسلحة والإرهاب، التي توزعت على مساحة واسعة من أرض العراق، وإن اقتصرت في البداية على بغداد ومثلث الجزيرة.

ب. الصدمة التي أصابت المستويات الأعلى في الوزارة، خاصة في المراحل الأولى للشرع بالتشكيل، وإعادة البناء. يبدو أن الاستجابة العملية لمستلزمات التشكيل وحاجاته، لم تكن في

¹. إن مسألة الكم على حساب النوع، فلسفة تعامل عسكري عراقي لم تكن جديدة، ففي الجيش السابق وبابن الحرب العراقي الإيرانية على وجه الخصوص، سعت القيادة آنذاك إلى التوسيع في التشكيلات بشكل غير معقول وغير منطقى، واصبح همها تسجيل وجود قيادات وتشكيلات وفيما يلي "رقميًا"، دون النظر إلى إمكانيات الدولة وعدد السكان في عملية التشكيل، ودون الأخذ بالاعتبار حساب الأداء الإجمالي، الذي قل عن حجم التشكيل الفعلي، فإذا الفيلق لا يرقى إلى مستوى جاهزية وأداء فرقة مضبوطة، وقد تسبب هذا في حصول تقديرات من قبل القيادة العليا خطأ وكارثية، فكانت تحسب قطعاتها "رقميًا" بمستوى فيلق، وتعامل مع الخطأ الموضوعة على أساس فيلق، وعند التنفيذ تجد أن الأداء لم يصل إلى مستوى فرقة، وأقل في بعض الأحيان، فتحصل انكسارات واتفاقات وتسرب، من أرض المعركة، بل وانهيارات كبيرة، كما حصل في الأعوام 1982 و1991 و2003، وبينما أن هذا الداء قد انتقل إلى الجيش الجديد وباتت الحسابات ذاتها تظهر في بعض الأحيان، والناتج كذلك ذاتها حيث التسرّب من أرض المعركة، والهروب من المواجهة، وتكرار حصول الانكسارات. يضاف إلى هذا أمراض جديدة أخذت بالوجود الكلي، فالمتبرعون والفضانيون، يحسبون على الموجود رقمياً فقط، وعند الحقيقة يجد القائد/الأمر أنه يقاتل بربع الموجود أو أقل في بعض الأحيان، مما عزز من سلوك الانكسار وقوله نفسياً.

بداية الأمر مناسبة، فردود الفعل بسيطة وغير كافية، وبما أن الضباط الذين تحملوا المسؤلية، كانت لهم خدمة طويلة في الجيش السابق، عليه لا يمكن وصفهم بقليلي الخبرة، وبذا يصبح الوصف الأقرب إلى الواقع، قلة الإخلاص في العمل، وعدم الاتزان أو القلق الذي أصابهم، خلال عملية الحرب والتغيير والانتقال إلى النظام الجديد.

ج. النظرة إلى الواقع نظرة أحادية الجانب، أبعدت البعض عن الحيادية، ودفعتهم إلى الانحياز، والنظرة إلى ما يجري، نظرة ضيقة. عندما ينفرط النظام في مجتمع يتحوال من الديكتatorية إلى الديمقراطية، يصبح الاجتهاد سائداً بشكل واسع، وعندما يكون الإنسان المعني في هذا الشأن دعياً لا يمتلك المعلومات الكافية، يكون الاجتهاد كارثة على النظام المطلوب تطبيقه، فكانت الصورة في البداية هكذا، فيها ضبابية تقترب من الفوضى، كل يرى أنه صحيح، وإن صحيحه هو الأسلم، وأن المرجعية التي يمكن العودة إليها لمقارنة الصحيح غير موجودة، عندها اتسم الاجتهاد بالذاتية التي لم تكن تخلوا من شوائب كثيرة.

د. التلاؤ في العملية السياسية، الذي أفضى إلى عدم الاستقرار. إن كل شيء في طريق الانتقال إلى النظام الجديد كان جديداً، أفرغ السلطة الضبطية النفسية من محتواها، وبهذا الإفراغ تصدعت الموانع والدفاعات العقلية للخوف والتقييد والالتزام، وزاد التخبط في شؤون السياسة، وكان المحتل غير آبه بما يحصل وزاد هذا التخبط بعد الانتقال إلى الحكم عراقياً، حيث البطن والتلاؤ في الرد والتعامل وأحياناً الحيرة في شكل التعامل، فدب

التوتر واضطراب الاستقرار اللازم لتشكيل جيش سليم في بيئة سليمة.

٥. ضغط الوقت الذي دفع إلى الاستعجال، بالتشكيل والاستخدام القتالي. شيوع الاضطراب وعدم الاستقرار، الزم الحكومة في الاستعجال بتشكيل وحدات عسكرية مقاتلة، والاستعجال باشراكها في القتال، فاشتركت وجاهزيتها غير مكتملة، وترتب على هذا الاشراك ونقص الجاهزية آثار سلبية، ما زال الجيش يعاني منها^١.

التقييم والقياس

٢. إنها عوامل فرضت على المعنيين بعملية إعادة البناء، السعي باتجاه التوسيع الأفقي السريع، وغير المدروس، والحضر الوظيفي لإشغال المناصب، منتجة قدر من التوجه للاحتماء بأصول الكم حد الترهل غير المعقول، أو المعرقل خاصة في الرتب العليا، على حساب المهنية والنوع تبعاً للحاجة، وأدت إلى:

أ. اختلال التوازن الرتبوي^٢. كانت بعض الدوافع لبعض الراغبين أو الساعين للعودة إلى الجيش الجديد، هو تعديل مستوى

^١. بدأ تشكيل الجيش وتدريب منتسبيه في زمن بريمر "الاحتلال" على يد مدربين أمريكيان، وكلفت بعض وحداته بمهام أمنية كذلك في زمن الاحتلال، والأمريكان في الواقع الحال هم الأقدر على قياس كم الإنجاز، ومع هذا تم التكليف دون الركون إلى معطيات القياس، فبدأ الخطأ والتقصير وتم تعودهما سلوكاً مقبولاً.

^٢. قفز ضباط قادة من أهالي الوسط والجنوب في قليل من السنوات عدة رتب عسكرية، وأبقى آخرون من شمال الوسط وغربه في الرتبة ذاتها لعدة سنوات، وتم التجاوز على معايير الترقية الخاصة بتيسير الملك، فكانت النتيجة حتى اليوم الأخير من الحكومة السابقة "٢٠١٤"، وجود ترهل رتبى في الجيش

الرتبة والراتب، خاصة بالنسبة الى المتقاعدين، فعاد الكثير من أصحاب الرتب العليا، ونسبوا الى دوائر الوزارة ورئاسة الأركان، وبدأ بعضهم التوسط من أجل الحصول على ترقيات، فكثر الضباط بالرتب العليا، واضطربت الادارة الى تنسيبهم الى العمل في مناصب تقل عن مستويات رتبهم، جلهم قبل التنسيب لأنه جاء في الأصل لاعتبارات مادية، لا علاقة لها بالاعتبارات المهنية، والحياة العسكري والوطني.

ب. ارتباك في العمل، وسوء في توزيع المسؤوليات. كثيرو الموظفون والضباط، وزعوا بغير أنتظام، ونسب في المفصل القيادي والوظيفة الإدارية أشخاص حسب الأهواء، ورغبات الأعلى فارتباك العمل وقل الإنتاج بشكل واضح.¹

ج. زيادة العبء الإداري، والكلف المالية. ان الارتباك والتشتت والتكدس والتجريب، أساليب عمل غير نظامية، ونتائج له يزيد فيها مستوى الخطأ، وتتحمل الادارة أعباء وكلف مالية عالية، وهذا ما حصل في البداية، وما زالت آثار بعضه ماثلة حتى الآن، فمعاملات تتأخر، وقد تستغرق إجابة أو استفسار من قسم لقسم آخر بنفس المديرية عدة أيام، وأحياناً عدة أسابيع،

غير مسبوق قوامه: (9) ضابط برتبة فريق أول و (83) ضابط برتبة فريق و (399) ضابط برتبة لواء، تواجد لم يكن له مثيل في جميع الجيوش بينها الجيش العراقي السابق، وهو تواجد بالوقت الذي كلف ميزانية الدولة مليارات الدنانير فقد اكثرا من الرتب وابقاها في أماكنها لفترات طويلة، فقلت قيمتها وزادت أخطائها، وتشوهت صورة الضباط في عقول المواطن والمنتسبين.

¹. عين شاب، حديث التخرج، كأول مدير عام لمديرية نهج الدفاع والمتطلبات وفي أمرته ضابط برتبة عميد ولواء خريجي كلية الأركان، بينهم ضباط متقاعدين قدامى، ينظرون اليه نظرة الأدنى، نظرة لم يستطع تغييرها لعدم امتلاكه المعلومات الكافية لشنق المنصب، ولا الخبرة العسكرية والإدارية المناسبة لادارة المديرية، اذ لم يخدم حتى جندياً، وعندما أوفد للدراسة في الغرب، هرب ولم يعد للعراق.

وقد تفقد معاملات وتتوه بين الشعب والاقسام والدوائر، بينماها معاملات مهمة وذات طابع انساني، فمعاملة الإحالة على التقاعد على سبيل المثال التي كانت تستغرق في الجيش السابق عدة أيام، تأخذ في الوقت الراهن عدة أشهر، واذا ما ظهر عائق وثائقى أو معلومات قد تستغرق أكثر من سنة، وهكذا الحال بالنسبة الى معاملة الشهيد، والجيش في حالة حرب، ومن أولى مبادئ الالتزام ورفع مكانة المقاتل لكي يقاتل باقتدار هو ضمان حقوق عائلته فيما اذا أستشهد. علما ان الارباك والتأخير والتعطيل في مثل هذه المعاملات وغيرها بعضه مقصود من قبل الموظفين والاداريين، بقصد إلزام المعنى الى دفع الرشوة لتمشيتها¹.

د. التفاس عن العمل الجاد، بين المفاصل الوسط، والدنيا في سلم القيادة. كانت الادارة العامة غير جادة، وكان الموظف والضابط في هيئاتها هو الآخر غير جاد، وأحياناً كسولاً، ميالاً

¹. وردت شكاوى وانتشرت أقاويل حول قيام موظفين بمساومة نساء شهداء على شرفهن من أجل تمشية المعاملات الخاصة بحقوقهن، وأنشترط بعضهم قدرًا من المال من أجل تمشيتها، وغالباً ما يجد الموظف كتاباً أو وثيقة يؤسس عليها في التفسير بأوجه مختلفة، تتطلب المزيد من الأوليات والتأخير، وحصل في مرحلة من المراحل أن سكرتارية الوزير أو مسؤول حمايته، يأخذ الصكوك المنجزة الخاصة بالعقود والمقابلات من بريد الوزير، يؤخر تسليمها، بل لا يسلمهما إلى أصحابها إلا بعد تسليم قدرًا من المال. وحصل ويحصل أن يطلب من الضابط بعد احتاله على التقاعد براءة ذمة من دواير ومؤسسات لا علاقة لها بها وغير مبرر وضعها، مثل المصرف والحوائط وغيرها، في حين أن وجود سلفة أو دين بذمة الضابط، يفترض أن يكون مسجل في الجهة المالية، ولأنه متقادم ينقضى راتب، فإن الالتزامات المالية التي تظهر فجأة، يمكن أن تحسم من راتبه التقاعدي ديون حكومية أصولياً أو يصار إلى ضوابط تسديدها دفعة واحدة حتى قبل الشروع بإنجاز معاملة التقاعد. ومن تكرار هذه الأخطاء والمعوقات يتبيّن أن قيادة الوزارة وهيئاتها العليا لا تترك الآثار السلبية، للتأخير والإعاقة والارباك على المعنويات والإرادة القتالية التي جاءت متدنية ومرتبكة هي كذلك.

الى تأجيل أعماله الى الغد أو بعده، يفتش في المعاملة ليس ليدقق في استيفائها جميع الشروط من أجل تمشيتها، بل ليجد أول شيء بسيط ليوجل البت بها، وإلزام صاحبها في المجيء يوم آخر، وعندما يأتي اليوم الآخر، يجد شيء آخر، وهكذا لا تكتمل المعاملة الا بعد عدة مراجعات وبعد وقت إضافي طويل.

٥. صعوبة التقييم، والمتابعة، وانعدامها في كثير من الأحيان.

ان الواقع لما يتعلق بالتقدير وقياس المردود ومتابعة الإنجاز، لا صلة له بالوسائل والأدوات التي يسهل الحصول عليها في الوقت الحاضر، فيما أرادت الإدارات الحصول عليها، لكن المشكلة بعدم وجود رغبة في التقييم، وبتفادي بذل الجهد لإنجاز فعل التقييم، وبعدم استجابة الجهات العليا لما يقدم لها من تقييم، وفي بعض الأحيان عدم رغبة أو القيود السياسية المفروضة على الجهات العليا التي تحول دون اتخاذها إجراءات بالرغم من مخرجات التقييم السلبي. كما ان ظواهر السلب والتقصير من الكثرة والوضوح ومقادير التكرار وعدم اتخاذ الاجراء المناسب، دفع الجهات المعنية بالتفتيش والتقييم والمتابعة الى اليأس، ومن ثم الخدر وعدم الميل الى الخوض في معالم التقييم فيما اذا كان سلبيا، واتجهوا عند تحركهم لأغراض التقييم باتجاه ذكر الإيجاب^١.

^١. في أحد الملحقيات العسكرية والى منتصف عام 2015، يعمل موظف مدني وزوجته كذلك في نفس الملحقية، وهو عمل مخالف للتعليمات والضوابط الدبلوماسية التي لا تجيز عمل الموظف وأي من عائلته "الدرجة الأولى" في نفس الدائرة، وتعمي جل المفاصل القيدانية في الوزارة طبيعة المخالفة في هذا الموضوع، لكن لا أحد قادر على اتخاذ اجراء بصدره أو على أقل تقدير تعديل واقع الحال ليكون واحد

و. كثُر الخسائر المادية والبشرية. في التأخير كلفة مادية، وفي الخطأ والاعادة لأي معاملة كلفة مادية إضافية، وفي تأخير البت في العقد المطلوب كلفة وتأخير في تلبية حاجة، وفي التكدس في المكان خسارة بشرية، وعدم الانتظام في التنقل والمسير والتلاؤ في التنفيذ خسارة بشرية إضافية، تسهم جميعها في التقليل من القدرة القتالية ومن الإنجاز ومن الجاهزية لقتال، وكذلك من المعنويات.

ز. شعور غير صحيح "واهم" بالقوة. عندما لا تُقيِّم القدرة القتالية للوحدة بشكل صحيح وبدلاً عن التقييم الصحيح يتم اللجوء إلى الأرقام والسجلات، سيكون الحكم في التكليف مبني على الوهم، فالموجود الكلي المسجل، قد يكون في الواقع غير موجود، كما هو مثبت في السجلات، وعندما لا يقيِّم كم العائد من التدريب الفردي والإجمالي، سيُتم الحكم في تقدير الأداء على الفروض النظرية، والأرقام الإجمالية. والنقل الافتراضي لمرانز القرار العسكري ستكون، غير حقيقة أو واهمه، قد تجعله وبباقي المفاسِل القيادية يشعرون بالقوة، شعور واهم غير صحيح، ولنا في معركة الموصل مثال جيد، اذ لو كان هناك تقييم دقيق للقدرة القتالية الفعلية، لقيادة نينوى وشرطتها المحلية¹، تتناسب وما

منهم موظف كما هو معمول، هذا مثل يؤكد وجود أمثلة أخرى، يعني وجودها وتكرارها أفتتاح لدى الجميع بعدم جدوى التقييم وعدم فائدته السير على نهجه، جهداً غير مبرراً.

¹. كثيراً ما أطل قائد عمليات نينوى على الفضائيات وأجهزة الإعلام قبل الانكسار، مؤكداً قدرة جنوده الفانقة ومعنوياتهم العالية، واستعدادهم القتالي فائق القدرة، وكثيراً ما دافع عن الانتقادات، التي كانت توجه إلى سلوك البعض منهم، في الشارع ونقاط السيطرة والتفتيش، في اضطهاد الناس وابتزازهم، وكثيراً ما زار مقرهم ممثلين من الجهات القيادية العليا بافتراض متابعتهم للاستعداد والقدرة القتالية.

نتج من أداء في ساحة القتال، لما جعل القيادة الأعلى تؤسس في مواقفها للدفاع عن الموصل، بالاستناد على ستين ألف مقاتل، تعتقد أنهم، أكثر من كافين لصد هجوم لداعش التي لا يزيد عددها عن بعض مئات.

هذا وعلى أساس عدم اتخاذ أي إجراء تحسيبي، يكون الفرض السادس أن القيادة العسكرية العليا كانت مقتنة بالقررة القتالية الافتراضية لقيادة العمليات هذه، ومقتنة بأهلية القائد وضباط ركته، لكن أدائهم في المعركة، جاء على العكس من هذه الفتاواعات، جاء سينا بدرجة الانكسار، وتكون نكبة عسكرية وسياسية ستبقى آثارها السلبية مثلثة على بنية الجيش عشرات مقبلة من السنين. نكبة خسارة لأكثر من ستين ألف مقاتل "رقم افتراضي" تسليمهم جيد وتجهزهم مناسب أمام أقل من ألف إرهابي، معادلة قوة غير واردة في الحسابات العسكرية التي مثل فيها المهاجم إلى المدافع (1 - 60) وخسارة معنوية غير مسبوقة تعود بعض أسبابها إلى فقدان معايير التقييم والتقدير الصحيح للقدرة، والقياس الصحيح للمعنيويات وإرادة القتال.

الإمكانات والمهام

الرکون الى الکم

1. إن المهام الآنية غير التقليدية للجيش في الوقت الراهن، تتمحور حول مهام قتالية بالضد من قوى الإرهاب، وأخرى لبسط الأمن، وفرض الاستقرار في غالبية مناطق العراق "باستثناء كردستان" بالاشتراك مع وحدات وزارة الداخلية، وقوات مكافحة الإرهاب، وهي بوجه العموم مهام وطنية آنية، وطارئة، عند النظر إليها من الزاوية المنطقية، نجد أن الاستعدادات الكافية لتأمينها غير موجودة، إذ تشكلت وحدات، ومن ثم قيادات لمستوى الألوية والفرق، بوقت قصير نسبياً، وتحت التعرض إلى التهديد المباشر في كثير من الأحيان، أُقحمت تحت ضغط الضرورة الملحة في العمليات العسكرية، قبل اكتمال تهيئتها فنياً ومعنىًّا.

2. كما صدرت الأوامر إلى بعض الوحدات والتشكيلات والفرق، لتنفيذ واجبات على أساس التخصيص الكمي "نظرياً" دون الأخذ بالاعتبار القدرة القتالية الفعلية، أي إنها اضطرت إلى التكليف للقيام بأعمال وواجبات، دون النظر إلى إمكانيات تلك الوحدات في التنفيذ، وبتكرارات أثرت سلباً على هيبيتها، وقللت من فرص الحسم السريع في ساحة القتال التعبوية، وكانت بالمحصلة:

أ. هبوط في مستويات الهمة. تنفيذ المهام بغياب الدافعية النفسية للاستمرار في التنفيذ، وادامة زخم العمل حتى في الأوقات التي يتم فيها تحقيق مكاسب، وانتصارات على العدو بين الحين والآخر، التي يفترض استثمار الفوز في مجالها وادامة زخم العمل

العسكري، نجد أنها وبسبب حجم الهبوط في مقادير الهمة، لم تتمكن الوحدات المعنية والقيادات الأخرى من تأمين القوة الكافية لاستثمار الفوز، الذي يرفع المعنويات، ويؤثر سلباً على العدو. انه توقف قتالي غير مبرر منطقياً في بعض الأحيان، يمكن رده الى اختلال القدرة وضعف الدافعية والارتباك الذي يحصل في القيادة والسيطرة.

بـ. الملل من المطالبة بإكمال المستلزمات الضرورية لضمان حسن التنفيذ، والقبول بالنقص كتحصيل حاصل. وهنا يمكن اضافة عوامل أخرى ذات علاقة بعدم الثقة وكثير التشكي، بينها ما يتعلق بالأمر الذي يحتاج الى خمسين قنبرة هاون على سبيل المثال يطلب مائة، ويوضع في حسابه نسبة الخصم من قبل الجهات العليا المعنية، ويحصل الخصم فعلاً، سواء كان الطلب عالياً، أو حتى قياسياً، وبسبها وعوامل إضافية تعود الجميع على التسويف والكذب في هذا الجانب، وكذلك تبادل التشكيك بين المستوى القيادي الأعلى والأدنى، تشكيك ولدَ عدم ثقة متبادل أيضاً، جعل المادون يمل كثرة المطالبة أحياناً، وجعل المافوق يسفه طلبات المادون، وقد لا يغيرها الاهتمام الكافي، وان كانت مهمة بالفعل.

جـ. تشويه صورة القيادة "الهيبة"، وضعف الاستجابة لإطاعة أوامرها. لقد أخطأ القادة العسكريون كثيراً، ولم يتلقوا العقاب على أخطائهم الكثيرة، ومن يخطأ لا يمكن أن يحافظ على صورته الحقيقية أو هيبيته، وبات المراتب مطلعين على أخطاء أمرائهم وقادتهم، بل ويشاركونهم الأخطاء أحياناً، والمطلعون والمشاركون سوياً لا يمكنهم احترام الأعلى من قادتهم. وانتشرت

المعلومات عن الفساد، ولاحظ المنتسبون وقع الفساد وشاركوا في حصوله، ومن يلاحظ ويشارك لا يمكن أن يحترم الأعلى، وان شارك معه السير على نفس الطريق. وفَصَرَّتْ من جانبها الوحدات والقيادات في أداء مهام قتالية تقليدية، هرب خلالها البعض وتسرب البعض، وتتحى جانباً بالوقت الذي يريد البعض الآخر، فأعطوا بتقصيرهم انطباعات سلبية، للجمهور العراقي، الذي يفترض أن يكون داعماً لهم ومشجعاً لفعلهم... انطباعات مثيرة، شوهت صورة المهنية العسكرية في نظر جمهورهم. كما ان الحكومات المتعاقبة، لم تقدم الى الجيش ما يميزه وهو يقاتل، فنواديهم لم تعاد الى مكانتها، وتقاعدهم حسب مثل غيرهم، وجماعياتهم وحوانيتهم شبه معطلة أو لا تفرقهم عن الآخرين، وبالتالي لم يحصل العسكر على القيمة الحكومية التي ترفع من هيبتهم وهي في أزمة في الأساس.

د. تبرير عمليات الفشل المتكررة. بسبب ضعف الإمكانيات المتاحة وضعف الإرادة والمعنيات، أكتسب البعض من منتسبي الوحدات التعود على الفشل، أو التقصير وقبول وقوفهم نفسيًا، اذا ما علمنا أن هناك في الحياة العامة ما يسمى العتبة الفارقة، بين نوعين من السلوك مثلاً، عند الوصول الى مستواها الرقمي "الافتراضي" ينتهي الأمر اي يكون المحذور قيمياً أمراً قائماً، وهناك أيضاً الحياة العام، الذي يقيد أصحابه باتجاه معين أو سلوك محدد يكون مقبولاً، وإذا ما خدش الحياة، ونزل عن حدود القبول أو العتبة الفارقة، يصبح من بعده الخطأ أشبه بالمقبول، ويكون العيب كذلك مقبول، وفي حالة ينتهي الخجل، ويقل أو يتلاشى تأثير الظمير. وفي هذا

المجال يقدم التاريخ العسكري العالمي، حالات عن انتحار قادة عسكريون كبار، فشلوا في تحقيق المهام المطلوبة، وعن قادة استقالوا من مناصبهم على نفس الأسس من الاحساس بالفشل، أما في تاريخ جيشنا الجديد، وما قبله الجيش السابق¹، لم نشهد مثل هذا سلوك، وشاهدنا في المقابل أن القادة تعودوا انتظار عقوبات الفشل والتقصير، من الأعلى، ولم تأتي، لأن النظام القضائي والضبطي للجيش الجديد، لم يساير التشكيل الفعلي للوحدات والقيادات "أي متأخر عنه"، وبما أن غالبية القادة السياسيين لما بعد السقوط لا يمتلكون خبرة عسكرية، كافية للتعامل مع العسكر. فكانت النتيجة أنه وعندما يخطأ قادة، ولم يحاسبوا من الأعلى، سيتعدوا الخطأ، ومن ثم سيتمادوا فيه، وسينشرروا عدواه بين الآخرين من الضباط القادة والأمراء، حداً يسهم في هدم البنية العسكرية.

٥. هبوط حاد في الدافعية إلى القتال، والمعنويات للمستوى الذي تفوق فيه العدو الإرهابي الذي يقاتل بأسلوب العصابات في هذا المجال، على قوة عسكرية تفوقه عدة وعدها بمئات المرات، وبشكل غير معهود. ان الضباط الذين شكلوا الجيش الجديد هم من

¹. حصل في الجيش السابق وابان الحرب العراقية الإيرانية أثناء معركة شرق البصرة، أن خسرت الوحدات المعاشرة، وكان أحد الألوية التي يقودها العميد الركن قوات خاصة عباس مزعل قد أبى ولم يتبق منه غير أمر اللواء والمراسل وعدد قليل من الجنود، وكان بعض أعضاء القيادة العامة للفوارات المسلحة يتواجدون في القاطع، فشرعوا في تحمل بعض الأمراء المسؤولية، وواجهوا العميد عباس في حينه، واتهموه بالجبن، فرد عليهم أنه ليس جبان وسيثبت لهم هذا، فخرج منهم مع مراسلاته، شرعا بالهجوم، وبعد خطوات أعاد المراسل وتوجه شاهرا مسدسه صوب القطعات الإيرانية المهاجمة واستشهد بعد أمتار من بداية الشروع.

أبناء الجيش السابق، وهذا الجيش السابق، كان مصاباً بضعف الدافعية، وتعود القتال تحت سيف السلطة القاسي، كما أنه زُرَج بقتالات غير مكافحة عام 1991 و2003، أخفق فيها بشكل كبير، فقد فيها الكثير من دافعيته القاتالية وأضطررت معنوياته.. داء انتقل عن طريقهما إلى الجيش الجديد، الذي لم يشكل جهداً نفسياً معنوياً لتخليص العسكري من أمراض سابقة، وأنواع سلوك سلبي غير صحيحة، مما تسبب في بقائهما ساربة في السلوك العام، كذلك تعرض الجيش الجديد لانتكاسات نفسية وهبوط معنوي حاد، ولم تتخذ أية إجراءات للعلاج والتعديل. عوامل التقت مع عوامل أخرى ذات صلة بالادارة وأسلوب التعامل والسعى للارتزاق، فأنتجت دافعية قتال متدنية، ومعنويات هابطة¹.

و. سريان الكذب، والتسويف وعدم المبالغة لدى نسبة غير قليلة من الضباط، ولكافحة المستويات، وكذلك المراتب. سريان أثر على قدرة القيادة العليا في اصدار الأوامر الصحيحة، حيث التأسيس في

¹. كان في الجيش السابق أثناء الحرب دائرة للتوجيه المعنوي، مختصة بالمعنويات، والاعلام والخدمات النفسية، تتكون من أربعة مديريات رئيسية، وكان فيها ضباط مختصين في علم النفس والمجتمع والاعلام، وكان في الطبابة العسكرية طبابة نفسية، وشعبة للعلاج النفسي في مستشفى الرشيد العسكري، فيها ضباط أطباء مختصين في العلاج النفسي من مدارس مختلفة، وهناك في الاستخبارات العسكرية شعبة للاستخبارات النفسية، من ثلاثة أقسام، وكان للتوجيه المعنوي مدرسة تدرس ما يتعلق بالمعنويات، وكانت هناك في ديوان الوزارة، لجنة نفسية دائمة من ضباط أطباء نفسيين وآخرين مختصين في علم النفس، وكانت هناك شعب متخصصة في العمليات النفسية، في ملاكها معدات ومفارز نفسية وطائرات سمتية وطائرات جنح ثابت، وكان علم النفس يدرس في الكليات العسكرية، وتقدم فيه أطارات من طيبة كلية الأركان والدفاع الوطني، وهناك ضباط يدرسون دراسات عليا، يُوجهون لتكون أطاراتهم تتعلق بالعلاج النفسي والعامل المعنوي وغيرها، بينما لا يوجد في وقتنا الراهن وفي الجيش الجديد، أي شيء من هذا إطلاقاً، والجيش في حالة حرب، يتعرض منتسبيه إلى الضغوط والاصابات النفسية. فقدان يسهم في ضعف الدافعية والمعنويات في آن معاً.

إصداراتها على ما ينقل إليها من حقائق، وإذا ما نقلت الحقائق مشوهة، ستكون الأوامر والقرارات غير صحيحة أو مشوهة أيضاً، وستكون القدرة على التنفيذ ضعيفة أو معدومة، إذا وعندما تصدر الأوامر باعتقاد أن موجود الوحدة ستمائة مقاتل مثلاً، وتبين الحقيقة أنهم فقط مئتي مقاتل والباقي فضائيين، عندها سيتحمل المئتي مقاتل جهداً لستمائة، وبذل ذلك سيسعى عليهم التنفيذ كما هو مطلوب، أو سيفشلون، وستتشوه صورة العسكرية العراقية لدى المواطن والمنتب في آن معاً. لقد تفشي الكذب بشكل واسع، وبات من المعهود وفي كثير من الأحيان، عندما يُسئل أمراً واحداً أو وحدة فرعية عن معنويات جنوده، يجيب دون تردد بالجيدة، وإذا ما قال غير هذا سيُلام من قائدته، فتعود الكذب والمراءات؟ وعندما تقتل وحدة ما ارهابياً واحداً، تدعي أنها قتلت أكثر من عشرة، فتحصل على الاشادة، وإذا ما قالت غير هذا لا تحصل عليها أو قد تلام من الأعلى في السلم القيادي، فتعود الأمر، ومنتسبيه على الكذب.

وغيرها أمور وضع الأمر والمنتب أنفسهم في إطارها المغلق، فزاد الكذب أو أقترب من أن يكون خاصية، أو عادة تميز سلوك العديد من العسكريين العراقيين، ضباطاً ومراتب، وهي خاصية لابد من التأثير أنها أنتقلت من الجيش السابق إلى الجيش الجديد وتضاعف وقوعها في هذا الزمان بسبب قلة العقاب.

الخوف¹

تعظيم الخوف

1. أستهدف الإرهابيون رجال الأمن، وكذلك العسكر، وبينهم الضباط القادة، والموظفين في المراكز القيادية، وأحياناً الموظفين الاعتياديين، وهو استهداف بمستوى من الإصرار والإتقان حال دون إمكانية تنفيذ الكثير من الأعمال من قبل الجيش واجهزته الاستخبارية حديثة العهد، وغير المدربة فنياً كما هو مطلوب، مما جعل عموم المنتسبين يعيشون هاجس الخوف، وضغط التهديد بالقتل والاختطاف، واستخدمو أي الإرهابيين استعراضية التوخش سبيلاً في حربهم النفسية (ذبح، تمثيل، تعذيب ... الخ) أثناء القتال، الأمر الذي كون خوفاً في نفوس المقاتلين من مواجهتهم، واسهم الاعلام المنحاز في تقديم العدو بصورة الوحشية، وتقديم الجيش العراقي بحاليه القلقة، فتعزز الخوف في النفوس، يضاف الى هذا ان الشخصية العراقية العسكرية وغير العسكرية تخاف الليل في الأصل،

¹. في الواقع يلاحظ أن هناك خشية حد الخوف ليس من العدو الارهابي فقط بل وكذلك من الذات الأئمة بالسوء، ومن اللوم والاتهام بالتجسيم ومن الأعلى غير المنصف، والأدنى المتربص، هامش أتسع وقعه ليكون عامل تعويق في مجال التعاقد وانجاز المعاملات، فالخوف من الاتهام بالفساد وعلى سعة وجوده، جعل البعض من الضباط والموظفين العاملين في مجال العقود، يطلبون أمور قد يكون بعضها غير مطلوب او ليس بالضرورة ان يكون مطلوب، ويحاول آخرين ابطال جل الموضوع ليتخلصوا من تبعاته على وفق المثال القائل "الباب التي تجيك منها ريح سدها واستريح" وعلى نفس المنوال فالخوف من الاتهام بطلب رشوة أو مساومة زوجة شهيد "التي تحصل من بعض ضعاف النفوس أحياناً" جعل موظفين ونواب ضباط وضباط يطلبون تأييدات وأولياء، ويؤخرون معاملات شهداء وجرحى ومصابين، ليتم انجاز المعاملة في بعض الحالات بعد عدة سنوات. أنها تأثيرات سلبية للخوف في ساحة المعركة وخارجها غير المبرر، يلتقي مع التأخير والاعاقة العمدية بهدف طلب الرشوة والمساومة، تسبب في كثير التقد والتشكك، وضعف الهيبة وتدني المعنويات.

وبسببها أصبح العمل الارهابي المعادي في الليل مخيفاً بقدر تعمم على النهار، خوف تسبب وجوده في حصول الآتي:

أ. استنزاف الكثير من طاقة المنتسبين النفسية، لفترة زمنية طويلة نسبياً. ان الاستنزاف المستمر للطاقة النفسية أدى الى الوهن، وعدم المبالاة في تنفيذ المهام، خاصة وان الطاقة محدودة عند الانسان، وكل موقف يواجهه يحتاج الى كم من الطاقة، يتاسب طردياً من شدته وخطورته، وبما أن الحرب القائمة بال ضد من الارهاب كانت طويلة، ومواقف الخوف فيها متعددة، ومتكررة، فانها والحالة هذه قد أستنزفت جل الطاقة النفسية المتاحة، وبالتالي وجد العسكري، فيما بعد أنه لا يمتلك الا القليل من الطاقة، فوهن وقلت قدرته على التعامل، مع المواقف القتالية الصعبة منها على وجه الخصوص، ووجد نفسه ميالاً الى تجنب الوجود في المواقف الخطرة، وتفضيل الانسحاب منها، باحتمالات تفوق الرغبة في الصمود فيها.

ب. الهروب إلى التشكي، والعزلة، والتمارض، والغياب العددي كتعامل ذاتي مع حالة الشد، والضغط شبه المستمرة. عندما لم يجد الجندي مجالاً لتفریغ همومه، ولم يجد أمراً يسمع شکواه، ويعدل مفاهيمه عن الشکوى، ولم يحضر بفرص الالقاء برجال التوجيه المعنوي ليدعموه، ولم يجد مجالاً للترويح والترفیه عن النفس، سيتجه حتماً الى التشكي مع نفسه أولاً، ومن ثم مع القريبين منه في التشكيل العسكري، وقد تتطور

الشكوى الى مستوى العلن وباستخدام وسائل الاعلام¹، لتكون آثارها أكثر ايلاما للجوانب المعنوية، كما ان المقاتلين الذين يتعرضون الى الضغوط الشديدة يحتاجون الى تبديد هذه الضغوط، بطرق شتى بينها الاجازة مثلا، ولقاءات الامرين وأحياناً معاينة المختصين النفسيين، وبعكسه سيصابون بعقابيل ما بعد الصدمة التي تدفعهم الى العزلة وأحيانا الى الاكتتاب، أو الانسحاب من الموقف القتالي.

ح. تجنب المواجهة مع الارهابيين في ساحة المعركة، والتوجه الى التسرب والهروب منها بشتى السبل. تحمل المقاتل عبئ الضغوط النفسية لفترة زمنية تعد طويلا، فاصيب ببعض الاضطرابات، وتسلل الى نفسه الملل، هكذا هي حال الحروب طويلة الأمد، وبما أن الجيش العربي لا يمتلك جهازا متخصصا للتعامل مع التخفيف من أثر هذه الضغوط، الأمر الذي أبقى فاعليتها، قائمة مؤثرة على السلوك الذي اتجه الى تجنب الاصطدام بالعدو، ومحاولته تفادي أي مواجهة بطرق شتى بينها

¹. لوحظ في معركة الموصل والرمادي وبينهما بعض المعارك الشديدة، ظهرور مقاتلين في بعض الفضائيات يستجدون، ويشكرون عززهم الى الغذاء والماء والعتاد، ويشكرون كذلك من تطويقهم من قبل العدو، و حاجتهم الى الدعم والاسناد بطريقة غير واردة في كل الجيوش العالمية، شكوى تخل بالمعنويات وتشوه سمعة القيادة العليا، وتبعد الشعب عن جيشه، وفي هذا الشأن تجدر الاشارة الى أن عدید من الشكاوى التي تظهر في الاعلام، تعبّر عن الحالة النفسية لاصحابها، فعندما يكون منهارا يعتقد أن معنويات الجميع منهارة، وإذا ما كان جانعا يعتقد وجود نقص في الطعام، وعندما يُقصر في الأداء يجد تبريرات بينها نقص العتاد.

التسرب¹، الذي أصبح آفة نفسية، تكرر حدوثها في غالبية المعارك الشديدة، أثرت بشكل كبير على القدرة القتالية للجيش، وعلى الإرادة القتالية العامة، كما مبين في الملحق ب.

د. إصابة الإدارة ذاتها بقدر من الإعياء الوظيفي، حال دون توجهها إلى المحاسبة، والإصلاح، وعم سلوك الفوضى الإدارية، والتسيب الوظيفي في أكثر من مجال. ان الادارة العسكرية بكافة مفاصلها هي جزء من كل، فاذا كان الكل يعيش أجواء الحرب وافرازاتها وضغوطها، فبالتأكيد تعيش الادارة الظروف ذاتها، والمشكلة في حال الادارة هي بقاء المعني أو المسؤول في منصبه، لفترة زمنية تعد طويلاً، بسبب امراض الادارة السياسية العليا للبلاد التي اذا ما ارادت تعيين أحد في منصب اداري او عملياتي عالي تحتاج الى توافق الجهات المشاركة في الحكم، وتحسب العديد من الحسابات ليس من بينها الكفاءة، واذا ما تبين لاحقاً ان الذي عينته غير كفوء او حتى فاسد فلا تسعى الى تغييره، لانها لا تريد ان تدخل نفسها في دوامة التوافق، خاصة اذا ما كان المعني محسوباً على جهة سياسية، او دينية محددة، عليه يبقى فترة اطول، وي تعرض الى ضغوط نفسية

¹. التسرب مفهوم تم تداوله في القوات المسلحة العراقية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، وخاصة بعد السنة الأولى منها، عندما تكررت حالات ترك بعض المقاتلين لمواقعهم بدون أمر اثناء التعرض عليها، أو عدم استمرارهم في التقدم خلال عملية التعرض من قبل وحداتهم أيضاً.

اكثر، ويتعود الخطأ بنسب أعلى، والنتيجة تعب وتقدير تؤثر سلباً على أداء يراد له أن يكون عال المستوى¹.

هـ. العيش تحت حالة القلق العام لعلوم المقاتلين، مع استشارة الشعور بتوقع الموت في موقف فيه المقابل "الإرهابي" جاء ليموت. ان الإنسان بطبيعته قلق، والقلق بحدوده البسيطة، أو الاعتيادية يفيد المقاتل كثيراً من أجل التنبه المناسب إلى مصدر الخطر، والتهيؤ للتعامل معه تعاملاً صحيحاً، كما تدرب عليه مسبقاً، لكن القلق بالمستويات العالية، ودون وجود قدرة على تخفيفه أو التقليل من مستوياته، سيكون ضاراً جداً، يقرب المقاتل إلى حافات التوتر والاصابة النفسية.

غياب التخصص للتعامل مع الحال

2. وهنا تجدر الاشارة الى خلو الجيش العراقي الحالي، وكما ورد من الاختصاصيين والأجهزة المعنية بالتعامل مع موضوع الخوف، وغيره من المواضيع التي تؤثر على الحالة النفسية والاستعداد القتالي، وتحدث في المعتاد قبل المعارك واثنائها وما بعدها، كذلك عدم وجود معرفة علمية لدى الامرين المعنيين أصلاً بالتخفيض من

¹. اعتاد الجيش العراقي منذ تأسيسه وحتى الان ايا كان المهام الادارية الى الضبط الاقل كفاءة او الذين يصابون بمرض او عليهم بعض الاشكالات الامنية او السياسية، على العكس من الجيوش الأجنبية التي تختار مثلما الخريجين الاولى والضبط الاقفاء لشغل المناصب الادارية العليا في الجيش، لأن الادارة هي الجهاز "الداينمو" الذي يحرك المقاتل، فعتاده وارزاقه، واسلحته، وعجلاته، وقيادته، وترقياته جميعها تمر عبر الادارة، التي اذا ما قصرت في احدها، سيتسبب التقصير خسارة او تقدير في المعركة، او ضعف في المعنويات يؤثر على نتائج المعركة، وقد نوقشت هذا الموضوع مراراً في الابحاث العسكرية العراقية، لكنه لم يحظ بالاهتمام الكافي للسير على النهج الصحيح، في تسيير الاقفاء الى الادارة، وبقي الحال على ما هو عليه حتى وقتنا الراهن، مما كون عدم اتساق بين مستلزمات الادارة ومتطلبات القتال.

القلق، اذ لم تتضمن الدراسة في الكليات العسكرية، ولم يرد في الدورات التخصصية المفتوحة في الصنوف، أو تلك التي تتعلق بالترقية، أية مواد تتعلق بالتعامل مع الخوف والقلق واصابات المعركة النفسية، ولم تتوفر مراجع وكتب عن استخدامات علم النفس العسكري، كما كان موجودا في السابق، وهذا قصور غير متعدد تسبب في حصول الآتي:

- أ. بقاء المقاتلين لفترة طويلة تحت ضغط القلق الذي يبدد طاقتهم النفسية، ويؤثر سلبا على حالتهم النفسية العامة.
- ب. ارهاق الجهاز العصبي والنفسي من شدة التوتر.
- ج. القصور في الأداء خلال المعركة.
- د. حصول وتكرار حصول كوارث الهروب من أرض المعركة، وتفادي مواجهة العدو.

الضبط العسكري

التأثير على الضبط

1. ان العسكريين الذين تعودوا قدرا من الضبط في الجيش السابق، وعاد البعض منهم لتشكيل الجيش الجديد، وجدوا أنفسهم أمام فهم خاطئ للديمقراطية، وفلسفة جديدة للضبط أساسها علاقة يقترب فيها الأدنى من الأعلى، وفق معايير تنطبق فقط على الأجنبي الذي قاد عملية إعادة التشكيل في بدايتها، وبشر بإمكانية تعميم معاييره في الضبط الذاتي "الطوعي" على الجيش العراقي الجديد.

2. يضاف إلى ما مذكور قصر فترة التدريب، ونوعيته التي لا تتضمن مفردات تتعلق بتقوية الضبط، وكذلك حالة الطوارئ التي يعيشها المنتسبون، والتي لا تسمح عمليا بمواصلة التدريب، والعيش في الثكنات العسكرية كأحد أسس تعزيز أوامر الضبط، كما إن تسليم مسؤولية قيادة بعض الوحدات، والمؤسسات العسكرية إلى عسكر قليلي الخبرة حصلوا على ترقيات سريعة، لم يدركوا أهمية الضبط، كونت جميعها متغيرات فاعلة أدت إلى الآتي:

أ. حصول حالات عدم تنفيذ الأوامر جماعياً، أو الجدال في مجالها وبما يفضي إلى حصول التأخير في التنفيذ. تسجل منذ إعادة تشكيل الجيش بعد عام 2003 حالات عدم تنفيذ للاوامر الصادرة، وتسجل أيضا أن وحدات وتشكيلات صدرت لها أوامر بالتنقل، من مكانها في مدينة إلى مكان آخر في مدينة

أخرى، جلس بعض منتسبيها يناقشون الأوامر الصادرة، وانهم تطوعوا للعمل في مدinetهم، وعدم استعدادهم للانتقال إلى مدينة أخرى، الأمر الذي دفع بعضهم إلى، ترك وحداتهم قبل الشروع بالحركة. ان مثل هكذا حالات ومعالم سلوك مخالف بالضبط العسكري، يفسر في الجيوش وبينها الجيش العراقي السابق عصياناً للاوامر، تصل عقوبته في أثناء المواجهة إلى حدود الاعدام، لكنه الان لم يفسر كذلك، ولم يتخذ اجراء مناسب، واذا ما اتخذت بعض الاجراءات، فبعضها يتوقف منتصف الطريق، او قبل الشروع بالتنفيذ، لاعتبارات عديدة. بـ. عدم التقيد بالضوابط والتعليمات، والتوجيهات العسكرية التي تطلبها الوزارة، والحكومة في بعض الأحيان.

ان ضعف المتابعة، وعدم وجود معايير واضحة للتقييم، وسرعة وسهولة العودة إلى السياسة في صغائر الأمور وكبائرها، كون سلوك لدى البعض من الضباط، بكافة المستويات القيادية، قوامه التسويف وعدم اعارة الاهتمام لما مطلوب من الأعلى، لأن الأعلى لا يتبع ما يريد تنفيذه "أحياناً"، ولأنه غير قادر على توجيه العقاب الخاص بالتأخير، فشاع عدم التقيد بالضوابط والتوجيهات التي تطلب من الأعلى بالوزارة، وهذا نهج تفكير نجده يتضخم في الوزارة ليكون اشبه بالشامل، وكان هناك تياراً غير مرئياً يعيق أو حتى يسعى لأن يفشل الجهة الأعلى في الوزارة، يعتمد في بعض الأحيان القصدية على:

أولاً. اخفاء المعاملات والطلبات.

ثانياً. تأخير الرد الى ما بعد الوقت المطلوب.

ثالثاً. تعمد الاستفسار من جهات، لا صلة لها بالموضوع.

..... الخ من استجابات تفسر بعدم التقيد بالضوابط والأوامر الصادرة.

ج. قيام الأدنى بترك العمل أو الواجب المكلف به، إذا لم يتفق ورغباته الخاصة دون أية قيود، ومتابعات قانونية. في السنوات الأولى لتشكيل الجيش، حدث أن يتحقق الضابط وضابط الصف إلى دائنته أو وحدته التي تعاقد للعمل فيها، وعندما يحس أن العمل لا يلائمه شخصياً، أو لا يتفق مع توقعات عمل أصلي له، كان موجوداً قبل التحاقه بالخدمة العسكرية ولم يفرط به، يقوم بترك العمل، من دون اعارة اهتمام لأية تبعات، "هي غير موجودة في الأصل"، كما أن العمل العسكري، أو الخدمة في الجيش تم التخلی عنها أحياناً، بسبب تأثيرات الأهل، وضغوط الأمن وخروقه، وتأثيرات السياسية وانفعالات الطائفية، الأمر الذي كون ظاهرة لترك العمل والواجب تعد واسعة، لكنها قلت بالتدريج مع انتاج ضوابط وسياقات وعقوبات معقولة، وإن كانت حتى الآن، لا تشكل ردعاً نفسياً كافياً.

د. تدني قيمة العسكر في داخلهم والآخرين. ضياع القيمة الاعتبارية في داخل نفس العسكري، وعند الآخرين من أبناء المجتمع العراقي، الأمر الذي أفقدهم عوامل التأثير، والتقدير،

وكذلك التعاون الطوعي لأفراد المجتمع مع جدهم الوطني¹، إذ وبعدما كثر الخطأ والتجاوز، وتعددت مصادرها، وبالقدر الذي قلل من قيمة العمل العسكري في العقل الجماعي، وبما أن العمل العسكري عمل وطني فيه تكافل متبادل، بين العسكر والشعب "العقل الجماعي"، فلابد والحالة هذه أخذ بالاعتبار موافق الشعب من جيشه ومنتسيبه، ولابد من احترام أهدافه ورغباته في الحفاظ على أمنه، والعكس من هذا صحيح، فالاستهانة مثلاً، والتجاوز على الذكاء الاجتماعي للشعب، تجعله: أولاً. يبتعد بالتدرج عن جيشه، ولا يعود جيشاً وطنياً. ثانياً. يقلل من احترامه لمنتسيبي الجيش. ثالثاً. وقد يزيد عن هذه الحدود، ويتجه إلى الأمام لينتقد هم، ويستهزء بهم. رابعاً. يفقد الجيش مصدر دعم واسناد معنوي شعبي لا يعوض. خامساً. تكوين منفذ للحرب النفسية، يكون فيه الشعب أداة من أدواتها، التي تستهدف بنية الجيش وحالته النفسية.

¹. بعد انتكasse الموصى اتسعت الفجوة النفسية بين العسكر والمواطنين، وشاب نظرة المواطنين إلى عسكرهم قدر من عدم الرضا وقلة الاحترام، لأنهم ينسبون الخسارة وهذه نظرة في الوقت الذي تبعد المواطن عن المقاتل فإنها تزيد من مشاعر الإحباط، وتتسبّب في المزيد من التدني والهبوط الخاص بالمعنيات.

الخطيط

المحاولة والخطأ

1. كانت بداية الجيش الجديد قيام شركات أجنبية، ولجان يرأسها خبراء أجانب، وأخرين من أصول عراقية، باختيار بعض الضباط ليعودوا إلى الخدمة من بين المتقاعدين، أو المنتسبين إلى الجيش السابق، ومدنيين لم يسبق لبعضهم الخدمة في مؤسسته، ونسبة قسم منهم إلى العمل برتبهم السابقة، أو بتعديل لمستوياتها حسب الاجتهاد، والقسم الآخر أعطوا درجات مدنية بتفاوت، محكوم أحياناً بالاجتهاد أو المعرفة بأعضاء اللجان أو حتى التزلف الانتهازي للمعنيين وسلطة الاحتلال.

2. انهم واجهوا جميعاً ظروف صعبة، لم تتمكن فيها الإدارة من العمل وفقاً للخطط والسياسات¹، ولم تستطع توفير أجواء صحية للعمل، تسببت جميعها في الآتي:

أ. إدارة الجيش والمؤسسة العسكرية بطريقة المحاولة والخطأ، إدارة ضاعت الكلف وزيدت من هامش التجاوز والتقصير. عندما حل الجيش السابق، حل بطريقة تبعثرت فيه الخبرات والأوليات، والغيث الضوابط والسياسات، وكانت البداية مقبولة، يشرف عليها الأميركيان بخبرتهم المتقدمة

¹. في بداية التشكيل أعيد كثير من ضباط الجيش السابق، إلى الخدمة في الوزارة، بصفة مدنية حسب لهم درجات على وفق السلم الوظيفي المدني، وبالتالي المعرفة والتواصل، تحول كثير منهم إلى الخدمة العسكرية، وحصلوا على رتب عسكرية وترقيات، أخلت بالتجانس المطلوب للخدمة المدنية في المؤسسة العسكرية، وبسببها وبالتالي فرض العسكري ضوابطهم في العمل على المدنيين، بشكل مخل أيضاً.

تقنياً، خبرة لم يكن العسكر العراقي الذي لم يطلع أصلاً على أولياتها قادراً على مجاراتها، الأمر الذي دفع البعض لانتقادها، والبعض للوقوف بالضد منها، والبعض الآخر للسير على هداها طبقاً للأصل، طريق سار عليه الجمع بشكل غير متجانس، وباتجاه اندفاع قوي إلى التجريب الذاتي، دون الاستناد إلى التراكم الكمي للخبرة المؤسسية، وعندما يصطدم أي من هذا الجمع برأوية الغير في الطريق أو يفشل بتطبيق رؤيته، يحاول ثانيةً باسلوب آخر يجريه من جديد، وهكذا أصبحت عملية التجريب، وكانها حقل تجارب غير محكوم بضوابط التجريب العلمي، وهذه طريقة في العمل والتفكير مكلفة من الناحية المادية من جهة، وتفتح مجالات للخطأ والتجاوز واسعة من جهة أخرى.

بـ. البدء في العمل من الصفر، وإلغاء الخبرة التي تركها الآخرون قلل من فرص النجاح، وكم العائد المتحقق. وإن كان الإداري العراقي بطبيعة يميل في عمله إلى البدء من الصفر، وإن كان الضابط العراقي في إدارته لشؤون وحدته معروف بالخاصية ذاتها حيث السعي للبدء من الصفر، بسبب الاعتداد بالنفس والثقة المفرطة فيها والاعتقاد الدائم أنه الأحسن والأفضل، لكن هذه الميول السلبية تضخمت بشكل واضح مع بدايات تشكيل الجيش، حتى بات من الملاحظ وفي ظروف مطلوب فيها اعطاء الخبرة وبذل المزيد من الجهد لنقلها إلى الواقع، وكان كل ضابط أو مسؤول إداري:

هو خبرة منفصلة عن الخبرة العسكرية الإجمالية.

هو كيان قائم بذاته.

تضخمت في داخله الآنا غير الناضجة.

فتمادى في الاجتهداد حد الغاء ما قام به الآخرون وأجتهدوا في مجاله، عندها شاهدنا كثرا التعديلات في الملوكات، وابتداع ملوكات جديدة، وتفصيل مناصب على القدر الذاتي، وبشكل مخل.

ج. العمل في كثير من الأحيان بأسلوب الفزعنة في غياب شبه تام للضوابط، والسياقات العسكرية والإدارية. ان النقص الحاصل في السياقات، وتأثير العسكريين بأساليب السياسة وسياقاتها، وارتباط الكثريين بأواصر العشيرة وقيمهما، وقلة الضبط وخروقات الأمان المتكررة، والتأثر بالطائفية والشعائر الدينية، دفعت باتجاه أن تزحف الادارة صوب التعامل مع الواقع على أساس الفزعنة، وباتت المناداة بين الأدنى والأعلى في بعض الحالات، بمصطلحات سائدة في الوسط الشعبي مثل "مولانا وسيدنا، وحجي، وأخوية" وهي مصطلحات تشيع في الحياة العامة، وفي أوقات العمل الشعبي وليس العسكري، تؤثر كثيرا على الضبط والالتزام¹، وتدفع إلى التفكك بعيدا عن المهنية.

¹. مر عميد ركن في أحد مؤسسات الوزارة من جانب جنود يجلسون على جنب في بنية الوزارة، لم ينهض الجالسون، وقام العميد من جانبه بالقاء التحية عليهم بالقول "السلام عليكم" ورد الجنود دون ان يحركوا ساكناً عليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

إرادة القتال

الاستعداد النفسي القتالي

1. عاش منتسبو الجيش الجديد، قتالاً فعلياً، وحرباً نفسية مع عدو متواحسن شبه مجهول، في وضع لم تدرك قياداتهم، حجم التأثير السلبي لذلك المجهول، ولم تسع للتعامل مع وحشيتهم نفسياًً ومهنياً، وقد تلقت قيادات ووحدات عدة خسائر، وانكسارات قاسية في ميدان القتال، ولم تعالج نتائجها، ولم يتم التعامل مع افرازاتها بما تستحقه عملياً، الأمر الذي أثر على الحالة النفسية العامة والاستعداد النفسي القتالي "الإرادة" لكثير من المقاتلين بكافة المستويات، وكان هذا الاستعداد وفي غالبية المراحل الزمنية التي أعقبت العام 2003 ضعيفاً، و كان له حصة في تقليل إرادة القتال الدافعية والمعنوية.

2. كما ان العسكريين بتشكيلاتهم ودوائرهم، واجهوا في سنوات الحرب الطويلة، مواقف قتالية وإدارية صعبة، وإعادة بناء هش وثقة قليلة، ونظرة اثم¹، أثرت بتفاعلها مع عوامل الخطأ الأخرى، على درجة الرضا عن الحال، وعن الوضع القائم، وعن

¹. لم يخلص العديد من السياسيين المعارضين للنظام السابق بعد مشاركتهم في الحكم الجديد، والسياسيين الجدد لما بعد السقوط من النظرة الى الجيش نظرة عتب، بل ولو على دخوله الحرب مع ايران، وقتله الكرد في كردستان، وعلى قمعه الانقاضة الشعبانية، فكان يتربّد في الجلسات الخاصة، وأثناء اللقاءات العابرة، وفي حالات المواجهة المباشرة مع الضباط، أنهم مسؤولون عن بعض ما جرى، ومساهمون بما جرى، وينظر اليهم نظرة تقصير لعدم الوقوف بالضد مما جرى، نظرة تصل الى حدود الاتهام، وهي مع وجود ضغط المسائلة والمطالبة قائماً، كون مشاعر اثم في الضمير العسكري العام، دفع الضباط على وجه الخصوص باتجاه الشعور بالاشم، تفاعل مع عوامل أخرى تتعلق بالهيبة والاحترام والتقصير الفعلي، فاسهم في تكوين مشاعر الإحباط والخذلان والتردي المعنوي، وأثر كذلك على إرادة القتال.

المستقبل "الذي يُرى مليئ بالسواد"، فانطلقت بسببها، وأمور أخرى في نفوس المفاصل القيادية، حمى تكوين الذات "مادياً"، حيث السعي المحموم للتحصيل المادي، واستغلال الفرص المتاحة للكسب، بدعوى عدم دوام الحال والمنصب، وحتى الدولة... انطلاقه حُشدت فيها الجهود والطاقة، إلى الجانب الذاتي دون الصالح العام، فجاءت النتائج، حصيلة ضعف في التعليم واكتساب الخبرات¹، والرغبة في التضحية من أجل الجيش والوطن، وكانت إرادة القتال ضعيفة، يسهل كسرها.

3. وأديرت بعض مفاصل الجيش، والوزارة ومؤسساتها من قبل السياسة ادارة لا تمت إلى العسكرية ومستلزماتها المهنية بصلة، أي أنها طرق غير مألوفة، أثارت التوتر في نفوس البعض من الضباط والمراتب، وأثرت على معطيات تكوين الارادة.

الشعور بالعزل

4. لقد وجد العسكر الحالي، وعموم المنتسبين أنهم وحدهم بمواجهة المؤثرات الداخلية، وسيل الإعلام الخارجي غير النزيه، ووسائل الحرب النفسية المعادية، وكثير الإشاعات المحبطة، وكأنهم معزولين دون دعم نفسي ملموس، أو تقويم من

¹. لو جاز التدقيق في السلوك التحصيلي للمتدربين الضباط والمراتب على حد سواء، نرى وبنسب منوية عالية، أن تركيزهم وانتباهم في أثناء الدورات ضعيف، لا ينسجم وأهمية الدورة والمعلومات الآتية منها، ونرى في الدورات الخارجية الأمر نفسه، ويضاف إليه الاختيار غير الصحيح للموفدين، فجعلهم في أحيان ليست قليلة، وجود عضوي في قاعة الدرس، ووجود عقلي في خارجه، يفكر الموفد بالمخصصات التي يحصل عليها، وبفحة ترفيه، وأحياناً بفرص البقاء في ذلك البلد، وإن لم تنتف في حينه، وبالتالي أصبحت الاستفادة قليلة، أو حتى معدومة في بعض الأحيان، غير كافية لتكون فرة وإرادة قتال كافية.

أجهزة مختصة تعينهم على التحمل، وترفع من مستويات استعدادهم النفسي، مما أدى إلى شيوخ وبنسب ليست قليلة:

أ. شعور بالملل، وعدم الرغبة في العمل، وتنفيذ المهام "إرادة قتال ضعيفة" عند شريحة ليست قليلة.

ب. ان الحرب بطبيعتها مجدها للجهاز النفسي، وفيها من المواقف الخطرة ما يزيد الأثر النفسي للجهد، أو الضغط الموجود على الجهاز النفسي، كما ان مواقف القتال التي لم تحسن فيها النتائج لصالح الجيش والدولة كثيرة، وضعف التعامل مع النتائج المترتبة، أي:

أولاً. عدم تقدير النتائج الجيدة وأثابتها.

ثانياً. عدم اعارة الاهتمام للنتائج السلبية، ومحاسبتها. كونت هذه "الأساليب" ومواقف الخطر سلوك قوامه الملل والتسويف، وعدم الرغبة في الإنجاز الذي يضعف إرادة القتال.

ج. ضعف الهمة، وسيادة العمل الروتيني دون التفكير بالمبادرة¹. ان الملل يحول دون قيام أصحابه بتقديم أية مبادرة،

لأن المبادرة وفي إطار السياقات السائدة للإدارة العراقية تعني تحمل أصحابها أعباء التنفيذ، وبمرور الوقت وتراكم مخرجات الملل، ضعفت الهمة وتبدلت مستويات إرادة القتال، وقلت الدافعية لدى عموم القوات المسلحة، اذ شهدت انتكasaة الرمادي في

¹. لم يتوقف الضباط والمراتب عند حدود الضعف، والتشكى من عدم القدرة على التأثير والتغيير، بل وبات البعض منهم ميالاً إلى اعتقاد غيره الساعي إلى البناء والتغيير، بدعوى عدم الفائد، وصعوبة السعي ضد التيار، ف تكونت آلية تفكير وسلوك انسحابي يهرب فيما العسكري من لوم الذات، باتجاه إعفاء الغير، وتعظيم هذا السلوك "الانسحاب" على أكبر شريحة ممكنة، يكون هو في إطارها مالوفاً وليس شاذًا.

مايس 2015 على سبيل المثال أن قوات من النخبة المدربة جيدا، والمجهزة كذلك جيدا والتي عولت عليها القيادة كثيرا في انجاز المهام الصعبة، أنها تصرفت بإرادة قتال ضعيفة مثلها مثل باقي وحدات الجيش والشرطة، المصابة أصلا بداء الضعف العام.

د. اقتناع البعض بعدم جدوى الضغط على الذات من أجل التميّز في مجال الأداء، وزيادة كم الانجاز، والسعى إلى قضاء اليوم بأقل جهد، وأقل تعرض للخطر، وسريان مشاعر عدم تحمل المسؤولية. ان معايير التقييم العلمي للترقية، واستلام المناصب العسكرية مفقود بشكل كامل، فضابط يعد الأول في دوراته مثلا، لا يضمن نتيجة التنافس على الترشيح الى كلية الأركان، أو التنسيب الى آمر فوج مع ضابط فاشل محسوب على جهة سياسية، أو برلمانية أو دينية، قادرة على التدخل في الوقت الذي تريده والمكان الذي تريده. ان الشعور بعدم المساواة، والحصول على الفرص، أقنع نسب من الضباط والمراتب بعدم جدوى التميز لتحقيق الذات، فأبدل بعضهم مثيرات التميز الإيجابية من خلال الدراسة والمتابعة وتقوية الذات، بأخرى تعتمد التزلف والتقارب والمداهنة، دون تحمل المسؤولية الاعتبارية والوطنية، لإنجاز ما مطلوب من مهام، ساهمت بضعف المعنويات.

هـ. هبوط في النشاط العام، واضطراب العلاقة التفاعلية بين المادون، والما فوق. ينظر الجندي الى أمره، الذي يمثل سلطة الدولة، فإذا ما كان الأمر واهناً، لم يستطع ان يثبت المقدرة على البقاء قدوة له في الأداء والإخلاص والشجاعة والتضحية والايثار، فستضعف ارادته في القتال، ويتجه الى أن يكون

متعباً، أو غير مبالياً طوال الوقت، ويفقد الرغبة في الوقف مع الأمر ودعمه في مواقف القتال "خذلان وضعف الإرادة"، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان الجندي في لحظة الاشتباك مع العدو، يرى صورة أمره ماثلة أمامه أكثر من باقي الصور العقلية، فإذا ما كانت الصورة ناصعة واضحة مرية، يكون الموقف القتالي ساعتها داعماً وقريباً، والعكس صحيح.

اضطراب معنى الحياة العسكري

5. عند اكتمال المهنية العسكرية، سلوكاً عاماً للفرد والمجموعة ضمن الوحدة والتشكيل، فأعلى إلى المؤسسة "الجيش"، يتكون شعور بالخجل من التقصير، وعدم الارتياح من عدم التنفيذ، أو اكمال المهمة المطلوبة، وت تكون ميول للخشية من مس الذات العسكرية العامة "الوحدة، التشكيل، الجيش" بأي شيء مخل وعدم القبول بحصوله، وإلى مستوى الوقف بالضبط من الحصول، وفي مقابل كل هذا السلب، تتكون مشاعر رضا عن الإنجاز الجيد، وسعادة في تحقيق الفوز والانتصار، والرضا عن الحال عند تأدية المهام بالشكل المطلوب، جميعها متغيرات نفسية ذات صلة بالعلاقة المهنية الإيجابية بالعسكرية ورمزاً لها "الجيش" بما يمكن تسمته بالحياة العسكري، وهذا المستوى من العلاقة الإيجابية، يمكن أن ينخفض درجة، أو عدة درجات عندما تحصل إخفاقات، وأوجه قصور ويتكرر حصولها، وعندما يتأسس التعامل بين المافق والمادون وبينهما معاً، بعيداً عن الاحترام والقيم

العسكرية.. درجات إذا ما قلت عند حدود معينة، يصبح المقاتل غير آبها بالخسارة، غير مهتم بالنتائج، تقل أو تنعدم غيرته على وحدته ومؤسساته، وفي صده تؤشر النتائج التي حصلت في المعارك خلال سنة من الموصل إلى الرمادي أن مستوى الحياة العسكري، قد أختل أو اضطرب، وتدنى الدرجات في قياساته بشكل كبير، والى مستوى أفقد المقاتل الإرادة في القتال، وهو مستوى اذا ما استمر في التدهور، سينذر بالخطر من احتمالات حصول انتكasaة نفسية معنوية على مستوى الشعب، يصعب تجاوز آثارها.

ضعف الضمير المهني.

6. ان الضمير المهني، مشاعر رقابية مهنية ذاتية، تتكون من خلال التطبع الى الحياة العسكرية والخدمة المرضية فيها، حيث الوازع الذاتي بالنسبة الى الفرد والجماعة لعدم قبول التقصير، ولنوم النفس على حصول التقصير والخطأ، الى مستوى التأنيب، وهذه المشاعر تعد من بين منافذ التقويم الذاتي للخطأ، أثناء الخدمة العسكرية، ومن بين المتغيرات التي تقوي علاقة المقاتل بوحدته وجيشه نفسياً، وتدفعه الى تجنب ارتكاب الخطأ خاصة القتالي وقوى ارادته في القتال، أي أن الضابط الذي يمتلك ضميراً مهنياً جيداً لا يفكر باهانة عسكريته باستغلال أحد جنوده، ولا يخطر على باله الانسحاب بدون أمر، أو الهروب أمام العدو، وقد عُرف في التاريخ العسكري أن ضباطاً قادة أنتحرروا، أو تخلوا عن مناصبهم عند شعورهم بالقصير، أو حتى الخذلان في المعركة، ويحصل هذا فقط عندما يكون الضمير المهني بمستوى عال، والعكس صحيح، اذا ما قل مستوى الضمير، أو أنتهى في مشاعر

المقاتل، تصبح الإرادة هابطة المستوى، ويصبح الهروب وعدم الرغبة في القتال، من الأمور الواردة وبنسب عالية¹.

الاعياء القيادي

7. كثُر الحديث بعد الانتكاسات النفسية القتالية المتكررة، عن إرادة القتال التي تعد على وفق النتائج المتأتية من القتال محدودة، لا تمكن أصحابها "المقاتلون" من التفوق على عدوهم وحسم المعركة في الميدان. والإرادة "مسألة نفسية" وهي بالنسبة إلى القتال عملية مستمرة تتكون مع بدايات التحاق الجندي بمعسكر التدريب، ومن بعده أثناء خدمته في الوحدة، يتعلق تكوينها بعدة عوامل من أهمها:

أ. التعامل والاحترام واعارة الاهتمام، وبالتدريب ومنح الحقوق، وإنجاز المعاملات، وبالمساواة بين المنتسبين، وبمقادير استغلالهم، وتسخيرهم لأعمال غير القتال.

ب. نظرة السياسة للجيش والمنتسبين، وللقيادة العسكريين، ومساعي الحكومة لتوفير مستلزمات النجاح "التسلیح والتجهیز"، سبل إدارة الصراع.

ج. النظرة إلى الوطن رمز أعلى للجميع.

¹. في معارك الموصل والاتباع، ومن قبلها معارك أقل سعة، ترك ضباط ومراتب مواعظهم القتالية وهربوا، وحصل أن تسرب منتسبي من وحداتهم أثناء المواجهة، وعند الاستفسار من أحدهم عن الأسباب، عادة ما يعزّيها إلى قلة الارزاق وأنقطاع الاتصالات، وعدم وجود الاستناد وغيرها أسباب أخرى، دون أن يشعر المستجيب، ولو بقليل من تأثير الضمير على ما حصل، بل ويتجه البعض من المقاتلين إلى التفاخر بقدرتهم على النجاة من المعركة، الأمر الذي يؤشر أنتهاء أو موت الضمير المهني.

8. إنها عوامل أساسية لتكوين إرادة القتال، لو تم النظر إليها تشرحيًا، لتم التوصل إلى حقيقة وجود تقصير أو خلل في غالبيتها.. خلل بعضه يتعلق بميول وقدرات الجهات الأعلى في الجيش ومساعيها في التعديل والإصلاح، التي كانت شبه مدعومة مما أسهم مع عوامل أخرى في اضعاف إرادة القتال وبشكل خطير. ولنا في هذا الشأن مثال عملي و قريب، إذ عندما أصبت المؤسسة العسكرية بنكستين نفسيتين، ابان معركة الموصل "حزيران 2014 والرمادي مايس 2015"، كشفت سبل التعامل معها، أوجه قصور في القيادة والسيطرة، وكشفت كذلك خلل في مسألة الإرادة القتالية، وكشفت الأيام التي تلت تلك النكستين غياب الجهد العسكري والحكومي في التعامل مع موضوع يعد الأخطر على حاضر القوات المسلحة ومستقبلها، إذ لم تعد خطط لتحسين المنتسبين نفسيًا¹، ضد دعاية وحرب العدو النفسية، ومحاولة ترميم ما تصدع من إرادة القتال، ولم يجرب العمل على تهيئتهم لخوض القتال المستقبلي بإرادة أفضل.

¹. أعدت الخلية الوطنية للعمليات النفسية ورقة للتعامل مع موضوع الانكسار الذي حصل في الموصل يتعلق بإعادة ترميم المعنويات والثقة بالنفس، وتأهيل المنتسبين، لكن لم تنفذ أي فقرة من فقراتها، ولم تسأل القيادات العليا عن أسباب عدم التنفيذ، ولم تبئ نفسها للتعامل مع المستقبل، فحصل من بعدها الانكسار في الرمادي، وتكرر الأمر ذاته، وكان شيئاً لم يكن.

المشاعر الوطنية

تصارع المشاعر الوطنية

1. لقد تصدعت الوطنية العراقية في الأصل، بسبب الإدارة القسرية التسلطية للنظام السابق، وتعدد الحروب الخاسرة، ووقع الحصار الجائر، حتى حصول التغيير عن طريق الأجنبي الذي وصف رسمياً بالمحتل، فأدخل العراقيون في حالة صراع بين الرفض، والقبول.
2. وأعلنت سلطة الائتلاف أهدافها في إعادة البناء، وإقامة الديمقراطية بطريقة أخطأت فيها التعامل مع الجيش "حله" أحد رموز الوطنية العراقية، فتسربت في تقييد إمكانية التأثير الإيجابي على الجمهور وطنياً.
3. وأدخل في القاموس السياسي العراقي، مصطلحات جديدة مثل المحاصصة التي أصبحت نهجاً لمن يدير البلاد في التعامل السياسي، والإداري وبمستويات أسهمت في انحسار معنى العراق، وطناً آمناً لصالح الكيانات القومية، والطائفية، وكذلك للعشيرة والمنطقة.
4. كما لم يفسح المجال إلى الحكومات المتعاقبة بعد التحرير، أن تخصص جهداً لترميم الخروقات التي طالت الوطنية العراقية، الأمر الذي تسبب في:

أ. اختلال الروح الجماعية.

عندما اضطربت المشاعر الوطنية، لم يعد في العقل العراقي العسكري والمدني، مجالات لما يمثل الوطن العراقي، كافية لتوجيه السلوك جماعياً من أجل العراق، وحلت محله تمثيلات أخرى بينها التمثيل الفردي "الأنّا"، وبمستوى يفوق التمثيل

الوطني الجماعي "النحن" المفروض أن يكون حاكماً للسلوك القتالي، وعلى أساسه بات العسكري في ميدان المعركة، وخارجها يحسب سلامته هو، مستقبله هو، أولاً وأخيراً، فانتهى في داخله الميل إلى التضحية، كأحد عوامل تكوين إرادة القتال وطنياً.

وبات في الحياة العسكرية الخاصة أثناء التهيئة إلى المعركة، خلال التدريب والتأهيل كسولاً غير ميلاً للمبادرة، إتكلالياً ينتظر من غيره أن يبادر، مصلحياً يحسب ما يعود اليه، وما يحصله، يضع راحته، اجازاته، راتبه هو فوق كل الاعتبارات الأخرى، حتى أقرب بالتدريج من الفردية على حساب روح الجماعة التي تميز العمل العسكري الوطني الناجح.

ب. السكوت عن الخطأ، وعدم الرغبة في الإصلاح.

كلما تزداد الفردية، وتتحقق نتاجاتها على مستوى الواقع، يسكت المعنى عن الأخطاء التي يكون هو سبب في حصولها، وكلما تكثر أخطاء الآخرين من حول العسكري المنتسب، ضابطاً كان أو جندياً، يتعمم الملل وبالتالي السكوت عن الخطأ كناتج جانبي للملل، وكلما تخرق سلسلة المراجع، ويتحقق البعض مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة الوحدة والتشكيل، كلما يشعر المعنيون "بت تحقيق المصالح" بالقوة والزهو التي تشعر الآخرين من حولهم بالدونية فيسكت الطرفين عن الخطأ، والسكوت عن الخطأ، إذا ما استمر طويلاً، يؤدي حتماً إلى اليأس وعدم الرغبة في اصلاح الخطأ، فيكبر حينها الخطأ، ويصبح

عصي عن الإصلاح¹، وتتلاشى الرغبات الفردية والجماعية للإصلاح.

ج. التحرك النفسي

في دائرة شبه مغلقة، تحركاً خاصاً، ومن ثم تعزيز موقع جماعة الانتماء على حساب العراق وطنناً للجميع.

أمتدت اذرع الانتفاع الخاص الى الجسم العسكري، مثمناً حصل في بنية الدولة، فاسهمت في تأكل البنية العسكرية، ودخلت السياسة في سباق بين مكوناتها للنفاذ الى الجسم العسكري، فاسهمت في تفتت البنية العسكرية، ف تكون لهذه الأسباب وعوامل أخرى سباق بين قسم من الضباط، وبخاصة القادة والأمراء، للافاده والاستفادة.

يقابلهم سباق من نوع آخر بين المراتب المقتدرین، لتقديم الفائدة الى أولئك الضباط المتسابقين، فاصبحت الوحدات والوحدات الفرعية، أشبه بالدوائر المغلقة التي يدور فيها الطرفين المتقابلين لتحقيق الشأن الخاص، ولأن قسم من المصالح لا تتحقق، أو يخشى من الآثار الجانبية لتحقيقها فاستند البعض من المستفیدین على الجماعة "الحزب، الكتلة، الطائفة،

¹. ان الصورة الأقرب الى الواقع الفعلي للجيش العراقي منتصف عام 2015 وبعد نكسة الرمادي بوجه الخصوص هي الشعور باليأس من إمكانية الإصلاح، وأقول الرغبة في الخوض بموضوع الإصلاح، وبدلًا من التفكير في الإصلاح للواقع الخطأ، تعلالت أصوات من بين السياسيين والبرلمانيين وقسم من العسكريين بضرورة هيكلة الجيش، وتعلالت أخرى بالدعوة الى احلال الحشد الشعبي محل الجيش، دون التفكير بمعالجة الأخطاء التي أدت الى وصول الجيش الى ما وصل اليه من أداء متدهون، ومعنيويات هابطة، واحفافات متكررة، ودون التفكير أيضاً باحتمال إصابة الحشد الشعبي اذا ما تحول الى جيش بنفس الامراض، التي افضلت الى حدوث الانكسارات، ما دامت أخطاء الادارة والذاتية، والطائفية ماثلة في المجتمع العراقي، الحاضنة الأكبر للجيش أي كانت أصوله.

العشيرة" لتنفيذ مشاريعها الخاصة في الاستفادة، ومن خلالها يتحقق هو طموحه في الاستفادة، وبنسب أعلى.

اتساع دائرة الشك

الشك

1. ان أكثر الأمور النفسية تأثيراً على المشاعر الوطنية، هو الشك بنوايا وسلوك الآخرين من البعض الذي يمتلك السلطة، للبعض الآخر الذي يشاركه العيش والسلطة، وهذه حقيقة عاشها العراقيون، لعدة عقود حكم بها صدام العراق بمنطق الشك، وتعظيم حالته لتشمل شرائح من المجتمع باتت تتسع بالتدريج، يرافقتها اتساع في دائرة التجريح، والميل إلى العزل، والاتهام، والتسقيط.¹
2. ان مشكلة الوطنية في العراق تتعلق في الأصل، بمستويات التجانس الاجتماعي بين المكونات الرئيسية، فالشيعة في ساق العهد "لما قبل السقوط" كانوا غير راضين على الحكم، ووقفوا في مشاعرهم ضده، وتحركوا حيثما استطاعوا، لكن السلطة كانت قوية لم تفسح لتحركهم أن يتسع، وبسببها وأسلوب إدارة الدولة غير الصحيح، تولد في نفس الحاكم آذاك وخاصة أثناء حرب ايران وما بعدها، شك بالمواطن والعسكري الشيعي والكردي،

¹. ان العسكري العراقي، بل والانسان العراقي في داخلهما ميل قوي للشك أمتد الى المستويات القبلية العليا سياسياً وعسكرياً، وعلى أساس وقوعه أي الشك أدير الجيش العراقي أمنياً في العهد السابق، وبضوء معطيات هذه النظرة الأمنية الشوككة كان كثير من الضباط الشيعة والأكراد، موضوعين في دائرة الشك شبه المغلقة، وبالقدر الذي باتت تفترس معلم سلوكهم وأدائهم سليباً بضوء مجموعة الشوكك التي تحيط بهم، سلوك انتقل بطريق العدو النفسي، وقلة البصيرة الاستخبارية، الى الادارة الأمنية للجيش في العهد الجديد، وبضوئها بات كثير من الضباط السنة والأكراد موضوعون في دائرة الشك والريبة، وكان الحال اصبح مقلوباً لنفس السبب، وهذا واقع أضعف المعنيات وأخل بمعايير الوطنية وزيف من أعباء الضغوط النفسية على الشريحة المشكوك بها، الى المستوى الذي أسهم في تهدم أركان البناء النفسي العسكري.

وشرعت الحكومة بعمليات ابعاد للشيعة عن مؤسساتها الأمنية والاستخبارية، كما ورد في أعلاه، وانقلب الحال بعد التغيير، حيث السنة الذين لم يقتنعوا بالحكم الجديد ولم يرضوا عنه، وتحرك بعضهم بالضد منه وتعاطف بعضهم مع من تحرك، ف تكونت في البداية مرحلة لمقاومة سنية، انتقلت بسبب الوضع والمحيط الإقليمي والدولي وأخطاء الإدارة الى مرحلة إرهاب بعياضة سنية، نشأ ونمّا وتم احتضانه في المناطق السنوية، والأخطر من هذا تكون إلى جانبه مزاجاً شعبياً سنياً، يكاد يكون عاماً بالضد من الحكومة والعملية السياسية، خلاله بدء ضباط سنة نشطاً ماساً للحكومة، وشرعت وسطه تنظيمات سياسية ودينية سنية في العمل بالضد من الحكومة، نسق بعضها مع الإقليم السنوي المعادي للحكومة، وتعاون بعضها مع جهات أرهابية، في مقابل أجهزة أمنية استخبارية، لا تمتلك الوعي الأمني المجتمعي، ولا تدرك طبيعة الصراع وأساليب ادارته، وليس لديها قاعدة معلومات صحيحة، في ظرف طاغي يثير الانفعال والرغبة اللا ارادية للانتقام، أسهم في تكوين شك قوي في نفوس رجال الأمن الشيعة، سرعان ما انتقل إلى القادة والأمراء إلى مستوى السياسيين، شك بات من الشدة بالقدر الذي دفع، بعض القادة ورجال الأمن والاستخبارات، بتفسير بعض استجابات الضباط السنة بشكل خطأ، وتفسير كلامهم، وانتقاداتهم كذلك بشكل خطأ، وهكذا اتسعت دائرة الشك في دائرة معقدة للامن والخرق الأمني المعتمد، والتعاطف، ومشاعر الرضا والقبول، لتنتج أفعال النقد والتجريح، والعزل،

التي أخلت نتائجها بالوطنية العراقية، وأسهمت في تدمير البنية العسكرية للجيش.

الأمن

التدخل في العمل والمهام

1. تشكلت مع بدايات تكوين الجيش الجديد، والوزارة مديرية عامة للاستخبارات والأمن في مقر وزارة الدفاع، ومديرية للاستخبارات في دائرة العمليات، بمهام رئيسية تتعلق بعملية:

أ. جمع المعلومات لأغراض الدفاع.

ب. حماية الجيش من الخروقات الأمنية.

2. لقد بدأت المديريتان الحديثتان فنيا، بمزأولة مهامها بأشخاص بعضهم غير القليل، لا يمتلك خبرة عمل مهنية، وشباب خريجي كليات أو فد البعض منهم إلى الخارج "أمريكا" بدورات قصيرة الأمد، على أمل أن يؤسسوا قاعدة عمل مستقبلي، ينسجم وفلسفة الجيش الجديد وحجمه المتواضع¹، لكن المديريتين وتبعاً لتطورات الموقف الأمني، وجدتا نفسيهما بمواجهة مهام الأمن الداخلي، فسارعنـا إلى التعامل معه بطريقة الفعل الآني ورد الفعل الآني أيضا. وكذلك الاجتهاد الذي تقع مسؤولياته في الغالب على المفصل القيادي الأعلى فيهما. لقد سارت المديريتان في هذا المجال إلى الأمام دون التفرغ إلى مهمة أمن الجيش، والمسؤولين في الوزارة التي تركت على عاتق الأشخاص أنفسهم أي الضباط

¹. لقد أرسل مجموعة من الشباب الخريجين الجدد، إلى أمريكا للتدريب الاستخباري، وعندما عادوا منها، استلموا شعب وأقسام وعمل بعضهم في التحليل الاستخباري، الذي يحتاج العمل الناجح فيه خبرة عمل طويلة في مجالات الاستخبارات، ومعرفة جيدة بالشؤون الاستخبارية والسياسية والاجتماعية والشعبية، بالإضافة إلى مستوى ذكاء عالٍ، علماً أن بعض العاملين في هذا المجال لم يتكلموا اللغة العربية.

والمنتسبين، وبتحركات مباشرة من دوائرهم، ووحداتهم وتسبيب في:

أ. حصول الخرق الأمني لدوائر، ومؤسسات الجيش والوزارة¹. كانت وما زالت "بشكل أقل" تتسرب المعلومات من دوائر الوزارة والقيادات والوحدات العسكرية إلى العدو، عن طريق التجنيد الاستخباري، والاغراء المالي، وباتت المعلومات المفصلة عن الضباط، والمراقب وخطط التسليح والتجهيز، موجودة لدى العدو وغيره، وهي وعلى الرغم من كثرتها ووضوحها، إلا أن الاستخبارات والأمن لم تتمكن من وضع خطط للمكافحة بشكل فاعل، ولم تشهد الساحة العسكرية حوادث كشف وعقاب لخروقات من هذا النوع بشكل مؤثر، يضاف إلى هذا أن الأحزاب والكتل السياسية جميعها قد وجدت لها عملاء أو تابعين دون أن تتمكن الاستخبارات من إيجاد حس أمني، يقلل من أثر هذا الخرق أو يحاسب على حصوله على الرغم من تشكيله مخالفة دستورية².

¹. ان الخروق الأمنية لم تتوقف عند تسريب المعلومات خارج المؤسسة، ولا رصد القادة وتعبير ما يتعلق منهم إلى العدو، بل تعدى ذلك إلى تسريب قوائم وسجلات وأسماء، وخطط وأوامر حركات، بطريقة تدلل على وجود ضعف في الأداء الأمني، خاصة وإن المعارض تدار بوسائل اتصال عادية، في كثير من الأحيان، وحواسيب الوزارة مليئة بالفايروسات حيث لا يوجد نظام حماية، قادر عملياً على الحيلولة دون فاعلية هكذا فايروسات، قسم كبير منها مخصص لسرقة وتعبير المعلومات.

². في السنوات الأولى للتشكيل وعندما كان الامريكان فاعلين ويقودون الدولة، كان هناك لغط داخل المؤسسة العسكرية من ان هناك ضباط محسوبين على الامريكان، وكان الجهاز الاستخباري الأمني غير قادر على التقرب من الموضوع، ومن بعده بانت تتردد على الاسئلة أسماء ضباط كبار، وبشكل واضح جداً على أنهم محسوبين على ايران، وبالتحديد على الاطلاعات الإيرانية، ولم تقترب الاستخبارات من الموضوع، أما الضباط المحسوبين على الأحزاب فهم من الواضح جداً بات البعض منهم يجاهر بعلاقته

بـ. حصول اغتيالات متكررة لضباط، وموظفين بدرجات ورتب متفاوتة. لقد قتل عديد من الضباط بطرق مختلفة بينها الاغتيال، وتعرض في بداية التشكيل ضباط كثراً إلى التهديد، لمنعهم من العودة إلى الخدمة العسكرية من جهات إرهابية وأخرى طائفية، كونت في داخل نفوس العسكريين قدر من الخشية والريبة، لم تناقشه الجهات العسكرية العليا، ولم تتخذ أية إجراءات بصدره، خوف امتد أثره عن طريق الحث النفسي إلى ساحة المعركة، فاصبح المقاتل مرعوباً من عدوه، يكبر من عدوه ليبرر الخوف منه، لا يقوى على مواجهته، وإذا ما واجهه يفكر بتجنبه أكثر من السعي لقتله.

جـ. تعميم مشاعر القلق، والتردد في نفوس الكثريين، وعلى كافة المستويات. عندما يبقى الخرق الأمني ماثلاً في العقول، وتعجز الأجهزة الاستخبارية من الحد منه، يصبح الموضوع بوجوده مقلقاً، فالضابط الذي لم يستسلم تهديداً، يقلق من استسلامه في أية لحظة، والضابط الذي يستشهد بعبوته ناسفة أو عن طريق الاغتيال المباشر في البيت، وخلال الطريق من وإلى وحنته، سيقلق الزملاء الآخرين في وحدته، ونشر الأخبار وتداوليها عن الموضوع في الإعلام، سينشر حالة القلق بين أعداد أكبر من العسكريين، ويكون خشية من العدو وأفعاله، فيتعتمد سلوك التردد في التعامل مع العدو كمصدر مثير للقلق.

الثقة الاستخبارية

مع تلك الأحزاب ويفتخرون بها، وبعضهم يأخذها وسيلة ضغط وارتزاق، دون أن تتدخل الاستخبارات بشكل فاعل، للحيلولة دون حصوله خرقاً أمنياً أسمها، ويسمى في تهديم بنية القوات الجيش.

3. لقد انعدمت الثقة بقدرة الاستخبارات على المساعدة في أمن الأفراد والمواد والاتصالات، وضعف العلاقة فيما بينها دوائر استخبارية، وبينهما من جهة وباقى المؤسسات والقيادات العسكرية، لسببين رئيسيين:

أ. الفشل في الحد من الخروق الأمنية، وضعف القدرة على التعامل مع أصل الخروق اضعف الثقة في القدرة الاستخبارية، كما ان امتداد وقع الفساد اليها، شوه من صورتها جهازاً نوعياً لتأمين الاستخبارات والحماية من الخروق، وهذا بالتدريج انعكس على سبل دعمها من الأعلى، وقلل من اتجاهات التعاون معها من الأدنى، الذي لا يطمئن على نفسه عند التعاون، ولا يثق بالمحافظة على سره في حال التعاون. فخسرت الاستخبارات جهداً لدعمها، وخسرت أيضاً مصادر معلومات مجانية لها.

ب. ضعف السلطة الاستخبارية، اذ أريد للاستخبارات في النظام الجديد أن تعمل بقانون، ولم يسن القانون، فجعل المنتسبين يتهيّبون من أعمال قد تتعكس عليهم، ثم أن استشارة أعمال الخطأ، والتجاوز على القانون، من دون التحسب لاحتمالات الكشف، والمحاسبة، زاد من ضعف السلطة الاستخبارية وقلل من هبّتها النفسيّة في عقول المنتسبين، وانتهى دورها في الردع النفسي. اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان سلوك الانسان بشكل عام، وانسان مجتمعنا العراقي بوجه الخصوص محكوم بالخوف من العقاب، سلطة ردع نفسية، وفي الجيش محكوم كل المنتسبين بسلطة العقاب الضبطية، وعندما ضعفت السلطة الرقابية للاستخبارات والامن، ودوائر التفتيش، أمن العسكريون

المنحرفون العقاب، وزاد اندفاع البعض منهم، لتجاوز وارتكاب الخطأ، وبالمستوى الذي تشكلت ظواهر في المؤسسة العسكرية، أخلت بالمهنية العسكرية والأداء القتالي، بسعة صعب الحد منها، وهي ظواهر تداخلت مع السياقات، والإجراءات السائدة على مستوى الدولة، وباتت جزءاً من مشاكل الدولة العصية.

4. من الواضح أنه قد أصبح وقع الخطأ في الجيش يفوق كثيراً قدرة الاستخبارات والامن والتفيش على الكشف ومنع الحدوث "الردع" وقلل من الثقة بهما، فالفساد السياسي مثلاً فتح مزادات لبيع المناصب العسكرية، أدت إلى اتساع الفساد بشكل مخل جداً ومن مستويات تفوق المستوى التراتبي للقيادة الاستخبارية، وفيه استشرى الموضوع ليكون أو يدار بطريقة أخطبوطية يتفادها الجهاز الاستخباري الأمني، إذ أن قائد الفرقة الذي اشتري المنصب مثلاً، مطلوب أن يسدّد قدراً من المال شهرياً إلى جهات بيته، يحصلها من الألوية فرقته، وعندما يشرع بتطبيق هذا النهج، وهو واثق من عدم التحرش به أمنياً، يتوجه إلى الألوية فرقته يطالبهم بمبالغ محددة، وأمرى الألوية يتوجهون إلى الأفواج، وهكذا إلى السرايا والفصائل، طريقة فتحت شهية المفاصل القيادية "الجبة" للكسب غير المشروع، إذ وعندما يطلب منه تسديد مائة ألف دولار من فرقته شهرياً، على سبيل المثال، فإنه يحصل على مثلها لصالحه، لأن قبول المنصب في الأصل، فساد يستمر وجوده مع القائد، ومن بعده الأمر، وهكذا نزواً إلى الجندي الذي يتنازل عن راتبه، أو يدفع من عنده ليضمن إلى نفسه ابتعاداً عن أجواء القتال، وفي حالتهما إذا ما سُؤل أحد من جهاز الاستخبارات والامن عن الموضوع، يسرد حكايته

مثلاً ما يسردها أي ضابط متفرج، لا يقوى على أو يتتجنب الخوض بالتفاصيل وكأنه وجهازه غير معنيان بما يحصل.

5. ان العرض المذكور يعطي تصوراً واضحاً عن علاقة الأمن بالمعنويات والقدرة القتالية، فالجانبان متلازمان يؤثر كل طرف منهما بالطرف الآخر. فعندما تضعف المعنويات، يسهل حصول الخرق الأمني ويتسع، والعكس صحيح أيضاً، اذ وعندما يحصل الخرق ويتكسر يعم الإحباط وتهبط المعنويات، وتتدنى مستويات الأداء، والإرادة القتالية الى حدود الانكسار، وهذا ما حصل في انتكasse الموصى وكما مبين في الدراسة الموسومة "الانهيار الأمني المعنوي لمعركة الموصل، الآثار وسبل التعامل" الملحق ج.

الفساد

المنحي العام

1. لم يختلف الجيش، ودوائر وزارة الدفاع في الوقت الحاضر عن غيرهما، من المؤسسات والوزارات الأخرى في مسألة الفساد الإداري، والمالي الذي انتقل إلى جسمهما من مصدريين رئيسيين هما:

- أ. حكومة سابقة أرست قواعده في عموم الدولة العراقية.
- ب. انسان عراقي مازالت في داخله، ثقافة النهب فاعلة في مواقف الحياة.

2. وزاد الأمر سوءاً، عدم وجود معايير للعقاب، والردع بعد تعطل سلطات الضبط الأمني والاجتماعي، ودخول الكثير من النفعيين، والانتهزيين الوصليين إلى مفاصل الإدارة، وتأثيرهم سلباً ببعض مفاهيم وعروض الشركات، والمؤسسات التعاقدية "العمولات" التي فتحت لها الأبواب دون ضوابط، وأسس معلومة، كذلك الثقة المفرطة للأعلى بالأدنى الذي ينتمي إلى ذات العشيرة، والعائلة، والحزب، أو الميل إلى تقديم بعض المنافع له تحت بند المساعدة، وهذه مع بعض الضوء الأخضر لبعض مسؤولي السياسة، المعطى لتابعاتهم من الموظفين الموجودين في المؤسسات الحكومية، بينها الجيش لأن يكسبوا أو يضغطوا لتحويل العقود إلى أشخاص، وشركات محسوبين عليهم أو متلقين معهم، من أجل تنمية مالية الحزب أو الحركة، وهذه مع انحسار معايير القيم الاجتماعية للتقويم الذاتي، فتحت شهية البعض وأدت إلى:

أ. التعيين الكيفي. كانت البداية، كل ضابط يستطيع التأثير على معارفه، يأتي بهم الى التعيين موظفين، أو ضباط بعقود، والمعارف في البيئة العراقية، هم من العشيرة والقرابة والمنطقة، دون النظر الى الحاجة والملائمة، وحدث وكان سباق بين الموجدين لملأ الشواغر بهؤلاء المعارف وبشكل كيسي، لا علاقة له بالدرجة والشهادة والرتبة العسكرية، ولا بالسلم الوظيفي، والدرجات المثبتة في الملاك.¹

ب. إبرام العقود بعيداً عن الضوابط، والمرجعات القانونية. كانت الفوضى في بداية التشكيل قد ضربت أطابها، الى المستوى الذي بات فيه الشخص المسؤول عن العقود والتسلیح والتجهیز، يمنح العقود وهو ماشٍ في الممر أو واقف في غرفته، ويعطي مقدمات مالية لتنفيذ العقود، أو حتى المبالغ كلها قبل التنفيذ، فتسجل أن الفساد في وزارة الدفاع من بداية التشكيل الى عام 2014 قد وصل حداً فاق فيه باقي

1. كانت الكيفية محكومة في بداية التشكيل، والستين الأولى من الشروع به بالظروف الأمنية، وموافقات الضد من النظام السياسي الجديد، عليه أمنتخ غالبية الضباط من شمال بغداد، وغربها "مثلث الجزيرة" وسارع أهل الوسط والجنوب للتدافع وملء الفراغ، وهكذا أصبحت المنافسة بين المتقدمين للتعيين والعودة الى الخدمة العسكرية شبه معدومة، فدخلت أفواج من غير الكفوئين، ومع هذا وعلى الرغم من مرور أكثر من اثنتا عشر عاماً على الشروع، فما زال التعيين في الوزارة يتجاوز في بعض الأحيان ضوابط الدرجة والملاك والتخصص، حتى يمكن ملاحظة وجود خريج فيزياء يعمل في تخصص انساني، ومجموعة من الموظفين يملؤون المكان، مسؤولون جميعهم عن الصادر والوارد، كذلك تواجد عديد من الموظفين في غرفة صغيرة، يقضون الوقت بالكلام وتناول الطعام على طاولات العمل، وتزارع الضباط الذي تعينوا بدرجات مدنية الى تبديل نهج التعيين، والعودة الى الخدمة العسكرية، حتى تناقص المدنين في المؤسسة بقدر مخل. ولوحظ في البداية على وجه الخصوص ترقية موظفين أكثر من درجة، للمرة الواحدة وبفترة زمنية غير كافية، وحصول ضباط على ترقيات تتبعية في فترة زمنية قصيرة، في الوقت الذي بقى أقران لهم برتبهم يراوحون في المستوى ذاته على الرغم من استحقاهم زمنياً ومهنياً.

الوزارات، وهذه معطلة ذمية، أنتجت معطلة أخرى تتعلق بالروتين، والاعاقة اللا ارادية في مسائل تنفيذ العقود، إذ أن تنسيب موظفين أو ضباط خائفين، وغير قادرين على تحمل المسؤولية، جعلهم يغالون في وضع الضوابط الخاصة بالعقود، وبسببها تأخرت عقود، وألغيت عقود، والخاسر فيها هو الجيش، سمعة وقدرة قتالية.

ج. فقدان مبالغ مالية لم يتم التمكن من متابعة تحركها غير الشرعي. انه واقع لا يقتصر في حقيقة الأمر على وزارة الدفاع، فالدولة العراقية أصبت بداء الفقدان، والتبذير الذي تسبب في ضياع الثروة وتبذيرها، ويعود حصوله في حقيقة الأمر الى السنوات الأولى للتشكيل، وهي حالة وان انتهت فعلياً، لكنها مثل حالات أخرى تركت آثارها على الالتزام، والهيبة والمهنية والقدرة القتالية.

د. العائد من الإحالة للمشاريع والأعمال غير ملائم للمواصفات المطلوبة. ان الفساد أثر على الذم فأوضحت المشاريع والعقود، تستلم نتائجها وهي غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها في أصول العقود، وقيل قبل حواليخمس سنين أن أسلحة وتجهيزات أستوردت غير مطابقة للمواصفات، خاصة تلك التي أستوردت من دول أوروبا الشرقية.

هـ. اتساع ظاهرة الفضائيين وغير الملزمين بالعمل والقتال. أكثر الظواهر تأثيراً على المعنويات والقدرة القتالية، كانت ظاهرة اسميت بالفضائيين إذ أن جنود منشوريين في الوحدات،

وهم موجودين في بيوتهم، يمارسون حياتهم العادلة، ورواتبهم تعطى للضباط الامرين، وتصل نسب منها الى القادة، ومتبرعين برواتبهم بشكل يقترب من أن يكون رسمياً، فلا يحضرون الدوام، الا بين الحين والآخر للتذكير فقط، واجازات تشتري، ومتغيبون لا يُنشرون في أوامر القسم الثاني، لكي تتح الفرصة الى الامرين للاستحواذ على رواتبهم، فأختلت القدرة الفعلية للوحدة، وقد كانت هذه الظاهرة من بين الأسباب التي أدت الى تكرار الانكسارات بينها الموصل ومن بعدها صلاح الدين والرمادي كما هو معروف، ومصرح به من قبل القادة العسكريين والسياسيين¹.

التمادي

3. ان الفساد العام في الدولة، وقلة وغياب التوجيه العقابي، ووجود تعاطف او قبول عند بعض المفاسد للفساد الخاص بالأشخاص القربيين والقتل والأحزاب المشاركة كون سلوك التمادي في الفساد، وزاد من وقع الرغبة في استثمار الفرص، للحصول على منافع خاصة بأسرع وقت ممكن. خاصة وان عديد من الضباط والموظفين، الذين التحقوا الى الجيش الجديد في بدايات تشكيله،

¹ . ان قياس ومتتابعة هذه الظواهر، لا تحتاج من القادة والامرين ودوائر التفتيش وأجهزة الامن والاستخبارات، جهداً يفوق المعتاد، فالتعداد على سبيل المثال، والتفتيشات الآتية والدورية، والمتتابعات الأمنية، كفيلة بالحد من وجودها واستمرارها، على هذا يكون بقائها بهذه الصيغة، وان أسلوب في حصول الانكسارات في ساحة المعركة، لكنها لم تعالج بشكل حاسم، لعدم وجود دافع واستعداد قوي لدى المأمور "القيادات الأعلى" لتوجيه العقاب الرادع، وأحياناً خوف الأعلى من التبعات في حال الخوض في تفاصيلها.

غير واثقين من استمرارهم في العمل، حقيقة قد تعود بعض أسبابها إلى:

أ. صيغ الامريكان في الإدارة العامة للجيش بداية احتلالهم وفرض ارادتهم.

ب. التعاقد "شبه المؤقت" مع الضباط بدلاً من التعيين المستمر.

4. ان الصيغ المذكورة لم يقبلها الضباط، ولم يطمئنوا الى الطرف المقابل للايفاء بها، الأمر الذي كون أفكار وتصورات عن سنوح الفرصة المواتية، "المؤقتة والعاشرة" للاستفادة من الوضع القائم جهد الامكان، وضرورة استثمارها الى أبعد الحدود، ومع عوامل الضعف في الإدارة والعقاب، شاع هذا السلوك الذي دفع الى المزيد من ارتكاب الفساد، واستشراءه بشكل غير مسبوق.

الفصل الرابع

معوقات العمل

اتجاهات التعويق

بدأ العمل في الوزارة بتشكيل وحدات مقاتلة، ومن ثم خدمية قبل البدء بتشكيل الهيكلية التنظيمية لرئاسة الأركان، ودوائرها القيادية والخدمية، وبسبب الظروف الأمنية غير المستقرة، أوكلت إلى تلك الوحدات مهام المساعدة في محاربة الإرهاب، الذي أخذ من العراق ساحة حرب دولية ساخنة.

انها ظروف لم تسمح للمشرفين على الوزارة، والجيش لاحقاً فيأخذ الوقت الكافي للقياس والتجريب، وكذلك للتحرك بحرية كافية للاستعانة، بالخبرات العراقية الكفؤة، والنزيهة باتجاه وضع الهيكلية التنظيمية الملائمة، لتحقيق أهداف الدولة في العهد الجديد من جهة، والمنسجمة مع مستوى أداء، وقدرات الفرد العراقي من جهة أخرى.

انها ظروف وأساليب تعامل، ونتائج عمل شكلت في مجلها معوقات عمل، يمكن مناقشتها تحد العناوين الآتية:

أ. الهيكلية التنظيمية.

ب. التكامل المؤسسي.

ج. الجهد النفسي المعنوي.

د. الجهد البحثي.

هـ. القيادة والسيطرة.

و. الحيادية الوطنية.

الهيكلية التنظيمية

النقل الحرفي

1. إن الميل الذي ساد بعد سقوط نظام صدام حسين هو، أن تكون الهياكل التنظيمية لمقر الوزارة والجيش، وكذلك الأجهزة الأمنية والاستخبارية، على غرار التنظيم الأمريكي المعهود به (كرغبة من قبل الأمريكان لإعداد تشكيل الجيش العراقي الجديد بضوء خبرتهم وإمكاناتهم، وكمساعي لا شعورية لدى البعض من العراقيين، المعنيين بعملية إعادة البناء والتشكيل لتقمص شخصية المحتل، ومداهنته في بعض الأحيان) دون الأخذ بالاعتبار:

- أ. واقع الدولة العراقية في ظروف ما بعد التغيير.
- ب. ظروف المجتمع العراقي، ومقدار التقبل النفسي لعمليات التغيير.

ج. الإمكانيات المتوفرة مادياً وإدارياً، وعلمية.

د. الأهداف الموضوعة استراتيجية، وتعبوياً.

2. هذا وعلى الرغم من الدقة، والكفاءة الموجودة في التنظيم الأمريكي، إلا إن النقل الحرفي دون النظر إلى الاختلافات البنائية في تركيبة المجتمع الأمريكي، وقدراتهم العلمية، والتقنية الفائقة، وأهدافهم التعبوية والاستراتيجية بعيدة المدى، كذلك دون الأخذ بالحسبان قدرة المؤسسة العسكرية العراقية، ومنتسبيها على استيعاب هيكل تنظيمية مجردة في جيوش حديثة، أدى إلى أن يكون النقل الحرفي مربكاً، وغير مجدياً تماماً في واقع يتمثل بما يأتي:

- أ. ظروف حرب دائرة ضد الإرهاب، تسهم فيها وحدات الجيش حديثة التشكيل وغير مكتملة الاستعداد.
- ب. مقتضيات حاجة الدولة واضطرابات الأمن التي تقتضي، السرعة في بناء الجيش فنياً ونفسياً.
3. ان النقل أو التقليد بوجه العموم جرى في الغالب على أيادي أشخاص "العراقيون" لا يمتلك بعضهم الخبرات العسكرية، والإدارية الملائمة، وبدلاً من الاستفادة من تقدم الأميركيان، وخبرتهم المتطرفة في مجاله تسبب بالآتي:
- أ. عدم ملائمة الهيكل التنظيمي للحاجات القتالية الفعلية بدايةً. إذ أن الملاك وتوزيع المهام، كانت في البداية لا تتوازن والواقع الذي تعيشه المؤسسة العسكرية، ولا تلبي الحاجة السريعة إلى تشكيل وتدريب وتسليح وحدات مقاتلة، قادرة على مقاتلة الإرهاب بتفوق، كما ان عملية التجهيز بالأسلحة والمعدات، والأفراد كانت بطيئة في ظروف البلد غير المستقرة، وهذا ألزم الإدارة فيما بعد بإعادة التسميات، والارتباط والصيغ التنظيمية مما تسبب في قدر من الارتباك والتأخير.
- ب. وجود ثغرات أو نقص في الهيكلية التنظيمية. ان تهيئة المقاتل لأن يؤدي المهام باقتدار، والوحدة لأن تنفذ المهام بكفاءة عالية، لابد وأن تتسع جانب التدريب وخططه، مع التجهيز الخاص بالأسلحة والمعدات، ولكي تقاتل هذه الوحدات في ساحة معقدة مثل ساحة الإرهاب، لابد من وجود أسلحة ساندة بعيارات متعددة، وقوة جوية فاعلة، وطيران جيش كفؤ، على وفق تنظيم وتجهيز جيدتين، وفي مجالهما شاهدنا أن القوة الجوية لم

تدخل مجال القصف والاسناد والتجريد والاستطلاع الى ما بعد عام 2013 على وجه التقرير، ومع هذا الدخول فما زالت في بداياتها التي تحتاج الى وحدات وطائرات ومعدات فنية متقدمة، وكذلك الحال بالنسبة الى طيران الجيش، وان دخل المعركة قبل القوة الجوية، مثال ينطبق على المدفعية الثقيلة والمعدات الفنية، التي لم تبلغ جميعها في احسن الاحوال ما كان موجوداً في الجيش السابق، على الرغم من الفارق التقني الذي يفترض ان يحسب الى الجيش الجديد.

ج. غياب السياقات. ان تعقيد التنظيم ومسائرته للتنظيم الامريكي، وركاكة الترجمة من الانجليزية، جعل البعض من المعنيين بتنفيذها، لا يدركون تماما الواجبات المناطة بهم، ولم يسعوا من جانبهم بوضع سياقات عمل تسهل إجراءات التنفيذ، فاستمروا بعملهم يجربون ويحاولون على حساب الوقت والدقة، وكانت النتيجة ركاكة واضحة وعدم قدرة التنظيم لتلبية المهام كما يجب.

د. التقصير في عملية الاختيار. ان عدم الملائمة للتنظيم، صاحبها عدم اختيار اشخاص مناسبين لشغل بعض المفاصل القيادية، مما تسبب في مزيد من الفوضى، والارتباك ومهدى إلى تعزيز حالة التفضيل في التعيين على أساس المعرفة والقرابة

والدفع المالي، الأمر الذي أضعف كثيراً مستوى الضبط، والأداء¹.

٥. التداخل في التنظيم بين مقر الوزارة ورئاسة أركان الجيش. تم تشكيل مديريات بنفس التسميات، وبتقرب في المهام بين المستويين القياديين تعمل كل منهما على انفراد، وهذا تداخل "في البداية" أخل ببدأ حشد الجهد المتاح لتأمين غاية إعادة البناء، واثر في المحصلة على عموم الإنتاج، فعلى سبيل المثال مديرية الاستخبارات العسكرية والمديرية العامة للاستخبارات والامن، فكان لشخص المدير ودعمه على أساس شخصه، اثر في سبل التنفيذ والصلاحيات الممنوحة، حتى حل وقت ما بعد 2010 اتجهت مديرية الاستخبارات، الى تنفيذ أعمال قتالية ليست من واجباتها في الأصل مثل مسألة البراميل المتفجرة التي ترمي على داعش.

٦. اختلال النمو والتطوير. إن زخم العمل والارتباك في مجاله، وقلة الخبرة ومشاكل التعيين، وضيق المكان، جعل الكثير من الدوائر، والمديريات تعمل أفقيا دون الامتداد إلى الأدنى هرمياً، أي أن البعض من المديريات عملت في السنين الأولى بصيغة المدير، وعدد قليل من الموظفين، دون السعي لتفعيل

¹. في زمن الوزارة الثانية أعيد نقيب إلى الخدمة ومنح رتبة لواء وعين قائد الفرقة الخامسة، في الوقت الذي يقف في الدور منات الضباط خريجي الأركان، وشكل تنظيم لاستخبارات البادية في أحد المضافات في مدينة الديوانية، وغالبية منتسبيه من الفلاحين الأقباط، وألاف الخريجين يعانون البطالة، ومنحوا درجات وظيفية ثانية وثالثة (تعادل في التراتب العسكري عقيد وعميد)، ومنح شرطى رتبة ضابط، وكذلك جندي، وعين ضابط برتبة عميد أو لواء في وظيفة مدنية بدرجة رابعة أو خامسة.

التنظيمات الأدنى، فتأخرت عملية الاعداد على الرغم من الحاجة لاكتمالها عمليا.

ز. عدم ثبات التنظيم. ان التنظيم وعندما يقر عادة ما يكون تجريبياً، تحدد فيه الدوائر، أو التشكيلات والمهام والأشخاص والأسلحة وغيرها، مع السعي الى اجراء التعديلات الناجمة عن التطبيق العملي للتنظيم، لكن التعديلات التي كانت تجرى، وبأوقات متقاربة أحيانا دون الاستناد الى معايير الحاجة، والامكانيات وجدوى التنفيذ مما زاد من مستوى الفوضى، والارتباك.

ح. الذاتية الخاصة. كان وما زال هامش الذاتية في الشخصية القيادية العسكرية عالياً، ولأن الضوابط في السنى الأولى كانت مفقودة، الأمر الذي وفر الى بعض المفاصل القيادية والإدارية في الجيش والوزارة فرض تسميات، وتشكيل تنظيمات تؤمن لهم¹، الترقية الى أعلى والحصول على المكافآت، وهذه مع قلة الخبرة لدى البعض، في الإدارات أدى الى التهافت لتحقيق الذات الخاصة.

الاجتهد المزاجي

¹. عندما شرع بتشكيل الوزارة ودوائرها ومؤسساتها، تم تعيين مدنيين بدرجات وظيفية تصل الى مدير عام، ومعاون مدير عام ورؤساء أقسام، لم يسبق لهم شغل مناصب إدارية، أو فنية تؤهلهم لاكتساب الخبرة التراكمية الهامة، لاداء الوظيفة بالشكل المطلوب، ومن هؤلاء من اسهم في انشاء الفوضى الإدارية، والارتباك في العمل والبطء في التنفيذ، ولو تناح الفرصة لعمل دراسة تتبعية لسلوك، ومال مثل هؤلاء، سيد الدارس أن غالبيتهم قد أنتهت خدمته نهاية غير جيدة سواء بالهروب، أو السجن أو العزل، وهي إجراءات إدارية كانت صحيحة، لكن ما تركه مثل هؤلاء من آثار سلبية على الجيش، وعموم المؤسسة العسكرية كان كبيراً.

4. إن المسؤولين المعينين بإعادة البناء، والتشكيل في الجيش الجديد، والمؤسسة العسكرية، لم يستقروا على هيكلية تنظيمية ثابتة، ولم يعودوا إلى الهيكلية التنظيمية السابقة، بقوا وطوال الفترة السابقة يتقلبون حسب الأهواء الخاصة، يتآثرون بمرانز القوى، يخضعون إلى مؤثرات السياسة، دون أن يبدوا رأياً مخالفًا، أو بالحقيقة لم يجرؤ أحد على ابداء رأي مخالف في بعض الحالات التي، يحسن في حالها إحتمالاً إلى اللوم أو الأذى، بعد أن تكون في المؤسسة العسكرية، كما في مؤسسات الدولة والمجتمع، مزاجاً شعبياً منحازاً يدفع باتجاه محدد، لا يسمح لأحد من الاختلاف معه أو خرقه^١. هذا وان المزاجية في العمل، دفعت الضباط من الرتب الكبيرة بفرض توجهاتهم في عسكرة العمل والإدارة، فحرفوا بالتدريج توجهات النظام السياسي الجديد باشراك المدنيين في إدارة

^١. لتقريب الصورة بشكل واضح في هذا الجانب، لابد من العودة إلى سالف الحكم السابق على سبيل المثال والمقارنة، اذ وبعد فترة من سيطرة حزب البعث على الحكم عام 1968 وفرض أسلوب التبعية على المجتمع، تكون مزاجاً عاماً منحازاً إلى فكر الحزب، وأصبح بوجوده من الصعب أن ينتقد أحد إجراءات الحزب وخططه وأساليبه، ومن يجرؤ على الانتقاد ينهم على الفور بمعاداة الحزب والثورة ويعاقب بشدة، وهذا ناتج لتعيم الأفكار والتجارب والخبرات الخاصة لمن يكون في السلطة أو الأقوى في السلطة، تجاوزوا على الفكر والسلوك العام السائد، أسلوب بدأ يتوضّح السير على نهجه بشكل يكاد يكون ملماوساً، بعد عام 2006، حتى تكون اتجاه لمحاسبة من ينتقد، وشكلت مجالس تحقيقية في الجيش على أساس التقارير المرفوعة من بعض المنهازين، فتكون مزاجاً شعبياً لما بعد ذلك العام منحازاً هذه المرة إلى الدين بدلاً من الحزب لما قبل السقوط، مزاج قيد السلوك، ووجهه باتجاه احادي، فتحول الضباط والمراتب فجأة إلى تقاضاً، يصلون ثلاثة أوقات، يتدافعون إلى الحج والعمرة، يحضرون الموابك، يسيرون مع السائرين لأداء الزيارة، يفعلون كل هذا وفي داخل بعضهم غير القليل ضد منه. تناقض نتيجته أن وقف غالبية العسكريين على تل الفرجة، دون الخوض في تفاصيل الأحداث، وكان العديد منهم خارجها تماماً. إنه مزاج ضاغط في الجيش لم تكن السياسة وحدها مسؤولة عن حصوله، وعن نتائجه في الاخلاص بالآداء والداعية القتالية، وإنما البعض من الضباط في المفاصل القيادية العليا، اذ وفي مرة انتقد أحد الضباط من أصول جنوبية، أسلوب منح الرتب لضباط الدمج، وان بعضهم غير لائق صحياً وتحصيلياً. فارسل عليه في مكتب القائد العام وتم تأثيره بعبارات توحى وكأنه اتهم بضعف الدين.

الشؤون العسكرية، كما معمول به في الدول الديمقراطية المتقدمة، اذ انهم لم يستوعبوا الأمر، وقسم منهم لم يحذوه¹ مما تسبب في حدوث خلل في الهيكل التنظيمي أثر سلبا على الأداء، وسبل التنفيذ، كذلك لم يأخذوا حتى الوقت الراهن بالاعتبار مبادئ الحاجة الفعلية "المهام المطلوبة" والإمكانات المتاحة. هذا وان العسكرة التي سار عليها الضباط القادة في الوزارة، تعد من بين أوجه الخلل التي ستتعكس أثارها على المؤسسة العسكرية والجيش بشكل كبير مستقبلاً. كما مبين في الملحق د.

5. ان ظروف الانتقال الى النظام الجديد، وأسلوب الادارة، وطريقة الاختيار والتنصيب، والاصابة بداء القرابة، وعدم الثقة بالغير، دفع الى املاء الشواغر الموجودة في الملاكات مع بداية التشكيل بطريقة الحشر المعرفي، والتأسيس على القريبين في تبادل الدعم والاسناد، مما كون نهجا عاما تغلب عليه النفعية، والمصالح الشخصية، وهذا سلوك عززته بعض مفاصيل الادارة السياسية والعسكرية العليا، التي لجأت في السنين الأخيرة الى التوظيف المعيشي، او السياسي او القرابي، الأمر الذي اوجد قاعدة تنفيذ غير كفؤة، لا تمتلك الرغبة للتنفيذ، ولا السعي للتطوير والاصلاح، واتجه معها البرلمانيون الى التوسط للتعيين على نفس الأساس لضمان التأييد الانتخابي، مما تسبب في وجود حالة الحشر

¹ يلاحظ في مفاصيل وزارة الدفاع قدر من الرفض العدائي في نفوس الضباط القادة بالضد من تواجد ومهام المدنيين، فتسببوا في إعاقة عملهم والحد من صلاحياتهم، بل وإنقاص أعدادهم في عملية عسكرة واضحة للمناصب والمهام، لا تتوافق مع معايير الديمقراطية، التي تتطلب وجود مدنيين في السلم القبادي والتنفيذي العسكري، تعين على صياغة وفلترة بعض القرارات من النواحي السياسية والاجتماعية.

الوظيفي، والاتكاء على الغير والاستقواء بالأعلى، التي أفضت إلى تكوين مستوى أداء متدني، لا يكفي لتأمين النصر على العدو الإرهابي. إذ أن الجندي الذي تعين من قبل العضو النافذ في البرلمان، لا ينسب إلى الوحدات المقاتلة، والضابط المحسوب على الجهة الحزبية الفلانية، لا يذهب إلى الجبهة القتالية، ولا أحد يمسه عندما يخطأ أو يتجاوز، وجميعهم مشغولون بارضاء ذلك النافذ والجهة بطريقة، تثير الغير من المقاتلين بالضد منهم، ومن الجيش الذي قبل بوجودهم.

6. بسبب التجاوز على مرجعية الاختصاص داخل المؤسسة، ومركزية المسؤولية الفنية اجتهد البعض من القادة والإداريين، بوضع صيغ وتعليمات وتنظيم وتعديلات معتقدا أنه يؤمن مهام دائرته "أو يلبي طموحاته في بعض الأحيان" مما تسبب في وجود بعض التسميات في الهيكلية التنظيمية، تتكرر في أكثر من مكان، وبإسناد نفس المهام إلى أكثر من دائرة، واضطراب توزيع البريد على الجهات المختصة، وهذه مثالب في الإدارة أدت عمليا، إلى وجود ازدواجية في العمل وأعاقت خطوات بناء قدرة قتالية ملائمة. كما توزعت المهام خلال السنين الأولى دون تخطيط في الغالب على عدة تنظيمات تبعثت فيها المهام، وكثرت فيها الأوامر، والإجراءات إلى مستوى أفقد قيادة الجيش والمؤسسة القدرة على استيعاب آلية العمل، وحال دون إمكانية التدخل المركزي الحاسم في الزمان، والمكان المحددين.

التكامل المؤسسي

عدم كفاية الجهد المؤسسي

1. إن المؤسسة العسكرية، وإن نجحت بعض الشيء، في دعم توجهات إعادة بناء جيشهما، ودوائرها التي استطاعت المساهمة في القتال بتقدير كان في البداية مقبول بمقاسات يومها، لكنها وفي الرابع الأول من عام 2014، والنصف الأول من عام 2015 سجلت أداءً ضعيفاً، ومعنويات هابطة، وانكسارات متالية غير معهودة، وعلى أساسها يمكن القول أنها من الناحية العملية، مؤسسة غير مكتملة، تنظيمياً، وتسلیحاً وتجهیزاً، وغير مستعدة معنوياً، لعدم تخصيص الدعم والاسناد الفني والبشري الكافي لتشكيل جهاز استخباري، وأمني يتوازن وحاجة المرحلة، للمساهمة الاستخبارية في مقاتلة الإرهاب، وبذا أبقىَّ الجهاز بسبب قلة المعرفة، على مواصفات وواقع يتمثل في بعض جوانبه بالآتي:

- أ. لم يتمكن بتنظيمه غير المتضق، والواقع من تكوين حالة الردع الكافية لمنع خطر الخرق الأمني، والتهديد الاستخباري.
- ب. لم يستطع بإمكاناته المحدودة المقيدة من الأعلى¹، من تأمين حاجة المؤسسة العسكرية إلى الاستخبارات التعبوية، التي تفيid في القتال الدائر داخلياً.

¹. إذا ما أرادت الاستخبارات على سبيل المثال صرف مبلغ ما لأغراض استخبارية سرية عليها أن تستحصل موافقة الوزير، كما ان حركة ضباطها في الساحة داخل العراق وخارجها مقيدة بموافقات من مفاضل متعددة، تتسبب في الرفض أحياناً أو التأخير أحياناً أخرى، وهذه إجراءات وإن كان بعضها لازماً لاستشراء الفساد، لكنها في الواقع الحال تعيق العمل الاستخباري، وتقيده وهو الأهم في المعركة الدائرة بالضد من الإرهاب.

ج. لم يسعَ بخبرته الحديثة، وظروف العمل المعقدة من تأمين الاستخبارات الاستراتيجية التي تعين الدولة على الحيلولة دون وقوع القتال، وتجاوز آثاره الجانبية أو تتبع مسبباته.

د. يتسم بالتردد من قبول الجديد أو غير المألوف، بل ويقف بالضد منه في بعض الأحيان، اذ تشكل في منتصف عام 2014، قسم للاستخبارات النفسية في المديرية العامة للاستخبارات والأمن، رحب بتشكيله أحد المدراء العامين للمديرية، وحاول دعم وجوده، الا انه وبعد تغير الادارة ومجيئ مدير عام جديد، تم الوقوف بالضد، وطلبت المديرية الغاء القسم، ونقله الى التوجيه المعنوي، وتم هذا دون الأخذ بالاعتبار حاجة المعركة الى استخبارات نفسية خاصة، يمكن الاستفادة منها في صياغة واعداد العمليات النفسية بالضد من العدو، وكذلك في تحديد سبل التحصين النفسي للمنتسبين، والقسم في كلا الحالتين أو المديريتين لم يتلقى الدعم الكافي لدفعه باتجاه أن يعمل بالشكل الصحيح.

2. ان ما ورد عن الاستخبارات يمكن تعديمه على صنوف الجيش الأخرى، فالمخابرة والاتصالات غدت متاخرة علمياً وتقنياً، وكذلك المدفعية والدروع، وفي نهاية المطاف بدت صنوف الجيش وأفرعه تسير على طريق واحد بسرع مختلفة، لم تسنح الفرص لجميعها الوصول الى نهاية الطريق، أو لم تصل بالوقت المحدد، والمطلوب للوصول حسب حاجة الجيش والدولة، وعدم وصولها هكذا متفرقة تعني عدم اشتراكها معاونة في المعركة كما هو مفروض عسكرياً.

التقويم السلوكي المؤسسي

3. إن الوزارة التي تأخرت بالعمل المؤسسي، تعاملت مع السلوك العسكري الفردي، والجماعي بشقيه الصحيح "الاثابة والتعزيز"، والخطأ "العقاب والكاف"، بشكل غير صحيح، غاب في مجاله الجهد العلمي المؤسسي، وفوق هذا تأخرت كثيراً في انشاء جهاز قضائي عسكري فاعل يأخذ على عاتقه تطبيق القوانين، لمعاقبة الخطأ، ولم تستطع وهي في حالة حرب، أن تلزم المشرع العراقي، لأن يسن قوانين صارمة قادرة على تحقيق الآتي:

أ. معاقبة الجريمة ذات الطابع العسكري جدياً، والحد من انتشارها فردياً وجماعياً.

ب. الحكم في مسائل التجاوزات العامة على المعايير والضوابط العسكرية.

ج. تمتين حالة الضبط، والالتزام من خلال فرض التقيد بالقانون.

4. أن القضاء في الجيش أو في العمل المؤسسي العسكري، بقيَ ثغرة واضحة المعالم، فقانون العقوبات جاء متأخراً نسبياً في صدوره إلى عام 2007، وغير منسجماً مع الميل إلى المخالفة الموجودة في النفس العراقية، وكذلك الحال بالنسبة إلى المحاكم العسكرية، وهذا إذا ما أضيفت لهما توجّه الدولة في أعلى هيئاتها الحاكمة إلى عدم توجيه العقاب حتى على بعض حالات المخالفة الواضحة، لأسباب يتعلّق بعضها بالانتخاب ومساعي الحصول على الأصوات، وببعضها الآخر ذا صلة باتباع فلسفة الرحمة أو خشية إيقاع الظلم على الاتّباع، مما اسهم في فقدان القيادة العسكرية

والسياسية القدرة على فرض الهيبة، وفقدان المؤسسة العسكرية
القدرة على فرض الضبط والردع السلوكي مؤسسيًا.

الجهد النفسي المعنوي

المهام

1. ان الوزارة التي ما زالت تحاول من أجل التقدم إلى الأمام بخطوات محدودة، لم تحقق ذلك التقدم المؤسسي، الذي ينسجم وعناصر إنتاج القدرة القتالية، خاصة لما يتعلق منه بالجانب النفسي والمعنوي، إذ أنها لم تبادر حتى الوقت الحاضر، من إنشاء إدارة للعمل النفسي، ولم تعمل على تكوين وتطوير إدارة للتوجيه المعنوي الميداني، التي تأخذ على عاتقها:

أ. تشخيص حالات الضعف المعنوي، ومحاولة رفع المستوى، وبما يؤمن تحسين الأداء، والصمود في المواقع القتالية.

ب. تابعة الظواهر النفسية السلبية في الجيش، مثل التسرب من أرض المعركة، والهروب من الخدمة، والتجاوز على القوانين والضوابط العسكرية، واقتراح صيغ التعامل معها.

ج. رصد توجهات الحرب النفسية المعادية، واقتراح سبل التعامل معها تعبوياً، من قبل الجيش، واستراتيجياً من قبل الحكومة.

د. تعزيز المشاعر الوطنية في نفوس المنتسبين من العسكريين، وتنمية روابط العلاقة بينهم، وبين عموم الشعب العراقي الظاهر القوي لهم في الميدان.

الصور

2. انه تقصير في فهم الجوانب المعنوية على الرغم من وجودها أحد مبادئ الحرب، يرجع الى عاملين رئيسيين:

أ. أولهما أمتدادات الجيش السابق حيث الفهم الخاطئ لدور التوجيه المعنوي، الذي أخذ على عاتقه في العهد السابق الترويج لفكر الحزب الحاكم، والإعلاء من شأن الرئيس الدكتاتور، مما شكل عقدة لرجال العهد الجديد من وجود هذا الجهد وهذه التسمية، وحالوا دون تشكيلها.

ب. ثانيهما قلة المعرفة النفسية المعنوية أو حتى انعدامها، أدى إلى التغاضي عن تشكيل هكذا تنظيم يعني بالمعنيويات والخدمات النفسية، ويوم فرضت المعركة الحاجة إلى الجهد المعنوي، وتم التشكيل وضعت تسمية التوجيه المعنوي إلى جانب الإعلام، لكن الواقع يشير إلى التركيز على الجانب الإعلامي الاستعراض، السهل في التنفيذ القادر على تلبية حاجة الأعلى إلى الظهور والاستعراض، دون أي وجود فعلي للتوجيه المعنوي.

3. لقد كان أثر القصور في الجهد المعنوي واضحًا، في عموم المعارك القوية ما قبل عام 2013 وما بعده حتى وقتنا الراهن، إذ عزيت انتكاسة الموصل، ومثلها انتكاسة الرمادي بعد ما يقارب العام إلى الخوف وضعف إرادة القتال وعدم الإيمان بالقادة وضعف إرادة القتال، وهي أسباب جميعها ذات صلة بالجانب المعنوي والحالة النفسية، لكن هذا التشخيص لم يكن مجدياً لتحريث المعنيين أن يتذدوا إجراء مناسب في إعادة النظر في بناء هذا الجهد وتطويره، وبسببها وعدم وجود متخصصين في الشأن النفسي المعنوي، لم تستطع الجهات العسكرية جميعها من تنفيذ مقتراحات لإعادة التأهيل النفسي للمنتسبيين بعد المعركة المذكورة.

4. وهناك عامل آخر يقع في نفس المجال النفسي المعنوي، يتعلق بالرغبة والإخلاص في العمل الذي أصبح ضعيفاً، لا يتلاءم وال الحاجة إلى بذل الجهود المضاعفة، لتجاوز أزمة وجود يمر بها العراق، إذ لم تتمكن المؤسسة العسكرية أن تجعل من الوطن رمزاً للمقاتلين، وإذا لم يكن هكذا، أو إذا لم يكن الوطن موجوداً كرمز في عقل المقاتل، فلا يمكنه، القتال لغيره، أو الإخلاص للبديل حزب كان أو شخص أو جهة، وفي العراق تجربة قريبة تاريخياً، حيث البعث الذي حاول أن يكون بدليلاً نفسياً للوطن، وصدام الذي سعى إلى أن يكون رمزاً لهذا الوطن، وعند أول امتحان لقتال تهدد فيه الوطن عام 1991، لم يخلص المقاتل في قتاله وانسحب مكسوراً من الناحية النفسية، لم يأبه للاخطار التي أحاقت بالوطن البديل والرمز غير الصحيح، وتكرر الأمر في الامتحان الثاني عام 2003 وكانت النتائج أقسى، إذ ترك المقاتلون ذلك الرمز البديل وحيداً في ساحة معركة، أودت بحياته ونظامه، وأنهت حزبه الذي لم يتمكن من أن يحل محل الوطن، وهددت الوطن بالتفتت والانقسام. وما زال الحال قريباً في الشبه، إذ لم تفعل السياسة ما بعد السقوط على تقوية الوطن رمزاً للجميع، وأسهمت من جانبها في التدافع لتكوين رموز نفسية بديلة للوطن، لم يتمكن المقاتل من استيعابها ولا يمكنه ذلك، فتكرر خذلانه لهذا الوطن غير الواضح في معارك متعددة¹.

¹. حصل في ساحة المعركة ما بعد نكسة الموصل أن شارك الحشد الشعبي في القتال بالضد من داعش، وابلى حسناً بالمقارنة مع الجيش الذي سجل هزائم في أكثر من واقعة، وفي هذه الحالة برع على السطح سؤال قوامه: لماذا يقاتل المنتسب في الحشد الشعبي القادم من الجنوب قتالاً بطولي ضد العدو؟ ويقاتل

5. ان المعنويات مشاعر رضا عن الحال والمحيط، وعن المهام وأهداف القتال، وهي مثل إرادة القتال وتناسب معها طردياً، يتعلق تكوينها واستمرارها بالنظرية الى القيادة الأعلى والوطن، وبالتدريب لزيادة الجاهزية والاستعداد، وباساليب الامرين، وباعلاء الشأن، وبمقادير التفوق والانتصار، ورصنانة الجبهة الداخلية وأعمال السياسة وسبل إدارة البلاد، وهذه مثل سبقتها، لو تم النظر اليها بالطريقة ذاتها، سنرى أن هناك أوجه قصور في معظم هذه العوامل التي تكون المعنويات، جعلتها في نهاية الأمر أضعف من أن تدفع المقاتل الى الصمود في موضعه القتالي، وأضعف من أن تكون في داخله التحدي اللازم للمواجهة أثناء الهجوم.

6. ان وجه القصور الأشد تأثيراً في هذا الجانب هو عدم وجود رد فعل علمي للتعامل مع الإخفاقات المعنوية، أدى الى تعزيز الانكسار في النفوس، وأضعف الإرادة القتالية¹.

شقيقه في الجيش النظامي القائم من الجنوب نفسه، والطائفة نفسها، وفي ساحة المعركة ذاتها قتلاً متخارلاً؟. بل واكثر من هذا ترك عسكريون وحداتهم، وانظمو الى الحشد الشعبي، وقاتلوا ضمن صفوفه بكفاءة تفوق كثيراً، كفانتهم عندما كانوا ضمن صفوف الجيش، وبطبيعة الحال هناك عوامل كثيرة، ما يتعلق منها بالوطن، هو أن الوطن عند منتبسي الحشد مختزل بالطائفة، وأمر القتال واضح من الشخص الأعلى في الطائفة، فقتالهم وبالتالي أصبح من أجل الطائفة التي تمثل في مشاعرهم الوطن، كما أن منتبس الحشد الشعبي وبسبب هذه المشاعر كون في داخله تحدي قتالي ديني "شعبي" مقابل التحدي الديني "السنن" المتطرف للعدو، وبمستوى كان نافع جداً في تقوية ارادته القتالية.

1. بعد انتكasse الموصى أعدت دراسات وصدرت توجيهات وملحوظات، من الخلية الوطنية للعمليات النفسية قدمت الى وزارة الدفاع، حددت بعض الأساس والنشاطات الازمة للتعامل مع حالة الانكسار، والهروب وضعف المعنويات، الا أن الواقع يشير الى أن أجهزة الوزارة وبينها التوجيه المعنوي، لم تعمل أو تقدم خطوة باتجاه العمل على وفق النصائح، والارشادات النفسية المعنوية في مثل هكذا موقف، وعند تكرار انتكasse الرمادي، لم يعد أحد من الوزارة وغيرها من الجهات العليا، ولا من التوجيه المعنوي والقيادات الميدانية، يسأل عن ماذا نفعل، وكان الجميع كان متوقعاً النتائج، واثقاً او يائساً من عدم إمكانية التعامل معها، وهذه متغيرات تعد الأكثر تأثيراً في السلب على الأداء القتالي والمعنويات.

7. ان الوزارة التي سعت منذ البدايات الأولى، لإعادة تشكيلها، شكلت إعلاماً قاصراً، بقي على مستوياته الأولى يتسم بالآتي:
أ. عدم القدرة على تأدية مهامه، في تأمين الدعاية للعمل العسكري الميداني.

ب. العجز عن حماية العسكر، من الدعاية المضادة.
ج. إدارته من أشخاص غير متخصصين، وبكادر بعضه قادر عملياً، ومتخصص مهنياً، لكنه غير مدحوم من الأعلى فعلياً.
د. يفتقر إلى الوسائل والأدوات الفنية الملائمة، والخصائص المالية الكافية لتأمين عمل إعلامي فاعل في ساحة القتال.

هـ. في بعض مفاصله خاصة العليا قدر من الذاتية النفعية، والشخصنة المخلة بالمعايير العسكرية¹.

8. ان الاعلام العسكري اقتصر نشاطه في غالب الأحيان على اعلاء شأن الأعلى في الوزارة، وابشع حاجته الاستعراضية، واضهار بعض النشاطات، ومع هذا لم يظهرها بالطريقة التي تستطيع بها منافسة اعلام العدو، كما لم يتمكن من الامتداد الى الوحدات الامامية في جبهة القتال، بالشكل الكافي الذي ينقل الحقيقة الى الجمهور

¹. يتداول الاعلاميون في الساحة العراقية حتى بداية عام 2015 من أن المسؤول الأول عن الاعلام في وزارة الدفاع، وناظرها الرسمي لمدة سنوات، يتقاضى من الفضائيات مقداراً من المال عند ظهوره فيها، وهذا يجعل الاعلام مسيطراً على نهج الوزارة، وليس العكس، وكان وبلا من قول الحقيقة بطريقة التخفيض والمناورة، يلويها بطريقة تظهرها كذبة واضحة، الأمر الذي تسبب في انحسار قدرته على التأثير في عقول المتألقين، بل وساعد على تفوق ونفاذ الاعلام المعادي، وجعله مؤثراً بشكل واضح.

العراقي الداعم لوجود الجيش، وفي فترة من فتراته بعد عام 2010 والى ما يقارب نهاية عام 2014، كان الاعلام الخاص بالوزارة متهم بالكذب والتشويه، اذ وفي ابسط مثال لو تم حساب قتلى العدو الارهابي، الذي اعلن عنهم اعلام الوزارة لكان العدد الإجمالي قد وصل الى ارقام هائلة، ومخيفة وغير منطقية، وهذا وان يقلل من مصداقية الاعلام العسكري، فإنه يصب في التأثير السلبي في نهاية المطاف، اذ يظهر وكأن اعداد العدو بالملايين، وطرقه في تحشيد وتعبئة المقاتلين بالضد من الجيش والدولة تفوق المallow مما يؤثر سلبا على المعنويات.

الادارة المعنوية الحالية للجيش

9. في متابعة عن قرب لعمل التوجيه المعنوي للوزارة والى منتصف عام 2015 تبين الآتي:

أ. لم يكن هناك جهدا تحصينيا نفسياً للمنتسبين يسبق المعارك الكبيرة، والموجود فعلا هو اعلام بدائي، بعضه تسويق لأشخاص وقادة كبار في الوزارة، وهذا بدلًا من أن ينفع، وضع المقاتل في حال الانتقاد، بل والاستهزاء في بعض الأحيان.

ب. كذلك لم يكن هناك أي جهد للترميم، وإعادة رفع المعنويات بعد حصول الانكسار، بل ولم تكن هناك معرفة بطبيعة العمل في هذا المجال الحيوي.

ج. ان العمل الذي يفترض القيام به على الجانبين الإعلامي والمعنوي تديره مديرية، اشغلت غالبية مناصبها بطريقة الدفع

باتجاه اشغال الفراغ دون وجود اختصاصيين¹، ولا خبراء قادرين على وضع الخطط المعنوية وتنفيذها، وقد اسكتت هذه المديرية في قاطع من الوزارة هو الأكثر ازدحاماً وعدم ملائمة.

د. ان طبيعة التشكيل البسيطة للمديرية وقلة الخبرة جعلت الوزارة أو مفاصلها القيادية تنظر إلى هذه المديرية نظرة عدم اكتراث، ثم ان أداء منتسبيها المتدني عزز من هذه النظرة وجعلها من المديريات المهملة.

هـ. يدير المديرية ضابط طيار لا علاقة له بالعمل الإعلامي ولا المعنوي، وهو وإن حاول العمل بدافع الرغبة، يصطدم بصلاحيات شبه مدعومة، وامكانيات بسيطة، إذ لا يستطيع مثلاً صرف أي مبلغ من أبواب الصرف الخاصة بالمديرية وميزانيتها، دون استحصلال موافقة الوزير، وبما أن الوزارة تعاني من روتين وبطء في العمل، فاصبح المقترن وطلبات الصرف تأتي أحياناً بعد انتفاء الحاجة إليها.

10. ان المديرية بوضعها هذا تكون غير قادرة على القيام بمهام التحصين ورفع المعنويات، في وقت يحتاج الجيش فيه إلى هذا الجهد، لإعادة ترميم حالات الانكسار التي تكررت، والتهيؤ لمعارك المستقبل التي قد تطول وتزداد شدتها وخسائرها.

¹. هناك قسم في المديرية تحت تسمية "قسم الحرب النفسية" تسميتها في الأساس خطأ، لا تنسجم ومهام المديرية في إدارة عملية التوجيه المعنوي والتحصين النفسي للجيش، ومع هذا لا يوجد أي من منتسبيه يمتلك تأهيلًا جامعياً يمكنه من تعلم استخدامات علم النفس التطبيقية في هذا المجال، ولم يسبق لهم جميعاً العمل في المجال، وأمتلاكه، ولو القليل من الخبرة التي تعين لمسايرة العمل ولو شكلياً.

الجهد البحثي

غياب البحث العلمي

1. ان الجيش الجديد، وكذلك مقر الوزارة اللذان أخذا وقتا غير قليل في خطى التشكيل وإعادة البناء، لم يلتفتا إلى عنصر الدراسة والبحث في الشؤون ذات الصلة بالملاءمة والاستعداد، والأهلية والأحوال النفسية والمعنوية ومشاكل الإدارة وقضايا الفساد وغيرها، بحث يمكن أن يؤمن وجوده العلمي:

أ. دراسة وتحليل المشاكل، والآفات التي استشرت في الجيش العراقي مثل: التسرب والغياب، والهروب، والفساد، والمحسوبيّة، والتجاوز، وتدني مستوى الضبط، وهبوط المعنويات، وتصدع المشاعر الوطنية، وغيرها من مشاكل أنهكت الجيش وقللت مستويات أدائه ودافعته في القتال. ومن ثم تقديم المقترنات الملائمة لتجاوزها.

ب. قديم المشورة لسلطة إصدار القرار العسكري، وكذلك للقادة، والأمراء، ولهيئات الركن في موضوع إعادة التأهيل، وسبل تحسن الأداء العسكري.

ج. تقديم الدراسات، والآراء لما يتعلق بالجانب النفسي في موضوع اختيار وتصنيف الأفراد، والمشاركة في اللجان الخاصة لتنفيذ هذه الفكرة، وبآلية الفحص، والاختيار عند تنفيذها.

د. تحليل الحرب النفسية المعادية بمستوياتها الاستراتيجية "السوقية"، والتعبوية التي تهم الجيش العراقي وأآلية عمله،

وتنفيذ مهامه وتزويد الوزارة، والقائد العام بالمقترنات اللازمة في مجالها.

٥. التعرف على الواقع وأوجه القوة، والخلل في عموم العمل العسكري من خلال المتابعة والدراسة والبحث.

و. الاستفادة من الخبرة العالمية المتاحة في تأطير وجودها بما ينفع الجيش، وتبعاً لإمكاناته في الاستيعاب، ومتابعة التطور في جميع مجالاتها.

الحاجة الى البحث والدراسة

2. ان الظواهر المذكورة بات وقعتها واضحاً لجميع المنتسبين، يتداولونها في لقاءاتهم الخاصة وفي النقاشات العابرة، ومع هذا تبقى الحاجة الى البحث العلمي قائمة لرصد سعة الانتشار ومقدار التأثير وأمد البقاء، وقياس المردود، وغيرها جوانب لا يمكن تأمينها بالنقاش العابر والاطلاع المحدود، كما ان المعرفة في بعض الجوانب العلمية العسكرية والعلمية ذات النفع العسكري، تؤمنها البحوث والدراسات بشكل جيد، لكنها في الجيش العراقي، بقي القصور في مجالها قائماً، وحتى وان شرعت الوزارة بتشكيل مركز بحوث، شكلته بطريقة أفتى فيها العسكر في صيغة التشكيل وتوزيع المسؤوليات والمهام، فجاء غير مكتملاً، فيه نقص لبعض التخصصات المهمة خاصة النفسية والمعنوية، كما أن المركز ومنذ تشكيله لحد الان، لم يحظ بالرعاية والدعم، ولم يستطع سد ولو القليل من حاجة الجيش الى البحوث والدراسات، والعروض والندوات العلمية.

القيادة والسيطرة

تعدد المراكز

1. أفرزت الحاجة الملحة للتعامل مع الواقع المضطرب، في بداية المشوار رغبة في تشكيل مديريات، وأقسام، ووحدات أكثر من قدرة الوزارة الفعلية على تغطيتها بالكافاءات، وبدلاً من التفتيش عن الكفاءات، والمناسب في المكان المناسب، توجه المسؤولون فيها إلى التعويض عن طريق الأمر بتشكيل عناوين إضافية، ودفع أكبر عدد ممكн من الأشخاص في محيطةها، خلافاً للهرمية المركزية، كأحد الشروط الازمة لفاعلية التنظيم في المؤسسة القيادية العسكرية، حيث الحاجة إلى منظومة إصدار لأوامر، وتنفيذها بمفاصل قيادية تبدأ من أعلى الهرم "الوزير" وتتشع بالتدريج، نزولاً إلى قاعدته "باقي العاملين"، وبحدود متناسقة، وهذه إجراءات تسببت في أن يكون العمل فيه قدر من التعقيد إلى الحد الذي يصعب السيطرة على بعض جوانبه عملياً¹.

2. كما إن ظروف العمل وأسلوب، وطبيعة الشخصية العراقية الراغبة في فرض اراداتها والسيطرة على من حولها، أسهمت في

¹. يلاحظ في سياقات القيادة والسيطرة، ضعف التطبيق الحاصل للأوامر الصادرة في معظم المستويات، الأمر الذي يدفع الأعلى في أحيان كثيرة، إلى التدخل بتفاصيل كان ينبغي أن ينفذها المستوى الأدنى في السلم التراتبي، فمدير عام في مقر الوزارة على سبيل المثال، ينزل إلى مستوى التدقيق في الورق، الذي يفترض أن يضعه الإداري في المديرية على طاولات مؤتمر، يريد اتمامه للسيد الوزير، ويدقق كذلك في أجهزة التسجيل، خلافاً للمهام التي يفترض أن يقوم بها الفني، أو ضابط من الشعبة أو القسم بشكل روتيني، وفي ساحة المعركة يحصل الأمر ذاته، إذ يلاحظ أن قائد العمليات أو الفرق، ينزلون إلى مستوى الحضيرة أو الجندي في السيطرة أو نقطة الرصد، أو المشاركة في اقتحام دار مشكوك وجود الإرهابيين داخلها، بطريقة توشر خلاوة واضحاً في سياقات القيادة والسيطرة، تسبب في خسارة قادة وأمراء في غير مواقعهم التي يفترض أن يكونون فيها أصلاً.

تكوين فيما بعد 2006 مراكز قيادية للجيش والقوات المسلحة متعددة، لها صلاحيات مختلفة، وتحرك ضمن اعتبارات لا علاقة لها، بالمراكز الأخرى أحياناً. فمكتب القائد العام، توسع ليصبح أكبر من الوزارة، واتجه إلى قيادة الجهد العسكري للحرب بطريقته الخاصة. وفتح القائد العام بابه واسعة لمن يأتي ويقترح ويريد، وأصبح بالتالي جهة عسكرية شبه مستقلة، تريد السيطرة على مقاليد الأمن والقتال والقيادة. كان المكتب وكلما وجد صعوبة في إدارة العملية الأمنية والقتالية، لجأ إلى التوسيع الأفقي وأخذ الصلاحيات، من الجهات العسكرية الأخرى، وأخيراً أصبحت، إجازة الضابط وعلاجه وترقيته ونقله ومناصبه، تعود إلى هذا المكتب الذي لم يسلم بسبب هذا التوسيع، ووعدم التدقيق في اختيار منتسبيه، والاعتماد فقط على عوامل الولاء وليس الكفاءة، من مؤثرات الفساد والتقصير¹. إلى جانب المكتب بقىت وزارة الدفاع بوزيرها وأمانة سرها، وكأنها مكاتب تنفذ أوامر مكتب القائد العام، لا تستطيع رفض الطلبات إلا ما ندر، ولا تستطيع أن تفرض أمراً من صلاحياتها، لا تقود المعركة، تهيئ فقط مستلزماتها المالية والإدارية والبشرية دون التدخل بتفاصيلها، وبالمحصلة أصبحت الوزارة مجرد مستودع، فتدنت مستويات هيبتها كمؤسسة في نظر منتسبيها، الذين اتجهوا في أنظارهم صوب مكتب القائد العام، وضعف الوزير

¹. كانت هناك تسعيرة شبه ثابتة، لمنح المناصب والنقل والترفع، إذ يمنح النائب الضابط درجة أعلى لقاء (500) دولار، حيث ترسل قوائم المعينين، بالترفع إلى وزارة الدفاع للنشر، وهناك وسطاء بين جهات في المكتب والعسكريين خارجه. وبالتدريج اتسعت الصلاحيات، خارج وزارة الدفاع والداخلية ليتدخل المكتب في تنظيف أو "كري" نهر فرعى، أو إطفاء حريق أو منع بيع المشروبات الكحولية في النوادي والمحلات العامة.

كمنصب بعدهما أنتقلت جل صلاحياته التنفيذية الى القائد العام ومكتبه، ولم يقو القائد العام، ولا مكتبه على القيادة بالشكل الصحيح.

3. هذا والى جانب المركزين الرئيسيين المذكورين هناك رئاسة أركان الجيش، بدوائر عملياتها والحركات التي يفترض أن تقود الجهد القتالي الميداني، تجمدت بالتدريج للاعتبارات المذكورة، ولم تعد لها أي صلاحيات قتالية، حتى وفي الفترة التي حدثت فيها انتكasaة الموصل على سبيل المثال كان معاون رئيس اركان الجيش للعمليات، يحصل على أوامره من القائد العام ومكتبه مباشرة، ويرفع تقاريره ومقتراباته اليهما مباشرة أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة الى قائد القوات البرية، حتى أصبح وجودهما في رئاسة الأركان والوزارة وجود شكلي، أما رئيس أركان الجيش فأبقى منذ تنسبيه ولحد هذه اللحظة منصب شكلي أو يقترب من أن يكون شرفي، لا صلاحيات يتمتع بها، ولا قوة تأثير له على هيئاته والقيادات، وان حاول التدخل بحكم المهنية العسكرية لا يجد أذن صاغية، ويجد أمر تجاهله متوفرا باستمرار.

4. لقد تكونت بحكم العوامل المذكورة عدة مراكز قيادية "القائد العام، مدير مكتب القائد العام، وزير الدفاع، رئيس أركان الجيش، معاون رأج للعمليات، قائد القوة البرية". مراكز وان كان القائد العام ومكتبه هما الأقوى فيهما، لكن القيادة والسيطرة لا تتحقق بوجود القوة فقط، لهذا أصبح القرار العسكري الصادر:

أ. ضعيفاً، غير قابل للتنفيذ أحياناً.

ب. يحمل في ثنایاه رغبة في فرضه من الأعلى، وخفوت في الرغبة إلى تنفيذه من المراكز الأدنى، التي لا تشارك في صنعه، وبقت معنية في تنفيذه.

ج. لا يؤمن الدافعية المطلوبة إلى تنفيذه، ولا إلى تعديل بعض بنوده عندما يتطور الوضع القتالي إلى مستويات الحرج.

د. حال من تحمل المسؤولية الاعتبارية الازمة لحسن التنفيذ¹.

التدخل والتدخل في انتاج القرار

5. ان الارتكاك في القيادة والسيطرة وعدم الانتظام في توزيع الاختصاصات، والمهام العسكرية والأمنية، والفنية للجيش، بين المراكز المذكورة، كون سلوك الاتصال والتصارع والميل إلى تحقيق المصالح، بشكل أقرب إلى العمل المستقل منه إلى المركزي، أو الفزعة منه إلى المؤسسة، فالجميع تريد أن تظهر بالصورة، تتدخل في النتائج، تتصح، توجه.. عندما تكون المؤشرات القتالية إيجابية، لكنها تنسحب، تخفي، تتهم، تتنصل عن المسؤولية... عندما تكون النتائج سلبية. أنها مشكلة ترجع إلى شكل القيادة وعملية إنتاج

¹. في العراق أظهرت التجارب العملية أن السياسة باتت تتدخل في شؤون العسكر، وفي سير المعارك والقتال، إلى المستوى الذي أخذت باستقلالية المؤسسة العسكرية وبمهنيتها، وأظهرت لما يتعلق بالعملية السياسية، إجراء انتخابات، تظهر نتائجها، يختلف الفائزون لمرتين متاليتين (2010 و 2014) على تسمية رئيس الحكومة، ثم يتوافقون على تسميتها، وقسم منهم مجربن على التوافق، يبقون في حالة الترقب، يحسبون عليه أنفسه وقراراته وأخطاء المحيطين به، وقسم يحاولون إعادة مسيرته بقصد اضعافه، والقسم الآخر يسعون إلى اسقاطه منذ اللحظات الأولى لاعتله السلطة، وهو لاءً جمياً لديهم تمثيل وامتدادات في الجيش بعضها موثر، قادر على التقليل من أهمية القرارات الصادرة أو تأخير تنفيذها أو حرفها عن الاتجاه المطلوب، وهذه تناقضات بالوقت الذي أثرت سلباً على القيادة والسيطرة، فإنها شكلت سلوك عند القادة والأمراء عدم تحمل المسؤولية، أمتد عن طريق العدو النفسي إلى المقاتلين المراتب، وإلى ساحة المعركة التي تتطلب أحياناً أعلى درجات تحمل المسؤولية.

القرار، لم تعد تقتصر على تدخل العسكريين في المراكز العليا وعلى أدوارهم في انتاج القرار، بل وأمتد الأمر إلى:

أ. الكتلة التي ينتمي إليها القائد العام، التي تسعى إلى التدخل والتعديل منطلقة من الإحساس بأن لها حصة.

ب. المشاركون الداعمون للقائد العام، يتحركون على وفق نفس مبدأ الحصة.

ج. أعضاء البرلمان من لجنة الأمن والدفاع وأحياناً من غير أعضاء اللجنة كذلك يتحركون، يحاولون التدخل بما يمتلكون من زوايا رؤيا.

د. غير المشاركين والمعارضين للقائد العام وحزبه، يتحركون على مستوى الإعلام، وعلى الدول النافذة في بعض الأحيان بقصد التدخل، والهيلولة دون التنفيذ، أو حرفة وتبعاً إلى المصالح.

6. إن هذا التدخل والتدخل غير الصحيح، والمخالف لسيارات القيادة والسيطرة كون نهج قيادي:

أ. قابل للتاثير بالغير، تبعاً لمراكز قوتهم المحيطة بسلطة اصدار القرار. ان التاثير أو التأثير وصل حد الغاء، أو تعطيل بعض القرارات، دون الأخذ بالاعتبار مقادير التأثير السلبي لعملية الإلغاء على سلطة اصدار القرار، خاصة قرارات القتال التي يتطلب أن يكون إصدارها حازماً، لازماً للتنفيذ.¹

¹. من معايير القيادة، الحزم والثبات، على هذا تعود القادة الكبار على عدم الغاء أو التنازل عن قرارات اتخاذها بسهولة، وتعودوا في الحالات التي تكون فيها بعض القرارات غير صحيحة، يصرون على تنفيذها إلى حين ومن ثم يقومون بالإلغاء أو التعامل مع النتائج المترتبة للتخفيف من الآثار المترتبة،

ب. متعجل نسبياً. اذ ان هناك تدخل في بعض الأحيان، يدفع باتجاه التفكير بضرورة انتاج بعض القرارات بسرعة، أي أنها تخرج غير ناضجة، ومن دون أخذ رأي بعض الجهات الفنية والمعلوماتية، الالزمه لتطوير القدرة القتالية، وتهيئة السبل الالزمه لتنفيذ أوامر السياسة في الحرب، فقرارات ترفع الضباط الى رتب عليا "فريق، فريق أول" ما بعد 2010 على سبيل المثال، تمت في أحيان كثيرة باتصال جانبي للضابط، أو في لقاء عابر أو في جلسة معينة، لم تتم خلالها استشارة الوزير، ولم يحسب حساب المالك، ولا تأثيرها السلبي على الترهل والمعنويات، وهذا نهج يمكن تعديمه على بعض قرارات القتال، في تلك الفترة الزمنية الى عام 2014. وهو نهج مخل، لا تتوقف تأثيراته السلبية على البنية العسكرية والمعنويات وإرادة القتال، بل وكذلك على هيبة القائد العام للقوات المسلحة، كما مبين في الملحق ٥.

ج. حال من القدرة على تكوين استجابات الحماس الالزمه للتنفيذ. اذ ان تعدد المراكز والرغبة في الاستئثار القيادي، كون ولاءات نفسية للمنتسبيين "الضباط القادة" متعددة الاتجاهات، تبعاً للمراكز الموجودة، وهذه لا تتناسب والهرمية في القيادة والسيطرة، التي تعود عليها الجيش، عندها، أو بسببها كثر الانتقاد، وقل الحماس لتنفيذ القرار الآتي من جهة ما، أو مركز محدد من قبل غير الموالين اليه نفسياً، وهذا وفي حالات عدم

خاصة وإن الإلغاء والتراجيل والحرف في الفترة الزمنية التي تعقب الإصدار، تظهر سلطة القرار بمظهر الضعف، الذي يتنافى مع متطلبات الحزم في قيادة الرجال في الحرب等.

انتقال تأثيراته على الجهد القتالي، وسبل التنفيذ في ساحة المعركة، فإنه يتسبب في حصول الارتباك بنسب عالية.

الاخلال بالشروط

7. إن ظروف العمل الصعبة في المؤسسة العسكرية، والتدخل والتدخل المذكورة، والاختلاط غير المتجانس بين العسكر القديم بمهنيته المقبولة وخبرته المعقولة، والعسكر الجديد بقلة انصباطه المعهودة، والعيش تحت التهديد المستمر، وعدم وجود أسس لاختيار الأفراد وتصنيفهم، لعموم الهرم القيادي العسكري، والمدني الفني والإداري، والتسلل الوصولي الفاسد إلى جسم المؤسسة، وغياب المكننة "وسائل الاتصال" وخروقاتها¹، أو عدم فاعليتها أضعف أو أخل بشروط القيادة والسيطرة، في ظروف هي الأحوج فيها إلى أن تكون قوية، وحاسمة، وأمينة، وباستجابات سريعة، وتسبب في الآتي:

أ. قطع، وتعويق "بعضها مقصود" لسلسلة نقل الأوامر، وسبل تنفيذها. لقد أصبح في بنية الجيش الجديد تناقضات ومصاعب في التشخيص والحكم كونتها الظروف الدولية، وساعدت على تعزيزها في السلوك الظروف السياسية الداخلية،

¹. لحد منتصف عام 2015 موعد إنجاز هذه الدراسة، درجت القيادات العسكرية لاستخدام الهاتف النقال في المعركة وتعبير الأوامر والوصايا والمعلومات عن طريقه، إذ عجزت المؤسسة ان توفر منظومة اتصال أمينة، وعندما حاول الامريكان في بداية التشكيل نصب أو توفير مثل هكذا منظومات، وجد الضباط مصاعب في استخدامها أو تكاسل في الاستخدام، وأنثر البعض شكوك في كونها أمينة بالفعل، واستسهلاوا الاستخدام السريع والسهل للهاتف النقال، ومن كافة المستويات القيادية بينها القائد العام للقوات المسلحة، وهذه ثغرة في أمن المواصلات، يفترض عدم حصولها في أفراد الجيوش، وأبعدها عن التقنيات الأمنية الحديثة، كما أنها وسيلة عالية سيكون وقوعها مختلف من حيث الاستجابة النفسية بالمقارنة مع الوسائل الأخرى.

وبات من الواضح وجود تناقضات يصعب الوصول الى جذورها والتحكم بها بينها على سبيل المثال:
من هو مع الدولة ومن هو ضدتها.
من هو من جماعة الحكومة.

ومن هو من الجماعات المشاركة في الحكومة.

ومن هو من خارجها الواقف بالضد منها جميعاً.

من هو البعثي النادم عن مسairته الحزب البائد لفترة طويلة،
ومن هو البعثي الانهزامي الذي يساير فقط، وينتظر الفرصة لأن
يتسيد ويعود من جديد، ومن هو البعثي العقائدي المستمر في
التنظيم، يعمل بشكل مقصود ضد العملية السياسية. من هو
الوطني المخلص، الجاد في المساهمة بالبناء.

ومن هو الانهزامي الذي جاء من أجل الارتزاق.

من هو السندي، الشاعر بالوطن، الراغب في المشاركة بإعادة
البناء بكل اخلاص.

ومن هو السندي الطائفي العائد الى التعويق وفشل التجربة.

من هو الشيعي المرن المنفتح المخلص الذي ينظر الى الجيش
نظرة وعاء وطني يريد الاسهام في تكوينه حصيناً.

ومن هو الشيعي الطائفي الذي يرى في التفرد سبيلاً للتعويض
عن ظلم دام مئات السنين.

كل هذه التناقضات في البناء الوظيفي والإداري، للجيش
موجودة، وإن لم يدركها القادة، ولم يفهم تأثيرها المسؤولون
في الهيئات والمؤسسات العسكرية، تأثيرات عديدة ومتشعبه،
كونت ظواهر تتمثل في الآتي:

أولاً. الإعاقة العمدية أحياناً للاوامر الصادرة من الجهات العليا، واهمال استجابة الأدنى بصدقها، اذ نجد من السهولة أن يرمي موظف في المكتب، كتاباً من جهة عليا في المجر، ويعطل الإجابة عليه، عدة أيام، بل وعدة أسابيع.

ثانياً. الإعاقة الكسولة أو غير الارادية لسلسلة الأوامر والتعليمات، بنفس الصيغ المذكورة آنفاً، دون وجود دافع القصد في الإعاقة والتعطيل، اذ يكون الدافع هنا نفسي، ناتج عن الاجهاد، وضعف المعنويات، وعدم المبالاة.

بـ. صعوبة قياس العائد/ المردود. لا توجد أسس للتقدير والقياس، واذا ما قيست النتائج مثلاً، تقاس بمعايير مختلفة، ومن مصادر مختلفة، تصل نتائجها الى القيادة الأعلى، بصورة متناقضة في بعض الأحيان. اذ أن أبسط أنواع التقدير والقياس مثلاً، ما يتعلق بالتدريب والضبط والمعنويات، ففي الجيش السابق درجة المؤسسة على الملاحظة المباشرة أسلوباً للتقدير، ولا توجد معايير لقياس، وفي الجيش الجديد لم يختلف الأمر، ولم يتيسر غير الملاحظة، التي دخلت في إطارها متغيرات الانحياز، والذاتية بمستوى تسبب، في تشويه النتائج، التي يصعب الاعتماد عليها في الحكم، على موضوع معين، خاصة الأداء والمعنويات، وباحتمالات عالية، واذا لم يكن الحكم قريب من الواقع فان الأوامر والقرارات تكون غير صحيحة وأحياناً يصعب تنفيذها.

ج. ضعف استجابة المستويات الأدنى في عملية التنفيذ. ان الاحكام غير الصحيحة والتقديرات الخاطئة، وهنات الإدارة، جعلت المنتسبين المنفذين لأوامر القيادة وقراراتها، لا يستجيبون بالقدر الذي تتأمل القيادة أو تريد، فحصلت فجوة نفسية واسعة بينها وبينهم، أصغرت صورهم في العقل ودفعت البعض من المنتسبين الى الاستهزاء والتندر، ولما كانت بعض مفاصل القيادة الميدانية "قادة وآمرین" تتسم بالضعف والفساد، فاصبحت غير قادرة على ردم الفجوة والتخفيض من الاستهزاء، ف تكون بالتالي أشبه بالقطوع النفسية في سلسلة اصدار الأوامر وتمريرها¹.

د. ترك بعض النهايات أقرب إلى السائبة. إن القناعات التي تكونت بين البعض من المستويات القيادية وبين المنتسبين في المستويات الأدنى باللا فائدة وعدم جدواه التنفيذ كونت لدى بعض المفاصل القيادية عدم جدواه الإصرار على التنفيذ، وبسبب سعة تكوينها في الجيش، تفشى اليأس في النفوس، واستشرى تكرار الخطأ والشعور بعدم جدواه الاصلاح، وبات كل مقترح أو مبادرة تأتي من شخص أو جهة ما، تواجه من أخرى في بعض الأحيان بالقول "لا فائدة أو لا توجد جدواه"

¹. وصل الحال ببعض الأمراء في بعض المعارك الشديدة، الى توسل جنودهم من أجل تنفيذ أوامرهم، أو محاولة استمالتهم ببعض الوعود، ومع هذا لن تجدي نفعاً، حيث لا يحصلون على الاستجابة الكافية للتنفيذ الصحيح. ووصل بمقدرات القيادة الأعلى، حدود استخدام أساليب مشابهة، لا ترقى الى التوسل، بل توجيه عبارات تعد من جانبهم ما يشبه النحوة، وأحياناً العكس من هذا التهديد أو حتى التجاوز القيمي، ولن تنفع في غالب الأحيان. أنها أساليب خارج الضوابط والقيم العسكرية، تخل بالمعايير وتربك القيادة والسيطرة، محصلتها الامتناع أحياناً عن التنفيذ، أو التلاؤ والتلغير، أو تنفيذ فاقد لا يتلام وحاجة المعركة وتطوراتها.

وبسببه أصبحت عديد من المقترنات، والأفكار غير مكتملة، مع وجود استعداد لتركها هكذا نهاياتها سائبة.

٥. حالة من الذهول الفكري. يعتقد وسطها البعض من الضباط، بانتفاء الحاجة إلى التضحية والتفاني والإخلاص، كأحد معايير التنفيذ الجيد للأوامر والخطط والقرارات، ويجد خلالها البعض من المقاتلين بعدم الميل إلى التنفيذ على وفق تلك المعايير، ويشعر في إطارها الغالبية أنهم يعدون أيامهم لحين حلول الراتب، همهم الوحيد هو الراتب "الارتزاق" وبالتالي درج انحدرت مستويات الدافعية والرغبة بالتضحيّة، إلى الحدود التي لم يعد أصحابها "المنتسبون" صالحون للقتال القياسي، الحاسم في ساحة المعركة الداخلية، وأصبحت عديد من الأوامر الصادرة إليها عبر سلسلة القيادة الممتدة، من الأعلى غير كافية لتأمين التنفيذ الصحيح.

الحيادية الوطنية

أثر الماضي

1. إن تراكمات الماضي كانت مواقف عند العديد من السياسيين لما بعد 2003 لا تخدم بناء جيش قوي بمنتسبي عراقيين محايدين بمشاعرهم الوطنية، ولا تخدم عملية تطوير قدراته القتالية بما يلائم الحاجة الفعلية للردع والدفاع الوطني، إذ أن هذا الجيش الذي جعله السياسيون القدامى منظمة حزبية "بعثية" جزءاً السياسيون الجدد نفسياً في العهد الحالي، إلى عديد من المنظمات والتكتلات الحزبية بعد أن سعى غالبيتهم "السياسيون" للنفاذ إلى هيكلته من خلال الآتي:

أ. التنفيذ غير الصحيح لأمر سلطة الائتلاف (91) الخاص بدمج المليشيات. وذلك بالضغط على اللجان المختصة لقبول تطويق الحزبيين المنتسبين "بعضهم حدثاً" وليس المقاتلين السابقين، لنظام صدام حسين، كما ينص الأمر المذكور.¹

¹. ان لجنة الدمج وبعد تسييسها، تجاوزت على الأمر 91 الخاص بالدمج، الذي أقرته حصرياً بن قاتل صدام حسين، وبعض الأحزاب التي أنهت علاقتها بالموضوع، لعدم ممتلكاتها مليشيات، عادت إليه تجاوزاً على القانون، وضغط ممثلي الأحزاب باتجاه أن يجري التوزيع حصراً للرتب العسكرية "الضباط" بينهم، ولأن المستحقين الذين قاتلوا صدام حسين قد تجاوز بعضهم العمر الافتراضي للخدمة العسكرية، وقد انغمس بعضهم بالعمل السياسي، فشرعت الأحزاب الممثلة باستثمار الفرصة لمنح الرتب التي من حصتها إلى الجيل الجديد الذي انتهى إليها بعد السقوط، ولم يسبق له مقاتلة نظام صدام حسين، وبما أن هيكلة الأحزاب لا تختلف عن هيكلة الدولة حيث الإصابة بداء الفساد الذي امتد إلى تطبيقات هذا القانون وبسببه سررت الرتب العسكرية، فحملها أشخاص قسم منهم فاسدين يسعون لتعويض ما دفعه في عملية استثمار، وقسم منهم أميين، وأخرين غير لائقين بدنياً أو نفسياً، وقسم آخر أحفظوا بعلاقتهم التنظيمية مع الأحزاب، فأصبح وجودهم ثغرة أمنية، وولائهم إلى أحزابهم أكثر من الدولة أو الوطن.

بـ. قيام أحزاب وحركات وشخصيات سياسية وبرلمانية، بمفاتحة وزارة الدفاع لقبول قوائم من الأشخاص الحزبيين كمتطوعين في الجيش. اذ اعتاد أعضاء مجلس النواب وفي جميع الدورات أن يلبوا طلبات أقاربهم ومؤيديهم بإيجاد مصادر عيش لهم، وبما أن التعيين في دوائر الدولة محدود، وأحياناً مسيطر عليه من قبل أحزاب نافذة، فبقى الجيش المجال المفتوح، الذي استغله السياسيون، والبرلمانيون الذين يأتون الوزارة بقوائم تزيد أحياناً عن المئات، طالبين تعيينهم ومن ثم تنسيبهم، مما جعل المقر العام واحة تواجد لأقارب السياسيين والبرلمانيين، وأهل الوساطات والرشوة، وجعل الوحدات الفعالة مكاناً لغيرهم من العراقيين، الذين يسمون أنفسهم "أولاد الخائبات".

جـ. توجه سياسيين ومسؤولين حكوميين بالتوسط لدى الوزارة، لإعادة وترقية وتعيين ومنح مناصب لضباط محسوبين عليهم حزبياً. انها واحدة من افرازات السياسة، في مجتمع قبلي قائم على التوسط والتقارب في كل شيء، ولأن البعض من الكبار يؤمنون باستثمار حالات التوسط لنفعهم انتخابياً، فجاءت كل الرغبتين متطابقتين، حصل بسببها الكثير من الضباط ترقيات مضمونة وبفترات زمنية مضغوطة، وقد أقرانهم بسببها فرص الترقية المستحقة، وبقاء على قائمة الانتظار، حافظين بأداء محدود، يبقون مجرد أرقام في قوائم الجيش.

دـ. سعي بعض الأحزاب للاتصال بالضباط القادة على وجه الخصوص، ومحاولة استمالتهم ليكونوا جزء من الولاء العام للحزب، أو الجهد السياسي السري له "الحزب" في الجيش.

هنا تجدر الإشارة الى أن النظام السياسي الجديد، حاول ابعاد الجيش عن السياسة، ووضع المعنيون في الدستور، إشارات واضحة لهذا الابعاد، لكن الواقع يؤشر العكس، في مجتمع يتدافع فيه الجميع نحو الامتلاك المرغوب للقوة، والقوة الأكبر قبل عودة المليشيات بعد عام 2010 وقبل ظهور الحشد الشعبي، كانت القوات المسلحة بينها الجيش، لذا جرت جل الأحزاب باتجاه خرق الدستور، والامتداد الى داخل الجيش، وذلك باستعماله الضباط الى صفوفها، وتجنيد آخرين ليعملوا لصالحها¹.

النفوذ الحزبي

2. ان النتيجة العملية للمحاولات الحزبية أعلاه أن تسلل الى الجيش الجديد:

أ. ضباط حزبيون مؤدلجون غير مهنيون، يسعون الى إيجاد خلايا حزبية سرية لإثمار تواجدهم في الجيش. أن دور الحزبي في عالم السياسة القيام بكسب، وتنظيم غيره الى صفوف حزبه، وتقوية عقائديته ليكون جزءاً صالحاً ضمن صفوف الحزب، ودوره أيضاً أن ينشر أفكار حزبه، ويؤدلج الموجودين بآيدلوجيته، على هذا وبعد نفاذ الأحزاب الى الجيش بات من

1. اشيع في بداية عام 2015 وجود ضابط برتبة نقيب يعمل اداري في مدير الاستخبارات العسكرية، جاء من أحد الكتل السياسية عن طريق الدمج، يقوم بجمع الاعتمدة التي ينشر صرفها في الواجبات، ويقوم بتسليمها الى أحد المليشيات التي كان ينتمي اليها، وبينما الوقت يستغل هذا التسليم الذي يحمي به وجوده، ليبيع بعضها الى صالحه في السوق السوداء، واشيع أيضاً أن المديرية وبعد تبديل مديرها الى مدير جديد بداية العام المذكور، عملت جرداً للتعميد وعثر على بعضه في المكان الذي يقيم به في المديرية، ولم تحاسبه، بل أكتفت بالايزار له لتسليم الاعتمدة.

الممكн الجزم بوجود خلايا حزبية منظمة جيدا، في الجيش وعموم القوات المسلحة، تعمل لصالح أحزابها، تعيق عمل المؤسسة العسكرية ان أقتضى الأمر هذا.

ب. منتسبون في غالبيتهم منحازون فكريا لجهة محددة، مستعدين تنفيذ توجيهاتها بما يفوق استعدادهم لتنفيذ أوامر الجيش. ان بعض الحزبيين المنتسبين الى الأحزاب الدينية على وجه الخصوص، نقلوا الى الجيش بعض الشعارات، وباتوا يكتبونها على جدران الثكنات والمؤسسات في المناسبات الدينية، ويحثون المنتسبين الآخرين على أداء الطقوس الدينية، وبسبب الخوف من المزاج الشعبي، سكت الضباط القيادة، وأسلم الضباط الأعوان أمرهم الى شعائر هذا المزاج، وبات الجيش في بعض الأوقات وكأنه منظمة دينية، مثلما كان في السابق منظمة حزبية.

ج. ضباط بتحصيل متدني، لا يمكن تطويرهم ليكونون بمستوى يحسبون فيه على الضباط، مفتونين فقط على استثمار وجودهم في الجيش لأغراضهم الخاصة، يُسَيِّرونَ من خارج الجيش بسهولة.

د. رؤساء كتل وأحزاب لا يتحسّنون واقع الجيش، لا يدركون الأخطاء وتأثيرها على الأداء، فأصبحوا بأوزانهم السياسية حانلا دون تطهير الجيش من ضباط الصف والجنود، الذين منحوا رتبًا عسكرية تجاوزا على الضوابط والشهادة، ومن الاميين وغير الاصحاء، وشكلوا بمجموعهم مجالا لتعطيل خطط التطوير.

بـ. ضباط ومراتب يجاهرون بالانتساب الى الأحزاب، لحماية أنفسهم ويكتروا من الفساد. هناك في الواقع، بعض الضباط والمراتب من ضعاف النفوس، هم أصلاً ليسوا حزبيين، ولا علاقة لهم باي من الأحزاب، لكنهم يستثمرون الوضع العام والثغرات التي فتحتها الأحزاب في بنية الجيش، وباتوا يدعون في العلن انتسابهم الى أحزاب، ليحصلوا من دعواهم على حماية أمنية مضمونة، وقوة تأثير على الآخرين تحول دون توجيه الاتهام على أفعال يرتكبونها، في السر والعلن.

وـ. ضباط أنتهزيون، مستعدون عمل أي شيء في سبيل البقاء. خاصة وان السلوك الانتهازي موجود في الشخصية العراقية، وموجود بطبيعة الحال في الشخصية العسكرية، وعندما استخدم قانون الاجتثاث ومن بعده المساءلة والعدالة من قبل البعض استخداماً غير صحيحاً، يجعله سيف تهديد على رقاب البعض من الضباط دون البعض الآخر، وبسببه تحرك العامل الانتهازي في الشخصية، وهرول البعض من الضباط عن طريق معارفهم باتجاه الأحزاب، والجماعات الدينية، يقدمون الولاء المطلق لهم، فاضحى من خلالهم، وخطط النفاذ العمدي تواجد رمزي للقتل والأحزاب في جسم الجيش، وقام مثل هؤلاء بالمباغة في وضع الصور ونشر الشعارات الحزبية والطائفية المحسوبة على أحزاب، وبالتالي أصبح لمثل هؤلاء الذين يصعب تقدير أعدادهم أمنياً¹، مكانة وتأثير سلطي في

¹. يصعب تحديد أعداد الضباط والمراتب الذين ينتظرون في أحزاب وحركات سياسية لعدم تخصيص جهد استخباري أو أمني لهذا الغرض لحساسيته، خاصة بالنسبة الى الأحزاب الشيعية، الا ان المتبع

المديريات والدوائر والوحدات، لا يستطيع البعض من الامرين والمدراء الضعاف محاسبتهم، أو الوقوف ضد رغباتهم في الاستحواذ، والتحصيل والتجاوز على الإدارة، والمال العام والمعايير والقيم العسكرية.

المحاصصة

3. ان الواضح على المناصب العليا في الجيش والمؤسسة العسكرية، أنها تقسم محاصصة على وفق اعتبارات قومية وطائفية، والتي بسببها فقدت الحيادية بعد أن اتجه عديد من الأطراف الى توسيع حصتها من المتظوعين¹، وحساب منافع جماعته، وكتلته من خطوات إعادة البناء وتوزيع العقود، التي كونت جيشا يقترب من أن يكون ممزقا، بولاءات منتبه بين الأقوام والطوائف والكتل، وأعطت انطباعات سلبية في غير صالح الجيش، لدى المواطنين العراقيين في مثل الجزيرة، وكذلك الحال بالنسبة الى مواطني وحكومات الدول العربية والاجنبية.

يمكنه الاستدلال على هذا الوجود من خلال الادعاء بالانتفاء دون حرج ومساعي الاتكاء المعلن على الأحزاب دون توجس ومن خلال النقاشات السياسية التي تجري والشعارات والصور المنتشرة في الغرف الخاصة وأحيانا في التكاثن.

¹. لقد تصرف قادة عسكريون في الموصل ومناطق أخرى من العراق بشكل غير مهني، وتسبيب مراتب منحازون جهلاً في التعامل غير الصحيح مع المواطنين، ف تكونت اتجاهات بالضد من تواجد الجيش في تلك المدن، ساعدت على تكوين قبول مسيء لداعش على حساب التواجد الوطني للجيش، وتجاوز البعض من الضباط والمراتب على أوامر القائد العام بعدم رفع الشعارات والرايات الطائفية على الجدران والعلفatas اثناء المعارك وخارجها، تصرفات أعطت انطباعات لدى الغرب والامريكان ولدى دول المحيط العربي السنوي، خلال السنوات الثمانية "2006 – 2014" من أن الجيش العراقي جيش منحاز بالضد من السنة، أثرت على خطط التسلیح من جهة، وعلى دعم العدو من قبل شعوب وحكومات عربية من جهة أخرى. وأخطر منها أسهمت في تكوين قبول شعبي واسع لدخول العدو الى المدن العراقية السنوية، وتطوع بعض الشباب الى صفوفه بنسب ليست قليلة. حتى تضاعف العدد الإجمالي لمنتبه داعش عشرات المرات بعد دخولها الموصل وصلاح الدين في حزيران 2014.

الآثار الجانبية للعملية السياسية

4. فوق تلك المصاعب والانحيازات ومساعي النفوذ إلى البنية العسكرية، فقد ألغت بعض المؤثرات السلبية للعملية السياسية بضلالها على الجيش، والمؤسسة العسكرية فكانت معادلة نفسية شبه متنافضة:

أ. طرفها الأول. بعض من السياسيين ينظرون إلى العسكر نظرة شك وريبة، ورغبة في التحييد والعزل، وبعض آخر يسعى لتسيس كل ما يتعلق بوجودهم وعملهم، حتى عقود تسليمهم وغذائهم وكسائهم.

ب. طرفها الثاني. عسكر غالبيتهم يشككون بقدرة السياسيين على قيادتهم (مهنيا) باتجاه حسم الموقف لصالح فرض الأمن والاستقرار.

5. ان التناقض بين مواقف الطرفين كون تضاد أو تصارع، حال وسيحول دون التقدم إلى الأمام في تكوين مؤسسات فاعلة في هيكل الوزارة، أو تشكيل جيش وطني قادر على الردع، والدفاع عن البلاد، وديمقراطيتها بكفاءة.

6. ان طبيعة التغيير ومعاناة الماضي والانحياز الحكومي السابق، بالرغم من إنشاء الوسط والجنوب والشمال الكردي، والموقف السنوي الرافض "لما بعد التغيير مباشرة"، العودة إلى الجيش والتطوع في صفوفه، انعكس على خطوات بناء الجيش، والمؤسسة العسكرية، وتسبب في حصول الآتي:

- أ. إن التطوع إلى وحدات الجيش كافة، ولجميع الصنوف قد تركز على الشباب من أبناء الوسط والجنوب "الشيعة".¹
- ب. نأى أبناء مثلث الجزيرة "السنة" عن الانخراط في تلك الوحدات، والمؤسسات إلا في حدود ضيقه تمثل نوعاً من الاستثناء.
7. انه موقف جعل الجيش، وإن تطور بعض الشيء فنياً، تنقصه معايير التجانس، والوحدة الوطنية الكفيلتان بتكوين حياديته الرصينة.

¹. لم تكن الحكومة، مسؤولة عن الانحياز لما يتعلّق بتطوع الشباب من الوسط والجنوب الشيعي، إلى الجيش وباقى أفرع القوات المسلحة، إذ أن المزاج الشعبي السنّي المنحاز بالضد من التغيير والنظام السياسي الجديد، وهيئة علماء المسلمين، وبعض رجال الدين السنة كان لهم أثر كبير في تكوين رأي بين السنة، بالضد من التطوع إلى الجيش الجديد، بل وحرم التطوع من قبل البعض، وسارع البعض إلى سلاح التهديد للحيلولة دون حصول التطوع، عندها لم يبق بد سوى ملء الفراغ التطوعي من أبناء الوسط والجنوب.

الفصل الخامس

الاستنتاجات

تنويه

لقد خسر الجيش العراقي السابق معارك متتالية، كان اخرها مع الحلفاء عام 2003 حل على إثرها بازدراع، وأصبح بمرور الوقت غير القليل على حله تاريخاً، ومن ثم أعيد تشكيله بصيغة فريدة وخبرات متنوعة، واجتهادات متعددة في ظروف صعبة، وخسر هو الآخر معارك كان أقسامها في الموصل 2014/6/10، ومن بعدها في الرمادي 2015/5/17، فأصبح واقعاً غير ملائم للمهام المسندة، في القتال واصلاح الخطأ، وتعزيز الصحيح في المسيرة، واقع قبل البدء في تبديله إلى الملائم، يتطلب تحليله وتحديد أوجه الخلل، وكان هذا هو النهج الذي أخذت منه الدراسة سبيلاً للوصول إلى الغاية.

الاستنتاجات

من سياقات العرض التفصيلي للعوامل والأسباب، ومن نتائج التحليل المتحصلة لمواد هذه الدراسة، وعناوينها يمكن استنتاج الآتي:

1. إن واقع الجيش وعموم المؤسسة العسكرية الحالي، غير ملائم لطبيعة المعركة القائمة، وامكاناته المتاحة وارادته القتالية غير كافية لتأمين التفوق الحاسم في ساحة الحرب، مع عصابات العدو الإرهابية، وتأمين الردع بما يحول دون استمرار عملها لفترة طويلة على الأرض العراقية.

2. إن دوائر الجيش والدفاع، ورغم مرور وقت غير قليل على بدء تشكيلها، لم تقدم توصيفاً لعملها، ولم تعمل بصيغة الصالحيات الثابتة، وما زال العديد منها يعمل بصيغة الاجتهاد، والمحاولة والخطأ والاتكاء على الأعلى في تحمل المسؤولية.

3. إن فلسفة الإدارة المدنية العليا للمؤسسة العسكرية "منصب الوزير" صحيحة بعد اكتمال التنظيم، واستقرار العمل لتنفيذ استراتيجية الدولة في الدفاع، لكنها في وقتنا الراهن الذي يتطلب تدخل المقرات الأعلى بكافة التفاصيل حتى التعبوية منها، أصبحت فلسفة بحاجة إلى أشخاص بمواصفات خاصة ومعرفة واسعة ووطنية أصلية لتطبيقها.

4. إن الفساد بأشكاله المتعددة، موجود في هيكل الوزارة والجيش، بشكل أثر سلبا على الوضع الإداري، والفنى والقدرة القتالية، وأخر من عملية الجسم في ساحة المعركة، لصالح أمن واستقرار البلد.

5. تحصل خروق أمنية في الجيش وعموم المؤسسة العسكرية، واضحة المعالم تهدد أمن الأفراد، والمواد، والمنشآت وكذلك إدارة عمليات القتال على كافة المستويات تتمثل بعض جوانبها في الآتي:

أ. قسم من الضباط وضباط الصف "قلة" تسللوا إلى المؤسسة الجديدة من بقايا الجيش السابق، وهم مستمرين بالعمل في تنظيمات البعث المنحل.

ب. التوارد الملحوظ لبعض المحسوبين على قوى سياسية تتعارض مواقفها مع الحكم الجديد استراتيجيا، وأخرى تصطدم به آنبا.

ج. استخبارات أجنبية وجدت لها مواطن قدم في العراق من خلال المؤسسة العسكرية.

د. السلوك العشائري والمذهبى للمتطوعين، يضع العشيرة في موقف التدخل، والتهديد عند تعرض مصالحها وأبنائها إلى الخطر، بدلا من الدعم الذي يفترض أن يكون موجودا.

6. يوجد قدر كبير من اليأس والإعياء، والقلق الانفعالي في صفوف الجيش وعوم وحداته المقاتلة والساندة والخدمية نتيجة الآتي:

- أ. خسارة معارك عدّة مع العدو الإرهابي.
- ب. استمرار التوتر والعيش تحت ضغوط القتال النفسية.
- ج. الشعور بعدم القدرة على تجاوز الخلل.
- د. قلة الامرين الذين يمثلون سلوك القدوة لمنتسبيهم.
- هـ. الانعكاسات السلبية للعملية السياسية، والإدارة العليا للدولة والمجتمع، على مشاعر ومعنويات المنتسبين.

7. إنها مشاعر ومعاناة نفسية أثرت سلباً على مستوى الأداء والإنجاز، اللذان يمكن تقييمهما بشكل عام دون حدود المطلوب للتعامل مع المرحلة الحرجية.

8. تدني مستوى المعنويات، والدافعية للعمل ذاتياً، وبطئ في تنفيذ الأوامر حد الشعور بالملل، والتردد في بعض الأحيان ليس على مستوى المفاصيل القيادية العليا في الجيش ودوائر الوزارة فقط، بل وامتدت مؤشراته إلى الوحدات، والقيادات التي تشتراك في القتال ضد الإرهاب.

9. المكان الحالي لإسكان الوزارة، وقيادة الجيش غير مناسب ولا يلائم طبيعة عملهما، والمهام المكلفين بها حالياً ومستقبلاً.

10. يوجد قصور واضح في مسائل إعداد الضباط لشغل المناصب القيادية، وخطأ في الترقیات بل وتجاوز على ضوابطها من حيث الملائمة وتيسير الملاك تسبب في ترهيل بالرتب العليا وتجاوزات على المعايير القيمية العسكرية وأدى في المحصلة النهائية إلى

إقلال من قيمة الرتبة العسكرية والدفع باتجاه إساءة استخدامها من قبل الكثيرين.

11. تسلل إلى الجيش العراقي أشخاص ذوي تحصيل دراسي منخفض، منحوا رتبة عسكرية بالواسطة، أو عن طريق الدمج، عجزت الوزارة طوال السنوات الماضية عن التعامل مع موضوعهم من جوانب التأهيل والتطوير، أو التقادع لعدم الملائمة. هذا وإذا ما أضيفت إلى حالهم أوامر الترقيات السريعة، والمفاجئة ومدفوعة الثمن من قبل مكتب القائد العام، وبعض الوزراء لقسم من الأقرباء، والمقربين خارج الضوابط العسكرية يصبح من الواضح القول:

أ. أن هيبة الجيش، والضباط العراقي قد تدنت بمستوى لا يتلائم، والطلب منه أن يكون مقاتلاً من أجل الوطن بدوافع ذاتية.

ب. نظرة المواطن العراقي إلى العسكري نظرة بعضها سلبي، فيها قدر من اقلال القيمة.

ج. نظرة الجيوش الأخرى للجيش العراقي فيها قدر من الشك بقدراته القتالية.

12. إنها معلم خلل في الوقت الحاضر يحتاج إصلاحها إلى جهد كبير، من لدن القائد العام ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش للتعامل مع بعض جوانبها، خاصة ما يتعلق بالترهل الرتبي والترقية والتعيين. وغيرها.

13. أسس بعض الضباط الآتين عن طريق الدمج، والمنتسبين إلى أحزاب دينية متنفذة مراكز قوى في الجيش بات الضباط والمراتب يخافونها، وبات بعضهم يستغل هذا الخوف لمصالحه الخاصة، الأمر

الذي يشكل وجودها خرقاً أمنياً، ومجلاً للتوتر ، والاستنراف المعنوي والنفسي.

14. إن استخدام الجيش في القتال الداخلي بالضد من الإرهاب، والأعمال العسكرية المضادة للدولة وإن جاء تحت بند الضرورة الحتمية، لكنه عمل يتنافى ومهامه الاستراتيجية في القتال الداعي عن الوطن، وهو استخدام حول بعض وحدات الجيش إلى نوع من الشرطة بمعنيات هابطة، واستعدادات قتالية متدنية، مما يحتم وجود برامج إعادة تأهيل نفسي لكل المنتسبين، في الوحدات العسكرية مع كل فرصة راحة، وإعادة تنظيم.

15. إن عدم وجود إدارة نفسية متخصصة، وعدم وجود إدارة معنوية كفؤة في الجيش أدى إلى شيوخ الاجتهداد من قبل الأمراء والضباط، في التعامل مع المشاكل والظواهر السلبية بضوء معنياتهم، وحالتهم النفسية غير المستقرة في بعض الأحيان، وأدى أيضاً إلى انتشار الإشاعات، والأفكار، وتوجهات الحرب النفسية المعادية، وفاعليتها في احداث انكسارات معنوية في ساحة المعركة، كما حصل في معركة الموصل ومن بعدها في صلاح الدين والرمادي.

16. إن التقييدات الدولية على التسليح، والخطط المرتبكة بشأنه قللت من إمكانية تهيئة الجيش، لأن يكون قوة ردع حاسمة في ساحة قتال داخلية معقدة، وأفقدته جزء من هيبته المفترض أن تكون موجودة في الشارع وبين المنتسبين.

17. إن سلوك البعض من الضباط القيادة والأمراء، ورؤساء الدوائر، والمديريات تؤشر وجود:

- أ. عدم تجانس في معايير الوطنية الازمة لتنفيذ بعض أوامر القتال الصعبة.
- ب. نهج بالتسويف وعدم تحمل المسؤولية في اصدار الأوامر واتخاذ القرارات.
- ج. سعي للعمل تحت ما يسمى بإسقاط الفروض، أو شطب الأيام بانتظار الراتب آخر الشهر.
18. إن عمليات الاغتيال المنظم للقاده، والمسؤولين، والمنتسبيين في الجيش والوزارة (2005 – 2008) وأقل منها بكثير بعد ذلك التاريخ، دون تمكّن جهاز الاستخبارات والأمن من تأمين الحماية، والمعلومات الازمة لتفادي الخطر جعل المنتسبين يعيشون تحت ضغط التهديد المستمر، واصابة العديد منهم بعقابيل ما بعد الصدمة (PTSD) التي تفضي إلى الشعور بالتعب، وضعف التركيز، وعدم الميل إلى المجازفة، وتدني الأداء، والمعنيات.
19. قبول القيادة السياسية العليا للقوات المسلحة "القائد العام" في إطار الادارة المباشرة لها "القوات المسلحة" توجهات التجاوز المتكرر على سلسلة المراجع، اذ باتت تقرب ضباط، وتقبل تقاريرهم المرفوعة اليها واتصالاتهم المباشرة بها، دون المرور بمفاصل الوزير ورئيس الأركان كمفاصل قيادية مهمة. انه قبول في الوقت الذي تسبب في إيجاد خلل، بمنظومة القيادة والسيطرة، وقطعوا في سلسلة المراجع كون الآتي:
- أ. ولاءات مغلفة يحسب بعضها على القائد العام، والى حزبه في بعض الأحيان، تدفع آخرين محسوبين على أحزاب أخرى

لصياغة ولاءات لها، وهكذا باتت التكتلات يمكن تلمسها بعيون البحث النفسي البسيط.

ب. استقواء بالأعلى يستخدم للضغط على الأدنى، خارج سياقات التعامل العسكري الصحيح.

ج. خشية وخوف لدى المنتسبين، بينهم الضباط بكافة الرتب، من أصحاب الولاءات وجماعة التكتلات، أخل بالضبط وقوض معايير القيادة، وقلل من الإرادة وشوه الروح المهنية العسكرية.

د. شجع البعض من الوصoliين والانتهازيين على ادامة التواصل معها، أي القيادة العليا، حتى باتت هي منشغلة، وساعية إلى فرض حلول بعضها، لا يتلائم مع الواقع وباتت المستويات الأدنى في سلم الإدارة عاتبة أحياناً، وعدائية وكذلك غير مكررة أحياناً أخرى.

هـ. خلق شعور متباين بين الضباط بعدم جدية القيادة السياسية العليا في اصلاح الخل، والتخلص من بعض الظواهر والآفات المخلة، مثل المحسوبية والفساد والانحياز المذهبي، مما جعل المستويات القيادية الميدانية خاصة، أقرب إلى المشلولة، الضعيفة، غير المبادرة.

20. ان الترقيات التي حصلت والمناصب التي أسدت في السنوات الأخيرة كانت قد اقتصرت في معظمها على مكون واحد من الشعب العراقي، نتيجة التوسط والعلاقات وأمور السياسة، وهذا واقع حال دفع القلة الموجودين من المكونات الأخرى، إلى أن يكونون منتقدين، ومنعزلين يعدون الأيام دون التفاعل مع مستلزمات

المنصب، والمكان الذي يشغلونه، ودفع الدول ودوائر الحرب النفسية
المعادية الى استغلالها في الآتي:

- أ. استثارة العداء بالضد من الحكم والعملية السياسية.
- ب. تحطيم معنويات المقاتلين في الميدان.
- ج. تشويه سمعة الجيش ووضعه في دائرة الاتهام.
- د. تقوية الحواضن السنوية لوقف الضد من الجيش في مناطقهم.
- هـ. حشد التأييد الشعبي المحلي للإرهابيين في المناطق السنوية.
- و. التجنيد الاستخباري للمنتسبين.
- زـ. تحطيم الإرادة والدافعية في القتال.

21. لقد بلعت الأجهزة الأمنية والاستخبارية طعم الحرب النفسية المعادية، بمادته ذات الصلة بالطائفية، وبسببها اتجهت صوب الشك في ولاء الضباط والمراتب من غير الطائفة الشيعية، واتخذت بعض الإجراءات الخاصة بالنقل إلى مناصب أخرى، وافراغ المؤسسات الاستخبارية والأماكن المهمة من أبناء السنة، وقلصت المناصب الممنوحة لهم والدورات التي يوفدون إليها، بدعوى الشك بالولاء والإخلاص، وهذا وضع المؤسسة العسكرية في حالة الحرج من جانبيين أوله العراقي السنوي، وثانيه العربي السنوي المحيط بالعراق. وتسبب في اتهامها بالانحياز على المستوى الدولي.

22. إن نظرة العسكر التي تغيرت عن أنفسهم وعن واقع عيشهم، وارتباطهم بالوطن والحكومة أثرت سلباً على أدائهم في العمل، وإخلاصهم لإنجازه حتى أضحت العسكرية العراقية في بعض

جوانبها، توجها لإشباع رغبات المنتسبين من الناحية المادية، ووجوداً للتعامل مع حاجات العيش الآنية.

23. هناك خرق واضح لحيادية الجيش من قبل غالبية الكتل والأحزاب، بمستوى قد يتسبب في حصول مشاكل تصارع للمصالح الحزبية، داخل المؤسسة العسكرية والجيش مستقبلاً، وهي أي الحيادية مسألة صعبة في ظروف العراق الحالية، التي لم يتخلص فيها بعض السياسيين من أفكارهم المضادة للعسكر، ولم يتخلص البعض من العسكريين من أمجاد خوضهم غمار السياسة، لكنها ممكنة إذا ما أرادت الحكومة، وسعت إلى أن تكون.

24. إن مشاكل الانحياز، أو عدم الحيادية الوطنية، جاء بعضها من رغبة الأحزاب في الاستقواء بالجيش، وجاء بعضها الآخر من الفهم الخاطئ للديمقراطية، إذ أنه وفي ظل هذا الفهم والتمهيد لتطبيقه، كان العسكر الحلقة الأخطر في التعامل، لأنهم وعبر كل الأزمات والمجتمعات يبقون أداة الحكومة في تطبيق بعض جوانب السياسة، وبسببها يتأثرون بطبيعة إدارة الدولة للعملية السياسية، لأنهم يتلمسون بحسهم العالي تلك الطبيعة، منذ اللحظات الأولى لاستلامهم أوامرها في التعامل مع الأهداف، التي حددت لهم في الدستور، أو تلك التي يكلفون بها للضرورات الأمنية، وتبعاً لتطور الأحداث، وعلى هذا الأساس يقع عبئ حيادية الجيش، وابتعاده عن السياسة والتدخل في شؤون الدولة، وزيادة مستويات وطنية منتببيه، والالتزام بالعراقية الأصلية على الحكومة المركزية التي تدير عملية تأثره بأوامرها الصريحة، وعدالتها في إدارة المجتمع، ونواياها للتعامل الصحيح معه، وهو عبئ يمكن أن تخرجه الحكومة

كنهج تفكير، وتعتممه من خلال الوصايا، والتعليمات، والأوامر التي أعتاد العسكر سرعة ودقة تنفيذها، ويمكن أن تثبته من خلال القدوة في السلوك الذي يتأثر به الآخرين بسرعة. على هذا يمكن القول إن المشكلة الأولى في علاقة العسكر بالحكومة، ومديات التزامهم بأوامرهما، والدافع عن وجودها بحيادية مهنية، تكمن في نظرة الحكومة لجيشهما، ومدى التزامها بدعمه فعلياً، بعيداً عن الشعارات والمبررات، واحتمالات الانحراف عن النهج المطلوب، وفي مثل ظروف العراق ينبغي أن تكون البداية في إيجاد علاقة بين الحكومة والجيش ذات طابع مهني تتمثل في أن تأمره لتأدية المهام، وتراقب مدى التزامه بتأديتها وتحاسبه بشدة عن أوجه القصور التي تحصل أثناء التأدية والتنفيذ.

25. إن الثغرات والهناك التي وجدت في التنظيم، والعمل والإدارة للجيش والمؤسسة العسكرية، منذ الشروع بعملية إعادة التشكيل، وحتى الوقت الحاضر جعلت الجيش:

أ. ضعيف. لا يمكن أن يلبي الحاجة إلى إنتاج وتطوير القدرة القتالية، والتفوق الحاسم على العدو والى تأمين الردع.

ب. واهن. لا يمكن أن يؤمن تنفيذاً مقبولاً للمهام التي وضعتها الحكومة، وتنقضيها مستلزمات القتال، ولا يمكنه صياغة وتعبير وتنفيذ الأوامر اللازمة لإدارة القتال.

ج. هش. لا يمكن أن تعين سياقاته، وضوابطه على تنفيذ خططه في الضبط، والسيطرة والقتال.

د. بطيء في الحركة ورد الفعل، متعب، أو في بعض مفاصله كسول غير قادر على الاستجابة الملائمة للقتال وإعادة التنظيم.

هـ. قلق، متوجس، لا تتحمل غالبية مفاصله المسؤلية الازمة، لإصدار القرارات وتنفيذها بالوقت المناسب.

26. بسبب التشتت وضياع المركزية، والتدخل الحاصل في القيادة والسيطرة، بقي المقر الأعلى في الجيش والوزارة بحاجة إلى هيئات ركن مهنية كفوءة مخلصة نشطة، شجاعة، مبادرة، تأخذ على عاتقها إعادة النظر بالواقع وضبط جوانبه المتعددة، وإدامة التطوير والبحث على اكتساب الخبرات الملائمة.

27. ان المعرفة العسكرية في عموم الجيش تعد بسيطة، وغير كافية لتكوين قدرة قتالية فاعلة، وغير كافية أيضاً، لمعالجة أوجه القصور الفنية والمهنية، كما ان المعارف المكملة لها "العسكرية"، مثل النفسية والاجتماعية، تعد شحيحة أو غير موجودة، جعلت القيادات العسكرية وهيئات الركن غير قادرة على تكوين رؤية صحيحة لما يدور داخل المؤسسة وخارجها من هنات واضطرابات نفسية وقصور في الأداء بسبب الحالة النفسية المعنوية.

28. ان الحالة غير الطبيعية في الجيش، تأهيلأ وأداءً ووطنية وتعاملاً كونت اضطراب في منظومة التحسس والادراك، اذ أصبح المعنيين في الجيش يعيشون وسط الخطأ، دون أن يحسوا آثاره وان أحسوا بعض من آثاره، لا يتحركوا لاتخاذ الاجراء المناسب وكأنهم لا يدركون التبعات.

29. ان تراكم ما مذكور من أخطاء ونقاط ضعف في بنية الجيش، لفترة زمنية تعد طويلة في ظل حرب قاسية وطويلة، كونت إرادة قتال ضعيفة، وحياة عسكري ضعيف أيضاً، تعود بسببه العسكريون قبول الهزيمة.

30. ان نظرة السياسة الى الجيش، نظرة قديمة لم تتغير على الرغم من خوضه الحرب دفاعاً عن السياسة، وكانت النظرة فيها قدر من العتب المغلق بالدونية مما قلل من القيمة الإنسانية للمقاتل بنظر السياسة، وفي داخل المقاتل عن نفسه، وبالمستوى الذي قبل الهروب من ساحة المعركة من دون الشعور بالخجل المهني، ومن دون تأييب من الضمير المهني.

31. ان وضع الجيش الحالي، وضع مرتكب وخطير، يعكس صورة طبق الأصل لوضع السياسة ولو بصيغ أخرى، يصعب إصلاحه، اذا ما تصلح السياسة وتعيد النظر في حساباتها وأساليب تعاملها مع الجيش كمؤسسة وطنية.

32. إن الاستنتاجات التي وردت في أعلاه، والتي تعبّر عن الجانب السلبي لا تعني بطبيعة الحال عدم وجود الإيجاب في هذه المسيرة القتالية الطويلة بالضبط من قوى الإرهاب الشرسة، بمستوى من الأداء بعضه كان مقبولاً، في ظروف العراق الحالية وبمقاييس الوضع الراهن، وعدم ذكرها في هذه الدراسة يأتي منسجماً وطبيعة الغاية التي حددت، والتي تتأمن فقط من خلال المناقشة التحليلية، لأوجه السلب والقصور التي تقود الحكومة والقيادة العليا للجيش الساعين إلى الاصلاح، والتصحيح نحو

أهدافهم في إعادة بناء الجيش العراقي من جديد، جيشاً وطنياً قادراً على الدفاع عن أرض، وشعب العراق بكفاءة واقتدار.

الفصل السادس

النوصيات

إن وزارة الدفاع بإداراتها المتتالية قد حققت غير القليل على طريق إعادة البناء الهيكلي والعسكري لدوائرها ومؤسساتها، ورئاسة أركان الجيش قد سعت جاهدة من جانبها لتحقيق النجاح في الميدان القتالي، وفي إعادة بناء التشكيلات والوحدات، وإن لم تتحمل المسؤولية القيادية في شأنها، وهما مستمران في محاولاتهما، تعزيز معالم التقوية والتطویر، إلا أن مستوى التخريب الحاصل في البنية التحتية للمؤسسة العسكرية، وواقع الحرب متعددة الأشكال، والروتين في عمل دوائرهما، وقلة الخبرة، والإعياء الوظيفي لبعض مفاصيلهما القيادية، والخدمية أعادت جميعها العديد من الخطط، باتجاه الإصلاح المطلوب، حتى أصبح هذا الإصلاح من الجسامه حداً، يتطلب فيه تدخل جهد الدولة لدعم، وجود جيش وطني حيادي، قادر على تأمين الردع المطلوب داخلياً وخارجياً.

إن عوامل الخلل، والتقصير التي وردت في عناوين الدراسة هي في الواقع بمستوى من التشعب، والتعقيد الذي يتطلب التدقيق بكافة جوانبها، وتأسيساً على ما ورد في أعلاه من إيضاحات، واستنتاجات يمكن اقتراح التوصيات تبعاً للمجالات وكما يأتي:

الادارة العامة

1. أن تأخذ الحكومة الحالية على عاتقها التوجّه في إقرار التعدد لمصادر التسلیح، بغية الخروج من سطوة التحدیدات الغربية التي فرضت على العراق.
2. إقرار قوانین صارمة للخدمة والتقاعد العسكري، لا تسمح للمنتسب بترك خدمته من طرف واحد متى يشاء، وتحاسب بشدة من يترك خدمته غائباً من وحده أو متربّاً من أرض المعركة،

على أن يأخذ المشرع متغير الحرب والقتال بنظر الاعتبار لتشديد العقوبة.

3. انهاء حالة الترهل الرتبي من خلال الآتي:
 - أ. إبقاء ضابط واحد برتبة فريق أول هو رئيس أركان الجيش.
 - ب. إبقاء عدد قليل من الضباط برتبة فريق هم معاونو رئيس الأركان حصراً واحالة الباقين على التقاعد.
 - ج. اصدار جدولين للإحالة على التقاعد، يعقبان جدولى الترقية في تموز و كانون.
 - د. عدم جواز منح الرتب والترقيات الطارئة "خارج الضوابط" والحد منها بقانون. والتقييد بموضوعها في جدولين سنويان.
 - هـ. سن ضوابط بعدم ابقاء الضابط في المنصب أكثر من أربع سنوات قابلة للتمديد سنه واحده لا غير.
 - وـ. اجراء التصفية الكاملة للضباط والمراتب والمدنيين الموجودين بأمره (المديرية العامة لشؤون المحاربين) عدا المسؤولين بقانون الفصل السياسي، بعد أن أصبحت مستودعاً للعسكريين العاطلين.
4. اكمال ترميم ثكنة الوزارة القديمة، والانتقال إليها خاصة وإن ثكنتها تعد أحد المعالم الوطنية التي سيعزز السكن فيها "رغم المجازفة الأمنية" صورة الجيش الجديد، في العقل العراقي.
5. إعادة النظر بموضوع الضباط الدمج، والمفصولين السياسيين وفقاً لمعايير بينها:

- أ. استمرار عمل خريجي الكليات الحقيقيين.
- ب. إحالة كبار السن على التقاعد.
- ج. تحويل الشباب غير الخريجين إلى وظائف مدنية.
- 6. إيجاد مراكز بحث وتطوير في مفاسل الجيش.

التنظيم

- 7. قيام كافة الدوائر، والمديريات في رئاسة أركان الجيش ووزارة الدفاع بتثبيت واجباتها، وسياسات عملها، وتحديد الدرجات الوظيفية لكل عنوان في محيطها، على أن تجري المتابعة من قبل الدائرة المعنية بالتنظيم، وكذلك من دائرة التفتيش العسكري.
- 8. السعي إلى تصحيح واقع التجربة التنظيمية المعمول بها حالياً، وفقاً لخطوات تدرج باتجاه تحقيق الآتي:
 - أ. إيقاف التداعي الحاصل في العملية التنظيمية "قرار".
 - ب. تشخيص الخلل الحاصل "دراسة وبحث".
 - ج. الشروع بالإصلاح على، وفق مبادئ التنظيم "خطط".
- 9. استثمار التوجه لتشكيل حرس وطني في المحافظات لإعادة النظر بالتدريب لوحدات الجيش من خلال سحب فرقة، أو لواء لعدة أشهر، تكمل تدريبها وتجهيزها وتدرج لاحقاً بالمعركة.
- 10. الالتزام بضوابط (عسكرية نفسية) لاختيار القادة، والأمراء بخصائص مهنية صارمة.
- 11. مؤسسة القوات المسلحة بخطوات بينها:
 - أ. الالتزام بالعمل القيادي الهرمي (سلسلة مراجع دقيقة).

ب. ايصال مهمة القيادة الميدانية الى عسكريين أكفاء، وانهاء توجهات القيادة والإدارة على أساس الفزع.

12. الشروع بتنفيذ برنامج توصيف المناصب العسكرية لكافحة المستويات.

13. دمج الدوائر الموجودة في الوزارة مع نظيرتها في رئاسة أركان الجيش والتي تكون اختصاصاتها متشابهة.

14. التأكيد على المؤسسات التدريبية بضرورة الاهتمام بالكادر التدريبي، وانتخابه على وفق ضوابط صارمة.

15. العودة الى السياقات العسكرية السابقة، والعمل على أن تكون وزارة الدفاع جهة تنفيذ سياسة الدولة الداعية، ورئاسة أركان الجيش تقود الجهد العسكري القتالي.

الحيادية الوطنية

16. عزل المؤسسة العسكرية تماما عن تأثيرات السياسية، وذلك من خلال:

أ. تشريع قانون، لا يسمح لمنتسبي القوات المسلحة المستمرین بالخدمة المشاركة في الانتخابات.

ب. تشكيل هيئة مؤقتة بالوزارة مناصرة لما موجود في رئاسة الوزراء للنظر في التوازن القومي والمذهبي للمنتسبيين.

ج. متابعة الوضع السياسي العام، ومنع الضباط من تأمين الاتصال الحزبي "المنظم" بالحركات والكتل التي رشحتهم الى الخدمة بالجيش وفقا لقانون الدمج.

17. عدم تسبيس أي منصب من المناصب العسكرية، والمدنية الموجودة في الوزارة ورئاسة الأركان باستثناء منصب الوزير.

18. اختيار قادة للفرق والتشكيلات في المناطق الساخنة من بين أبنائها.

19. تعزيز حيادية الجيش من خلال الآتي:

أ. العمل على تكوين عقيدة عسكرية عراقية (داعية) تأخذ بنظر الاعتبار، وضع العراق بطبعته الداخلية متعددة القوميات والطوائف، وظروفه الخارجية كبلد محيطة العربي، والإسلامي متعدد مذهبياً وقومياً، على أن ترتكز هذه العقيدة على مهام الجيش، تبعده عن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وتبرز دوره في الدفاع عن حدود العراق وأمنه الخارجي، وأن يبدأ تدريس هذه العقيدة بتفاصيلها في الكليات العسكرية، والأركان بشكل مركز.

ب. إرساء قواعد علاقة واضحة المعالم للجيش بالحكومة بعيداً عن التسييس، وفي هذه العلاقة تثبتُ صلاحيات استنفاره، والقرار على إدخاله الحرب، والحركات التي وردت في مواد الدستور.

ج. أن يكون وزير الدفاع من الشخصيات المستقلة، وإذا لزم الأمر باستئزار شخصية حزبية لابد وأن يلزم بالاستقالة من الحزب، أو الحركة التي ينتمي إليها طوال فترة ادارته للوزارة وفقاً لقانون يشرع.

20. التركيز على أن تكون حيادية الجيش مطلباً وطنياً، يمكن تطبيقها من خلال الآتي:

أ. تشريع قانون يؤكد حيادية الجيش، ويحميه من التدخل السياسي.

بـ. إعادة التأكيد في التعميمات، والنشرات العسكرية، والأوامر بمنع اشتغال العسكر المستمرین بالخدمة في العمل السياسي، ومن يثبت العكس يحال إلى القضاء، على أن تتبع المديرية العامة للاستخبارات والأمن ذلك بدقة.

21. التدرج في إسناد مناصب القيادة، والركن إلى مهنيين مستقلين (جهد الإمكان) ومن المشهود لهم بالكفاءة، والوطنية، والإخلاص.

22. أن يكون القبول في الكليات، والمعاهد العسكرية في هذه الفترة، والمستقبل القريب على أساس النسبة السكانية للمحافظات، ويستبعد الأساس الطائفي والقومي، على أن يعاد النظر بهذا الترتيب بعد فترة من الاستقرار، ليتم القياس على أساس الرغبة والكفاءة، والوطنية، ومستوى الذكاء، والصحة البدنية والنفسية، ويمكن الاستفادة من تجربة وزارة الداخلية في هذا المجال.

23. الشروع بإعداد دراسات، وتصورات لكيفية تخلص الجيش من عبئ الانحياز السياسي والطائفي الذي استشرى في كافة جوانبه، وبأقل ما يمكن من الخسائر.

24. الشروع بحملة توعية في عموم الجيش، والمؤسسة العسكرية تحذر من أخطار الانحياز الطائفي، والقومي العنصري.

الجانب النفسي المعنوي

25. إعادة تنظيم مديرية الاعلام والتوجيه المعنوي لتكون بمستوى مديرية عامة للتوجيه المعنوي والخدمات النفسية، تأخذ على عاتقها رفع المعنويات وتعزيز المشاعر الوطنية.

26. قيام وزارة الدفاع بوضع خطة لإعادة ترميم المعنويات، والخلص من حالة الانكسار النفسي وإعادة الثقة بالنفس والمنتب من قبل العراقيين.
27. العمل على تكوين قناعات ومحتوى أفكار، لدى المنتسبين تنسمج والمهام الوطنية لمكافحة الإرهاب.
28. عدم السماح بممارسة الشعائر الدينية داخل الثكنات العسكرية، ومنع استخدام العجلات العسكرية لغير الأغراض العسكرية.
29. إيجاد تشكيل للحرب النفسية (عمليات نفسية/استخبارات نفسية) في المؤسسة العسكرية، والجيش تنسق مع الجهد النفسي في الأجهزة الأخرى (وزارة الداخلية والمخابرات والأمن الوطني) لتصب جميعها في جهد نفسي قريب من سلطة اصدار القرار.
30. التوقف عن منح المكرمات التفضيلية للضباط القيادة.
31. تعين إدارة مهنية كفوءة للتوجيه المعنوي، تشرع في اعداد خطط التحسين النفسي والحماية من الحرب النفسية المعادية، وتحيط وتنفيذ مثلاً اتجاه العدو في ميدان القتال.
32. قيام رئاسة أركان الجيش بوضع سياسات عسكرية ترفيهية، داعمة للمعنويات، التي شهدت هبوطاً حاداً بين المنتسبين بكافة المستويات.
33. اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة الهيبة، والكرامة، والوطنية إلى الجيش العراقي، بخطوات تعبوية تنسقها قيادة الجيش، مع بعض الاختصاصيين، والباحثين العسكريين، وأخرى استراتيجية تقتربها الوزارة على الحكومة، التي تنفذ بعض بنودها، ويمكن

الشرع ببعض خطواتها الممكنة من قبل القائد العام للقوات المسلحة من خلال:

أ. بقاء القائد العام في موقعه القيادي بمنزلة، فيها المسافة النفسية بينه وبين العسكريين بعيدة نسبياً بحيث تؤمن له وللجيش وضعها مهنياً يتأسس على الآتي:

أولاً. عدم التدخل بشؤونهم المهنية.

ثانياً. عدم تحمل أخطائهم القتالية والأمنية.

ب. بمنع القريبين من طاقم القائد العام من التدخل في شؤون العسكرية واستغلالهم لأي غرض كان.

ج. مراقبة الجيش وعموم المؤسسة العسكرية عن بعد، بعيون حيادية ثاقبة.

د. عدم التهاون مع التجاوز والخطأ.

34. تأمين بعض المزايا التي يستحقها العسكريون، كمكافأة تقدمها كل الجيوش نضير العيش تحت ضغوط القتال والمجازفة بالحياة.

الاستخبارات والأمن

35. البدء تدريجياً بتنظيف الجيش من الخلايا الحزبية، وبؤر النفوذ السياسي.

36. إعادة النظر في إدارة السجون الخاصة بالاستخبارات، ومراقبتها أمنياً وانسانياً.

37. تقديم المفسدين والمرتشين والمقصرين، والمعنيين بنكسة الموصل إلى المحاكم دون تهاون.

38. عدم اسناد مناصب عسكرية/ أمنية عليا لأقرباء القائد العام/ وزير الدفاع.
39. اعتماد الكفاءة المهنية أساسا في التقييم، واسناد المناصب، واسقاط فلسفة الولاء الانتهازي، واعتماد التدرج الوظيفي المهني.
40. السعي لإقامة مشاريع تعاون عسكري، مع جميع دول الجوار، دون تفريق باستثمار التهديد القائم للإرهاب.
41. دعم الأجهزة الاستخبارية، ومنتسبيها ماديا ومحاسبتهم بشدة سلوكيا.
42. إعادة النظر بموضوع الجهد الاستخباري في المؤسسة العسكرية، وذلك بدمج مديرية الاستخبارات العسكرية مع المديرية العامة للاستخبارات والأمن، في تنظيم واحد تمتد فيه المسؤوليات والخصصات إلى مستوى الوحدات.
43. جعل الأمن والسلاح بيد الدولة (التخلص سريعا من ارث الميليشيات).
44. إعادة النظر بأسلوب إدارة أمن الشارع (نظام السيطرات)، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تقليل عدد السيطرات العسكرية الثابتة في بغداد، والاستعاضة عنها بالمتحركة.
45. الابتعاد بوضع معايير للتوظيف الأمني الاستخباري.
46. التوازن المذهبي والقومي والطائفي والمناطقي في جميع الأجهزة الاستخبارية.
47. عدم ايكال مناصب استخبارية عليا لمن منح رتبة عسكرية عن طريق الدمج أو الفصل السياسي، الا عبر التدرج المهني.

48. فتح معهد للدراسات الأمنية والاستخبارية قابل للتطوير حسب الحاجة.

49. تحديد مهلة زمنية للبت بقضايا الموقوفين في الأجهزة الاستخبارية، وضرورة الالتزام بعدم التوقيف دون توفر الأدلة.

50. الاليعاز الى الأجهزة الاستخبارية بضرورة وضع خطة استخبارية سنوية، تقوم الوزارة بمراقبة التنفيذ دون التدخل بالتفاصيل.

51. إعطاء مرونة أكثر للاستخبارات في قضايا الصرف الخاص بالجهد الاستخباري والتجنيد.

52. تنظيم تعاون استخباري مع دول الجوار، والدول الاوربية، لتحقيق تحصيل أفضل للاستخبارات عن الإرهاب.

الحرب النفسية

53. انشاء تنظيم فاعل لادارة الحرب النفسية على مستوى الدولة العراقية، يرتبط برئيس الحكومة مباشرة، وبقدرات مالية وعلمية تمكّنه من تنفيذ خطط الحكومة في تحليل وإدارة الصراع، وتزويدها بالمشورة النفسية الالزمة التي تعينها على إدارة الدولة والمجتمع بأقل ما يمكن من الخسائر.

54. الشروع من الآن برصد ودراسة مشاكل ما بعد الحرب، سواء منها التي ظهرت الآن والتي ستظهر مستقبلاً، بالاستفادة من تجارب الدول والشعوب التي خاضت حروب طويلة.

55. تبني مشروع تهيئة كادر نفسي متخصص في العمليات النفسية.

الخاتمة

1. إن الوضع الذي تطور في العراق، إلى مستوى استخدام السلاح بالضد من الدولة، كان بسبب عدم تأمين الردع النفسي الكافي، مع بدايات التغيير، وكان الجيش أحد أدوات الردع، التي زجت وحداته بمعارك وهي ما زالت في بداية التشكيل، وغير مؤهلة فنياً ومهنياً، رافقها أو تزامن معها عديد من أوجه القصور، في الإدارة والتخطيط حيث لم يعار الجيش الجديد أي اهتمام، ولم يغير قادته موضوع الخبرة، والكفاءة في إشغال المناصب المهمة الاهتمام، ووقف الكبار أمام الفساد، ورواسبه التي انتقلت من الماضي إلى الحاضر دون أي اهتمام، كما ان التردي في بعض جوانب الحياة دفع العسكريين، إلى العودة في بعض المواقف إلى سلوك العشيرة، والمنطقة في التعامل مع مفردات الإدارة والقتال، وسكت بعضهم عن الخطأ، أو تغاضي عن السلب الذي فتك بالمؤسسة العسكرية والجيش، ووسط هذا الفتاك:

- أ. بيعت مناصب قيادية.
- ب. تم الاتجار بذخاء المقاتلين.
- ج. قبل الضباط استلام رواتب بعض منتسبيهم لقاء عدم انتظام دوامهم.
- د. انحاز البعض من الضباط القادة مذهبياً، للحفاظ على مواقعهم وحماية أنفسهم ففتحوا لهم بأنفسهم أبواب النقد والاتهام للحكومة على المستويين المحلي والدولي.

٥. تم التعامل مع قوانين المساعدة والعدالة، بانحياز حتى تجزأ الولاء المهني إلى مجتمع من القادة تغالي بالولاء الانتهاري، ومجتمع آخر تغالي بالحق المنشور.

٦. ان أوجه القصور المذكورة وغيرها مهدت من خلال عملية التفاعل إلى حدوث قدر لا يستهان به من الفوضى، والاضطراب في القيادة والسيطرة، والتلاؤ في تنفيذ المهام، ستبقى آثارها خطراً، إذ لم يتم الالتفات إليها والتعامل السريع معها، من قيادة مهنية مخلصة لوزارة الدفاع ورئاسة الأركان، ومن قادة يتم اختيارهم أكفاء، يتحملون المسؤولية، قادرين على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وحازمين في تطبيقه ومتابعة التطبيق.

٧. إن الجيش كمؤسسة اجتماعية، يختلف عينياً عن باقي مؤسسات الدولة من حيث الانضباط، وتقبل العيش تحت الخطورة، والضغوط شبه المستمرة، لكنه أحد تلك المؤسسات التي تؤثر وتأثر بما يحيط بها، وبحركة الحكومة للتطوير والإصلاح، عليه يكون من الأجدى التركيز على مساعدته بكل السبل المتاحة، سعياً إلى إكمال تهيئته عموداً من أعمدة الاستقرار، والدفاع عن العراق وطننا آمناً في وقتنا الراهن، وفي المستقبل البعيد.

الإصلاح والترميم

٨. يختلط في مخيلة العراقيين عسكريين، ومدنيين في الوقت الراهن مفهوم الجيش المنكسر، حتى أصبح اللفظ مثيراً للاستغراب، أو عدم القبول للمتقين أحياناً، وخاصة عندما يقارنوا بعض جوانب القوة، والضبط، بين الجيش السابق، وبين الجيش الحالي، فتكون المقارنة في الظروف الحالية حيث الشد والتوتر، ومصاعب الجسم، وسعة

الفساد في غير صالح هذا الجيش "الحالي"، مما يتطلب أن تفهم الوزارة، والقيادات العسكرية الميدانية تباعاً هذا الواقع، ويعملوا على وفق خطط نفسية عسكرية، محددة على إزالته من حيز التفكير بالتركيز على الدعم الوطني، ومشاريع إعادة الثقة وتبديل القيادات الحالية، وعمل الاستعراضات، والاحتفالات التي تقرب الجيش مؤسسة وطنية من الشعب الذي يمنح وحده شهادة الوطنية بتقدير.

5. إن عملية التصليح وإعادة الترميم المطلوبة للمؤسسة العسكرية، وجيشهما الذي بني في ظروف الحرب والقتال، وadir بقتلة كفاعة وانحراف، وتصارع بين الكتل والطوائف، والأقوام مسألة ليست سهلة، لكنها ممكنة عندما تحسن النوايا من قبل الجميع من خارج المؤسسة العسكرية ومن داخلها، وعندما يستشار الخبراء، والمختصين في كل ما له صلة بالجوانب الفنية والنفسية، التي يفتقر إلى بعضها علمياً أصحاب القرار السياسي والعسكري في آن معاً، وكذلك عندما يقتنع السياسيون المشاركون في الحكم، والموجودون خارجه أن العسكر، وجيشهم الوطني، لا يهدد وجودهم، ولا يستهدف استمرارهم في قيادة البلاد. ويقتنع كذلك عموم العراقيين، أن وجود جيش مقتدر هو الأساس في تحقيق تمنياتهم في الأمن، والاستقرار، وهو الكفيل بحماية الديمقراطية التي يريدون. هذا وإن عملية إعادة بناء الجيش ثانية عملية تحتاج إلى جهود لإنقاذ البرلماني السياسي، واستئناف لهم والمشاعر الوطنية، وجهود لإزالة آثار اليأس والانكسار، التي تمهد إلى إنجاح مثل هذا عملية صعبة يفترض أن يقودها الضباط القادة، ويكونون مسؤولين عن تحقيقها بجهودهم ودعم القائد العام لهم، وافتراض

وقف السيد وزير الدفاع، ومن بعده رئيس الأركان قدوة في المقدمة، يقودون عملية الهيكلة، والتصحيح وإعادة البناء على أسس وطنية صحيحة وعلمية دقيقة.

6. ان المعركة لم تنتهي، والعدو في ساحة المعركة يقوى بدعم خارجي، والجيش العراقي بشكل عام يضعف بشكل تدريجي، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل الحكومة لدعم هذا الجيش وايقافه على قاعدة مهنية صلبة من جديد، بعده الوسيلة الكفيلة بالمحافظة على وحدة البلاد وحماية العملية السياسية الديمقراطية من التدمير.

الملاحق

مشاعر الإحباط في المجتمع

العرافي

وسبل التعامل مع الآثار

المترتبة

15 نيسان 2015

المقدمة

1. ان تناول موضوع الاحباط في المجتمع العراقي الذي تعرض الى ضغوط مستمرة لفترات زمنية طويلة بحاجة الى التدقيق والتمحیص، خاصة ما يتعلق بالاسباب المباشرة وغير المباشرة المؤدية الى الإحباط،
لعدة اعتبارات من بينها:

آ. البيئة الاجتماعية التي يمكن اعتبارها عامل مساعد لوجود الإحباط (1)، فكل شيء يحيط بالإنسان في العيش والامن والاستقرار والطقس يعد مثيرا للإحباط عمليا وبسببها وكذلك بسبب أساليب إدارة المجتمعات التي غالبيتها قسرية، بات الإنسان هنا أو هناك محبطاً ومحيشه يساعد على حصول الإحباط.

ب. ان تراكم حالة الإحباط عبر الزمن يشكل عينا نفسيا مستديما على الإنسان في أي مجتمع، وعلى هذا فان المجتمع العراقي الذي عانى طويلا من اثار الإحباط التي تراكمت وأدت الى تغيير بعض معالم الشخصية¹ بمستوى زاد من مصاعب التعامل مع هذه الآثار حكوميا، في ظروف أشعلت فيها الحكومات السابقة حرباً غير مبررة وأدارت فيها البلاد دكتاتورية، تسلطياً، ووجدت فيها الحكومات التي تعاقبت ما بعد التغيير أنها حشرت في زوايا الإرهاب وضررها اعادة البناء متراقة مع نقص الخبرة وغياب الكفاءات العلمية... ظروف أعادت

¹. انسان المجتمع العراقي يعرف "شعبيا" بعدم الرضا ولو لم الذات والرغبة في تعذيب النفس، فغناءه حزين، وطقوسه الدينية فيها حزن، وليس كباره من النسوة أسود يرمي الى الحزن، وفي العقود الأخيرة بات عدائيا، ميلا الى تحمل ذاته وزر ذنب لم يرتكبها، وهذه مؤشرات يدلل وجودها على تعرضه الى ضغوط نفسية شديدة ومتكررة لفترة زمنية طويلة، تكون الاستجابة اليها خصائص فيها قدر من الثبات، ولا يمكن عدها نتائج تعود الى الصدفة.

أشباع بعض الحاجات وعززت من وقع الإحباط، وزادت من حجم التأثير السلبي بحدود كبيرة.

ج. ان المتغيرات التي تسهم في انتاج الاحباط حالة نفسية كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالناس أنفسهم، "طباعهم، عاداتهم وخصائصهم الشخصية"، (2) وعملية عزلها وقياس تأثير كل متغير منها مسألة معقدة لا تتم في هكذا دراسات سريعة.

2. لكن الصعوبات في موضوع الاحباط وقياس آثاره وتحديد سبل التعامل معه لا تعني التوقف عن الدراسة والمتابعة، بل على العكس لابد ان تستنفر الجهود الحكومية والعلمية والبحثية للسير في طريق التقصي والتشخيص والتعامل سبيلاً وحيداً لإيقاف كم التأثير الحاصل على حالة الانسان النفسية وعلاقته بالحكومة.

الغاية

دراسة واقع الاحباط في المجتمع العراقي، والقاء الضوء على الجهد المطلوب للتقليل من آثاره المباشرة وغير المباشرة على إدارة الدولة والمجتمع وعلى علاقة الحكومة مع الجمهور.

معنى الإحباط

الاحباط حالة انفعالية يدرك الانسان فيها وجود عائق يحول دون اشباع حاجاته (3)، حالة تكون مصحوبة بمشاعر الفشل، تحصل للفرد في موقف معين أو للمجموعة في مواقف محددة، وبمعنى أدق هو الحالة التي تكون فيها الطريق المباشرة نحو الهدف المطلوب تحقيقه مسدودة تماماً أو أن السير نحوها بطيء أو تخلله عوارض.

من المعروض يتبيّن ان الإحباط هو النتيجة المباشرة للعجز عن تحقيق الهدف، وهو على هذا حالة عاطفية غير مرية يكون العجز الذي يتسبّب فيه الشعور بالإحباط، من بين الأهداف المهمة في الحرب النفسية اذ أن الجهات المعادية تسعى في تعاملها مع الشعوب المستهدفة الى تكوين أفكار وتصورات عن عجز انسان تلك الشعوب وتعمل على أن يقتنع بها وعندما يحصل هذا الاقتناع ينتج الإحباط حتماً، أو أنها تطرح وتشجع أهدافاً "يقتنع بها الناس" يصعب على الحكومة تأمينها لظروف خارج ارادتها. من هذا يمكن الاعتقاد بإمكانية انتاج احباط من عجز وهمي أو صناعي ومن أهداف وهمية أيضاً.

ان الإحباط يختلف في شدته من انسان لاخر ومن جماعة لأخرى وكذلك من ظرف الى آخر، لذا يمكن تمثيل شدته كنقطة تقع على خط متصل أحد طرفيه الانزعاج العابر الذي قد لا يترك اثراً والطرف الآخر، خيبة أمل تكون أفكاراً واتجاهات بالضد وسلوك عدوان بالضد ايضاً وهو النوع الأخطر على المجتمعات البشرية في تعاملها مع أجهزة الدولة

ومؤسساتها السياسية والضابطة، والناس بطبعتهم يتوزعون على
النقط المتفقة لهذا المتصل.

انزعاج عابر

اعاقة تامة "خيبة أمل"

|—|—|—|—|—|—|—|—|—|

حقائق ذات صلة بموضوع الإحباط

1. الانسان في دأبه الدائم لإشباع مجموعة من الحاجات البيولوجية والنفسية، يشعر بقدر من الرضا في حال تحقيق عملية الإشباع او الإحباط عند الاحراق في تحقيقها، ويزداد الإحباط كماً في النفوس بضوء كم الاعاقة او بالمعنى الدقيق بمقدار النقص الذي يحسه في الحاجة غير المشبعة، وطبيعة علاقته بمصدر الإعاقة (4).
2. ان الانسان في عالم اليوم يعيش في دول تكون حوكماتها ومؤسساتها طرفاً معمانياً في تحقيق الاشباع المباشر لبعض الحاجات الأساسية مثل الأمن والانتماء وغير المباشر لحاجات أخرى "الاجتماعية والفسيولوجية"، وفي المحصلة تتحمل مؤسسات الدولة والحكومة التي تديرها على وجه الخصوص:
 - أ. الحرص على اشباع بعض الحاجات واسراراً المواطن في مسؤولية تحقيقها من شأنه ان يخلق علاقة ايجابية بين الدولة والفرد.
 - ب. الفشل في تأمين المطلوب ينتج عنه مشاعر وأفعال، ومساعي تعمل على تعميق الإحباط.
3. كما أن ظروف الحياة وطبيعتها تضع الانسان في بعض الأحيان دون تدخل من الدولة وكذلك دون ارادته تحت وطأة التوتر، خاصة في جوانب السياسة والحروب وال العلاقات، والأزمات التي تفضي جميعها الى الإحباط في الحالات التي لا يجد فيها الناس مسارب لتصريفه، ومع هذا فإن العداء الناتج عنه كتحصيل حاصل تجنيه الدولة ورموزها العليا على وجه التحديد.

4. ان للإنسان أهداف يريد تحقيقها، والظروف قد تعمل بالضد من ارادته في تحقيقها، الأمر الذي يولد مشاعر احباط خارج القدرة الذاتية لتجاوزها.

5. ان الحياة الانسانية مليئة بمشاعر الاحباط الذي تختلف شدته من حال الى آخر وتختلف مستويات الاحساس به والتاثير بوقعه من انسان الى آخر، ومع هذا فان قليل من الاحباط أو الفشل في تحقيق الدافع قد يكون نافعاً اذ ربما يؤدي الى تحقيق نجاح اثر فشل، لأن مقدار الاحباط من موقف بسيط يمكن أن يكون اثارة كافية لتحقيق الدافع المطلوب "السلوك المرغوب" وتحريض لحصوله، والانسان الفرد وكذلك الشعوب يمكنهم أن يأخذوا عبرة من الاعاقة كافية لتكوين قدرة على تحقيق النجاح، لكنها هنا وان تتأسس على كم الاحباط في الغالب فهي تتعلق أيضاً بتعادد مرات الفشل، وتدخل السلطة الأعلى "الأب، الحكومة، الدائرة" بتوجيهه مناحي الاحباط، فالفشل في الحصول على وظيفة أو التلاؤ في تمثيلية معاملة أصولية لأول مرة يمكن أن تدفع أصحابها الى التفتیش عن وسائل بينها التسلح بالمعلومات وزيادة مستويات التحصيل لضمان الوظيفة، وكذلك الحال بالنسبة الى الشعوب التي تخسر الحرب يكون بعضها ساعياً بقوة الى تعويض الخسارة بنجاحات في مجالات الاقتصاد والعلوم والرفاه كما حصل للألمان واليابانيون بعد الحرب العالمية الثانية، وأخرى تستجيب لها سلباً حيث الشعور باليأس والنفور مثل العراق(5)، ومع هذا فان التحول من الفشل الى النجاح بتغيير اتجاهات الاستشارة بالنسبة الى الشعوب، لا يمكن أن يتم الا بوجود قيادات عليا للمجتمع قادرة على ادارة ذلك التحويل وتوجيهه بالاتجاه الكافي لإثارة التحدى في النفوس.

6. ان المجتمع العراقي الذي تعرض للإحباط بشكل متكرر وغير مسبوق بالمقارنة مع الشعوب الأخرى يتميز بما يلي:

آ. الامتداد الزمني. أي الفترة التي عانى منها العراق ضربا من مهددات الأمن كانت واضحة منذ خمسينات القرن الماضي وربما قبلها بقليل حيث الاستثناء الواسع لمحاولات الانقلاب العسكرية والحركات العسكرية ومساعي التمرد على السلطة وأفعال القتل والسحل(6)، والتركيز فقط على الفترة الزمنية التي أعقبت عام 1979 استيلاء صدام حسين على المركز الأول في الدولة والحزب، وما أعقبها من حرب الثمان سنوات مع إيران واحتلال الكويت، واجهاض الانتفاضة الشعبانية، والحصار، وحرب التحرير عام 2003، وما بعد حرب مكافحة الإرهاب المستمرة حتى يومنا هذا، منها نصل الى حقيقة أن ضغوط التهديد الامني قد أستمرت متصلة أكثر من ثلاث عقود ونصف، شعر فيها العراقيون أن حياتهم مهددة وأنهم يعيشون توترًا وعدم استقراراً وإن الواحد منهم لا يأمن على عائلته ولا على ماله، يخاف الحكومة، ويخشى حزبها، ويتجنب أجهزتها، وهذه إذا ما وضعت إلى جانبها التهديدات الناجمة عن الأمن الاقتصادي، وفقدان العديد من العوائل مستوياتها المعيشية والعيش تحت تهديدات العوز والفقر منها نصل إلى تصور فيه قدر مقبول من الصحة قوله أن المجتمع العراقي عاش فترة طويلة تحت اعاقات اشبع حاجته إلى الأمان والاستقرار،

¹. ستم المحاولة في هذه الدراسة علىأخذ الفترة الزمنية التي أعقبت عام 1979 مجالاً للبحث وضرب الأمثلة وتحليل سبل التأثير، لأنها الفترة الزمنية التي شهدت أحاديث جسام تفوق الفترات الزمنية التي سبقتها وتلك التي جاءت من بعدها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأجيال التي عاشت زמנה، مازالت تعيش هذا الزمن وهذا يسمح للدارس متابعة الآثار بشكل واضح وعلمي مقبول.

وهي فترة كفيلة في أن تترك آثاراً مباشرةً على حياته بصفة عامة، ومن بعد على علاقته بالدولة والوطن.

بـ. التركيبة الاجتماعية. وفي جانبها نجد أن المجتمع العراقي يتشكل من عدة مكونات، مستوى التجانس فيما بينها ضعيف، وكونه هكذا ضعيف مع مستويات الجهل والتخلف وروح البداؤة في النفوس(7)، جعلته مجتمعاً ينزع اعضائه إلى الفردية، وتميل الجماعات فيه نحو الخصوصية على حساب العمومية، وبالتالي فتحت ثغرات للسلط والاضطهاد وغيرها تساعده على حصول الاحباط وتعيمه، وأضعفـت من قدرة المجتمع الكلي لإنتاج التحدي اللازم لتجاوز بعض مستوياته البسيطة.

العوامل المؤثرة في انتاج الإحباط

1. تختلف العوامل المسببة للإحباط تبعاً لطبيعة الفرد والجامعة من ناحية وماهية الظروف البيئية والثقافية المحيطة من ناحية أخرى، مما يجعل الإحباط ومديات تأثيره ذات صلة بعدد من العوامل هي:

آ. العوامل الداخلية.

تلك التي لها صلة بشخصية الإنسان أي خصائصه النفسية وقواته الكامنة وثقته بنفسه والطرق التي تعلمها في التعامل مع الضغوط والمخاوف في داخله، وعلى هذا فإن الناس الذين يمتلكون طاقة نفسية عالية يتاثرون بحسب أقل بالتأثيرات المحبطة، والشعوب التي تعلمت في ثقافتها أساليب صحيحة للتعامل مع المشاكل والضغوط والعلاقة مع الدولة تكون قادرة أكثر من غيرها على إيقاف المثيرات المسببة للإحباط، بل ربما تحولها إلى تحد تستفيد منه لتحقيق إنجازات وطنية.

ب. العوامل الخارجية.

تلك التي تتسبب بوجودها الظروف البيئية والاجتماعية المحيطة، مثل الكوارث والحروب، إغلاق الطرق، استشراء الروتين، الفساد، غياب النظام، أخطاء المسؤولين.....الخ. وهي العوامل التي لا علاقة للفرد والجامعة بحصولها ولا سلطة حاسمة لهم في تفادي حصولها.

ج. العوامل المساعدة.

ان مجموعة العوامل المذكورة التي تحدد نشأة الشعور بالإحباط ومديات التأثير ومقادير الترسب الانفعالي السلبي في النفوس هي الأساس، لكن الواقع يؤشر وجود عوامل مساعدة وهي وان كانت

تصنف ضمن العوامل الخارجية منطقياً إلا أن الفائدة العلمية تحتم عزلها
كعوامل مساعدة بينها:

أولاً. قوة الدافع. شدة المطلب وعلاقته بالحياة الخاصة للفرد والجماعة، فالحصول على وظيفة بعد التخرج من الجامعة مباشرة يشكل دافعاً بقوة تفوق كثيراً التفكير بالعمل أو الوظيفة أثناء الدراسة، وسد الشوارع بالعوائق الكونكريتية يمثل فتحها دافعاً أقوى في نفوس الموظفين الساعين للذهاب إلى وظائفهم بالوقت المحدد.

ثانياً. طول مدة الاعاقة. هناك في الحياة اعاقات بسيطة وعابرة، مثل سد شارع لمرور موكب رئيس الدولة مرة واحدة في عدة أشهر وهناك اعاقات ذات أمد أطول مثل سد الشارع يومياً بغية مرور مسؤول حكومي يسكن المنطقة ذاتها، وحصول تأخير في صرف رواتب الموظفين لشهر واحد ولأي سبب كان، يشكل اعاقه ذات أمد قصير بالمقارنة مع تكرار التأخير في صرف الرواتب تحت أي ذريعة، وهنا تجدر الاشارة إلى أن طول مدة الاعاقة يزيد من شدة التأثير إذ يعرض الجهاز النفسي الإنساني إلى ضغوطها "الاعاقة" لفترة زمنية أطول تحتاج خلالها النفس إلى آليات للتعايش مع موضوعها بغية تحملها، وخلالها تتجه النفس حتماً إلى إنتاج أفكار وتوجهات بتكرارات أعلى الأمر الذي يتسبب في حصول آثار ذات وطأة عالية على النفوس.

2. مجالات التأثير

أ. الاحباط، مشاعر ضيق تكون توبراً، وبما أنها هكذا فإن الإنسان يسعى حتماً إلى التخلص منها بالطريقة التي يراها مناسبة والتي يستطيع تنفيذها، بهدف التكيف مع واقع التهديد والدفاع عن ذاته أي حمايتها من الانهيار(8)، من هذا نجد أن البعض قد يستسلم ويقبل الواقع

بسهولة، فتتحول مشاعر اللوم والعداء الى داخله فيميل الى العزلة والانطوائية، فيما يستمر الاخرون في المحاولات المتالية للتعامل مع الواقع سعياً منهم الى التغلب على المصاعب الحاصلة بطرق ووسائل مختلفة بينها توجيه مشاعر العداء الى الآخرين من حولهم أفراد أو جماعات أو رموز للدولة، والبعض الآخر يتحدى الواقع وهكذا تبعاً للشخصية والظروف المحيطة.

بـ. عند حساب نوع التأثيرات التي يمكن أن يتركها الاحباط على الفرد والجماعة يتم التوجه أولاً الى معرفة الدافع التي أعيقـت ومن ثم الاستجابات السلوكية لهذه الدافع اي ما حصل للسلوك من تعديل أو تحويل، وعموماً يمكن تقسيم الآثار المترتبة على حصول الاحباط الى نوعين:

أولاً. الآثار الايجابية. ان بعض أنواع الفشل أي الاعاقة في اشباع الحاجات "لأول مرة" يمكن أن تستثمر عند بعض الاشخاص والجماعات التي تتميز بالتحدي وعدم الاستسلام للأمر الواقع وتحولها الى معالم نجاح وتفوق وابداع في المجال الذي حصلت فيه الإعاقة، أي أن الفشل تحول الى حافز قوي للنجاح، وهذا هو شأن الانسان في عموم الكورة الارضية، الذي يؤسس سلوكه على حقيقة اذا لم تكن هناك مشكلة فلن تكون هناك حلول، ودون وجود حلول للمشكلات سوف لن تتقدم البشرية. انها حقيقة تستثمرها الدول في اتجاهين هامين:

(1). بناء مجتمعاتها وتطويرها من خلال ادارة بعض الأزمات بطريقة تدفع مواطناتها الى التحدي بالتفتيش عن حلول، والتأسيس على هذه الحلول في الانماء والتطوير.

(2). حشد الجهد المعنوي للتغلب على الخصوم في الحرب، وذلك بتحويل التوتر الناتج عن وجود العدو والخوف منه إلى طاقة تحدي نفسية للتفوق عليه وانهاء وجوده، وعلى هذا بات التوتر أو القلق وحتى الخوف بقدر معقول دافع للتغلب على العدو.

لكن الأمر المهم في هذا النوع من التحدي هو أن زيادة القلق أو الخوف عن حدوده المقبولة، سيتسبب في استنزاف جل الطاقة النفسية واستنزافها أو نقصها بالمستوى الكبير يمكن أن يكون يائسا "عائق" يحول دون الاستمرار بالأداء القتالي كما هو مطلوب، وقد تحصل الهزيمة في الحالات الشديدة.

ثانياً. الآثار السلبية. إن الاعاقة الشديدة وتكرارها أي الفشل المتكرر في الطريق إلى اشباع الحاجات تترك في الغالب آثاراً سلبية من أكثرها تأثيراً على الاستقرار والأمن الاجتماعي والعلاقة بين المجتمع والدولة هي تلك التي تتعلق بالنظرية العدائية للدولة ورموزها أو الهروب من موقف المواجهة وهي جميعها ذات تأثير سلبي على الإنسان والمجتمع في آن معاً.

3. لقد تجاوز البعض من المختصين التصنيف المذكور وأكدوا من جانبهم على نوعين من الآثار هي: الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة.

صورة المجتمع العراقي المحبط

1. ان رصد مشاعر الاحباط في المجتمع العراقي وقواته المسلحة لا تحتاج الى وسائل كشف دقيقة، فالاحداث التي مرت على البلاد واستمرت عدة عقود، أنتجت حالة احباط مستديمةً، كما ان مظاهر السلوك السلبي داخل المجتمع تظهر من خلال الميل الى العنف والتجاوز على املاك الدولة والمال العام ومساعي التسقيط والتفرد وضعف الانتاج وغيرها، وهي انعكاس لحالة الإحباط(9). هذا وان تأثيرات الاحباط في المجتمع العراقي قد اتسعت مساحاتها وانتقلت مجالاتها الى الجماعة عن طريق الحث والعدوى النفسية، اذ وفي ظروف التوتر وعدم الاستقرار "الضغوط" يتوجه الناس الى التفتیش عن حلول لما يثير توترهم "إزالة الضغوط من على كواهلهم" وعليه تزيد اللقاءات والاتصالات الكفيلة بنقل المشاعر والاحساسات المحبطة الى الجماعة الفرعية ومن ثم الى المجتمع الاكبر.
2. ان حقيقة وجود الإحباط في العراق لا مجال لنكرانها، ومع هذا تم التوجّه في هذه الدراسة الى المقابلة كوسيلة لتشخيص آثار الإحباط على الانسان والمجتمع والدولة، وقد كونت النتائج صورة عن المجتمع العراقي قريبة نسبياً من الواقع:
 - آ. مجتمع محبط تجلّى فيه الإحباط باعنف صورة منذ نهاية العام 1997، عندما أصبحت الآثار الناجمة عن الإحباط ملموسة، وذلك لأنّ صدام قد بدأ حكمه بتخويف الناس، فسعى الى استخدام أجهزته الأمنية والاستخبارية المتعددة الى تحقيق

فعل الرعب، واتساع رقعة الاعتقال القسري، والتغيب والاغتيال. فأحس عموم العراقيين بسببها وعوامل أخرى بالإعاقة في موضوع اشبع حاجة الأمن، وزادت قسوته مع الحرب التي بدأ فيها الشك بالولاء والوطنية والانتماء ف تكونت مشاعر احباط واسعة، ولأن سلطة أجهزته الضابطة كانت قوية وقاسية ونفذت قوانين تصل حد الاعدام على من يوجه عدوانيته الفظية باتجاهها (10)، فحولت الغالبية العظمى من العراقيين عدوانيتهم إلى ذواتهم، فأصيب بسببها البعض منهم باضطرابات نفسية من جهة واختلت علاقتهم بالدولة التي باتوا يناصبونها عداء دون الأفصاح عنه من جهة ثانية.

ب. ان الإعاقة ذات الصلة باشبع الحاجة الى الأمان بين العراقيين قد زادت شدتها بشكل كبير ابان الحرب العراقية الايرانية واستمرت من ذلك الوقت الى وقتنا هذا، بوتيرة تزداد أحياناً وتخف أحياناً أخرى الا انها لم تنته.

ج. ان مشاعر الاحباط التراكمية تركت آثاراً تعد كارثية على المجتمع العراقي من نواحي عدة أهمها:

أولاً. الأداء الوظيفي الذي تدنى بشكل واضح.

ثانياً. الانتاج الفردي والجماعي الذي قل كذلك بشكل واضح.

ثالثاً. التماسك الاجتماعي، الذي ضعف بمستويات كبيرة.

رابعاً. العلاقة مع الدولة التي لم تعد قادرة على حمايتها.

لذلك تردت العلاقة بينهما الى المستوى الذي لم تعد أي الدولة تمثل رمزاً للمواطن، ولم تعد تمتلك السلطة النفسية للسيطرة على مشاعر المواطن واتجاهاته، وبدلاً من السعي لترميم العلاقة معها واصلاح الخطأ في التعامل مع مؤسساتها والوقوف دعماً لوجودها ورموزها سعى

الموطن المحبط الى أن يتركها نفسياً كجماعة أكبر ويتجه الى الطائفية والعشيرة "جماعات فرعية" كبدائل لإشباع الانتقام اليها والحصول على الأمان من خلالها.

د. ان اضطراب العلاقة مع الدولة وضعف التماسك الاجتماعي تسببا في اضعاف روح المواطنة.

هـ. ان الآثار التراكمية ومنذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الراهن وضفت العراقيين في دائرة مغلقة من التأثير والتاثير لما يتعلق بالإحباط الناتج عن عدم اشباع الحاجة الى الامن، اذ ان تأثيراتها السلبية المذكورة على المجتمع فتحت ثغرات في الجدار الأمني الوطني دخلت منها قوى الارهاب وال الحرب النفسية مهددة أمن المواطن والوطن، وهكذا باتت تنتج مشاعر احباط جديدة تسهم في احداث خروق أمنية إضافية والعكس صحيح، باتت الخروق الأمنية الجديدة تنتاج احباطات إضافية، حتى أصبح المجتمع العراقي في دائرة مغلقة أو في دوامة من التأثير والتاثير يصعب الخروج منها.

و. ان الفترة التي تعرض فيها العراقيون الى الاحباط تعد طويلاً، وطولها وضع نسبة كبيرة منهم تحت ضغوط الشد والتوتر، فضعف معنوياتهم، وتصدعت حالة البعض غير القليل منهم نفسياً، فأصبح المجتمع العراقي وجيشه بسببها واهناً، وأصبحت قيادته من قبل الحكومات صعبة. وأستمر حاله هكذا مجتمعاً يرزح تحت كم هائل من آثار ونتائج الإحباط.

الآثار السلبية للاحباط

1. بهدف تسليط الضوء على نتائج الإحباط وأثاره في المجتمع العراقي سناحول تجاوز التصنيفات المذكورة للنتائج على أساس السلب والإيجاب أو المباشر وغير المباشر، ونحاول التركيز على الأثر السلبي الذي ينفع وحده في تقديم الفائدة المرجوة لصاحب القرار في التعامل مع موضوع خطير مثل الإحباط الذي أرهق كاهل العراقيين لفترة زمنية طويلة.
2. الآثار الآتية ان الاستجابات الآتية من المقابلات وتحليل الردود من العينات الممثلة من بغداد والنجف وبابل وصلاح الدين والأنبار وكركوك، والبعض من المقيمين في لندن والأردن وأربيل، تؤشر أن أكثر آثار الإحباط شدة وتأثيرا على المجتمع العراقي والدولة في وقتنا الراهن هي:

أ. العدائية

عندما يحصل الإحباط ويفشل الإنسان في التعامل معه تكيفياً تولد في النفس البشرية شحنات عدوان "لفظي أو حركي" (11) تسري بأحد الاتجاهين:

- الأول. نحو الذات لتكون في داخلها نوع من الملامة والابتئاس او الانسحاب وعدم الاكتراش وربما النظر الى الذات نظرة دونية.
- الثاني. نحو الآخرين سواء الأفراد والجماعات الموجودين في المحيط القريب أو الرموز الموجودة في الدولة، أو حتى الدولة ذاتها. وفي حالتها يبدأ المحبطون بتوجيه النقد الى الرمز وفي الحالات الشديدة يجد المعنيون أنفسهم مندفعين الى ارتكاب بعض الأفعال كسلوك عدائى

لتصريف الشحنات، مثل التخريب والسطو والتقصير بالعمل أو حتى التآمر، وهذا الاتجاه يعد الأخطر في مجال التأثير الفعلي للعدوان على المجتمع والدولة، خاصة في حال حصوله أثناء التوتر والأزمات التي تكون الحكومات معنية في التعامل معها "كما حصل في العراق عند السقوط عام 2003" ، والخطورة في مثل هكذا حالات عندما تجد الحكومة أن جماعات واسعة باتت تعمل بالضد منها ساعية إلى تدمير كل شيء في الطريق إليها مدفوعة بمشاعر عداون تفقد أصحابها العقلانية والقدرة في السيطرة على سلوكهم.

ان الخطورة تتضاعف عندما تقوم جهات الحرب النفسية المعادية باستغلال هذه المشاعر وتضخيمها في العقول المستهدفة وتركيز توجه شحناتها الانفعالية باتجاه شخص معين كأن يكون رئيس الدولة أو القائد العام للقوات المسلحة في أثناء الحروب، كما حصل في العراق ابان الانتفاضة الشعبانية بالنسبة الى صدام حسين، وكذلك ما بعده في أزمة سقوط الموصل بالنسبة الى السيد المالكي في دورته الثانية، هذا وتتجدر الإشارة هنا الى أن العدوانية في العراق آفة وجدت بيئه خصبة للانطلاق من مكامنها عندما فشلت حكومة البعث البائد من اشعار المواطن بالأمن الذاتي، وفشلت في ضبط وقع الأمن العام فدخلت حروب اشعرت الناس بالخطر طوال الوقت، وتعاملت أجهزتها الأمنية خلالها وما بعدها بطريقة وضع الجميع تحت وطأة القلق الدائم، بعد أن عرفت بقسوتها وعدم رحمتها، وتعاملت كذلك بطريقة بعيدة نسبياً عن الاستخدامات البسيطة للقانون وتطبيقاته فشعر الناس حتى القرىيين من الحكومة أنهم متهمون حتى يثبتوا برائهم، أي أنهم عاشوا تحت التهديد المستمر للحياة، وعلى

العكس من افتراضات العيش بأمان كأحد الحاجات الرئيسية التي تتطلبها الحياة.

ومن هنا أصبح المواطن المحبط مغلوب على أمره، غير قادر على إنتاج اي حل لقلقه، فاتجهت بعض مشاعر عدوانه الى الدولة، والى الحكومة التي تديرها والى رموزها آنذاك رئيس الدولة "صدام حسين" الذي أصبح هو ذاته مثير للإحباط، تخافه الناس وتكرهه كره لا تستطيع التعبير عنه فتحول الى كره للدولة ومن ثم كره للوطن الذي تصوره المحبطون كيانا غير قادرا على الإيفاء بتوفير الأمان. اذا ما تم الأخذ بالاعتبار أن مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية، وإلى حد ما المؤسسات العسكرية، والأمنية قد أديرت إبان حكم صدام حسين بأسلوب المركزية الهرمية التي يكون المرجع فيها رئيس الدولة، القائد العام للقوات المسلحة، أمين سر الحزب، وتكون فيها المسؤولة موزعة من الأعلى إلى الأدنى، وبأسلوب لتنفيذ الأوامر وتمريرها قسريا يقترب من أسلوب العسكر، وبقوالب تنظيم فيها المفاسد العليا بعيون مواليون، وأقرباء حميمون لهم حقوق خاصة، وامتيازات عالية، وعليهم واجبات قوامها التنفيذ الحرفي لتوجيهات الرئيس، يتفاعل معهم المجتمع تفاعلا نفعيا فيه سبل تفادي الخطر المحتمل من الأعلى هو الاساس في عملية التعامل مع الحاجة إلى الأمن، وهذا بحد ذاته تفاعل محبط يولد العداون بالضد من مصدر الخطر، رئيس الدولة الماسك بيده كل الأدوات الضابطة. ان مشاعر العداء للدولة والحكومة، لم تنتهي في العقل العراقي الذي اعتاد عليها اذ أننا وجدنا حتى فسحة التهدئة والقبول التي أوجدتها ظروف الانتقال الى النظام العراقي الجديد بعد 2003 بين سكان الوسط والجنوب "الشيعة" وبين الدولة، باتت فسحة هشة قابلة للخرق

من جماعات سياسية دينية وأحزاب وكتل وعشائر وجماعات وإن لم تصل إلى المستوى الذي وصلته مشاعر العداء عند سكناً مناطق السنّية.

وهذا بحد ذاته مؤشر خطير، إذ وعندما واجهت الحكومة عقبات في توفير اشباع مقبول لبعض الحاجات الأساسية لأولئك السكان "الشيعة" انطلقت نسبياً من بينهم مشاعر العداوة باتجاهها ورموزها، وكان هذا واضحاً في أحداث البصرة عام 2008 وواضح بشكل أوسع في الأيام الأخيرة للحكومة السابقة عام 2014.

ان العداونية في النفس البشرية يمكن أن تأخذ أشكالاً سلوكيّة متعددة بينها الهدم العمدي لأعمدة الحكومة ومؤسسات الدولة(12)، وهذا سلوك عدائي واضح عند عدد غير قليل من أبناء المجتمع العراقي يعود إلى مرحلة ما قبل السقوط إذ وعندما لم تتمكن الحكومة آنذاك من تحقيق التوافق المجتمعي بمفهوم الرضا والمشاركة في الحكم كما هو مطلوب، ولم تستطع اقناعهم بقبول هذا الواقع خاصة سكان الوسط والجنوب العراقي "الشيعي"، الأمر الذي تسبب في بقاء شرائح من أبنائها محبطة وبسببها وبسبب عوامل الترسب للعهود السابقة تكونت في تلك الحقبة الزمنية أفكاراً ومفاهيم لدى الكثيرين من أبناء هذه المناطق كانت اتجاهاتها عدائية من الدولة، حتى نادى كثيرين في مجالسهم الخاصة وفي الخفاء "عدوان لفظي" أنها ليست دولتهم وأملاكها ليست أملاكهم، ولا داعي للحرص على وجودها وسلامتها، وراح البعض أبعد من هذا إلى مستوى عدم تأكيد حرمة التجاوز عليها.

لقد انعكست الحال اثر السقوط عام 2003 إذ وبعد أن تقدم أبناء الوسط والجنوب ليأخذوا أماكنهم في الدولة حسب الاستحقاق السكاني

وقد دفع التغيير وبعد أن انتهت في داخلهم مشاعر الاحباط من العلاقة بالدولة والخوف من أجهزتها الأمنية الضابطة فقد شعر أبناء مثلث الجزيرة شمال وغرب العراق "السنة" بإحباط من نفس النوع الذي عاناه أشقائهم "الشيعة"، سرعان ما كون في داخلهم أفكاراً عن الدولة والحكومة مماثلة لتلك الأفكار الشيعية السابقة عن الدولة، شجعتها بعض الجهات الدينية والسياسية الداخلية والخارجية وزادت عليها اتجاهات ل الوقوف المسلح ضد الدولة، اذ أكدت هيئة علماء المسلمين التي تشكلت بعد السقوط مثلا على عدم العمل في دوائر الدولة وقواتها المسلحة (13)، وتشكلت مجاميع مسلحة باتت تعاقب العاملين في الدولة، وشجعت قوى سياسية انضمت الى العملية السياسية منتبها العاملين في الدولة الى اعاقة العمل سعيا منها الى اسقاط الحكومة من داخلها. وبسببها وعوامل أخرى سرعان ما تحول العداون اللفظي الى هدم وتخريب بعضه واع ومقصود، وبعضه الآخر غير واع، فزاد حجم الهدم الذي لم يتوقف في الأصل، لأن أبناء الوسط والجنوب الذي تخلصوا من مشاعر الاحباط في العلاقة مع الدولة قد اكتسبوا طوال الفترات الزمنية السابقة عادات غير صحيحة في التعامل مع الدولة، فهم وان أحسوا أن الدولة دولتهم لكنهم لم يتخلصوا من عادات التخريب غير المقصود لأركانها الأساسية. وفي هذا المجال لاحظ العراقيون والعالم أنه وبعد أن سقطت الدولة وفقدت السيطرة على المجتمع انطلاق الكثيرون وعلى الرغم من غياب مصدر الاحباط "شكل الحكم" الى السطو على أملاكها بطريقة الفرهود، واتجه البعض لتهشيم مقرات الدوائر والمؤسسات العسكرية والأمنية، بطريقة لا يمكن تفسيرها على

أساس العوز فقط وان كان ذا صلة، وانما بتعود التعامل السلبي مع الدولة.

هذا وإذا ما أضفنا إلى هذا الواقع السلبي، الوجود الفعلي لتجاوز بعض رموز الدولة على المال العام واحتكار النفوذ والمال لما قبل السقوط وبعده كنوع من العداء المكبوت يمكن الوصول إلى جملة حقائق بينها:

أولاً. ان الهدم والتخريب كان قائماً في العقل العراقي وما زالت له فسحة في هذا العقل، حتى باتت الدولة بمؤسساتها ودوائرها هي الناصية الأسهل لتصريف مشاعر العداون الناتجة عن الاحباط.

ثانيا. لم تنجح الحكومات المتعاقبة بعد السقوط في تجاوز جميع الآثار السلبية المترتبة لميول الهدم كمسرب من مسارب العداون، لكنها وبعد أن اتجهت في محاولاتها للتجاوز وحشدت جهداً للتصالح وجدت نفسها بمواجهة قوى ارهاب دولية تسللت من بين المحبطين "السنة" فضاعفت عنهم من شدة الافكار الخاصة بالعلاقة السلبية مع الدولة عند بعض "السنة" وزادت من سعة قبولها وانتشار رقعتها، أضافت لها الصراعات السياسية واساليب الادارة غير الصحيحة والنفوذ الاجنبي وقوداً كون هدماً وصل الى حدود الاستشراء وأقترب من أن يكون منظماً طوال السنوات التي أعقبت السقوط وحتى الوقت الراهن.

ثالثاً. إن حكومات ما بعد التغيير وجدت نفسها بمواجهة أزمة عدم توافق فيها قدر من الإعاقة والتهديد أشد كثيراً من تلك التي كانت موجودة تحت الستار ومسيطر عليها بالقوة قبل التغيير قوامها:

تناقض في النزرة إلى الخسارة، والربح من عملية التغيير إذ أحس سكان الوسط والجنوب أنهم تخلصوا من ظلم الحاكم وتفرقته وزحفوا

إلى المواطنـة درجة أولى أشعرـتهم بالـخلص من بعض مشاعـر الـاحباط "الـتهديد من الدولة" وكذلك الحال بالنسبة إلى الأـكراد الذين اندفعـوا هـروـلة إلى الأمـام حدود التـفكير بالـاستقلـال، على العـكس من السـنة الذين وجدـ الكـثير من أـبنائهم مـسرـحـون من عـملـهم في الجـيش ودوـائر الأمـن، والـاستـخـبارـات، وـمراـكـز الـقـيـادـة الـعـسـكـرـية وـالـسيـاسـيـة، وأـشـعـروا من الجـهـات الـسيـاسـيـة وـالـديـنيـة التي تمـثـلـهم أـنـهـم مـهـمـشـون فـأـحسـوا الـخـطـر يـتـهدـد مواـطنـهمـ التي كانتـ هي الـأـولـى وـضـيـاعـ مـكـاـسـبـ عـدـيدـة دـفـعـتـهمـ إـلـى حدود الـاحـباطـ، وـدـفـعـتـ غالـبيـتـهمـ إـلـى تـوجـيهـ مشـاعـرـ العـداءـ النـاتـجـةـ عنـهـ سـلـوكـاً تـخـرـيبـياً وـاحـيـاناً اـرـهـابـياً بـالـضـدـ منـ الـحـكـومـةـ وـمـؤـسـسـاتـ الـدـولـةـ، مشـاعـرـ وـمـوـاقـفـ استـثـمـرـتـهاـ الـحـربـ الـنـفـسـيـةـ الـمعـادـيـةـ وـدوـائرـ الـاسـتـخـبـارـاتـ الـاجـنبـيـةـ وـاسـهـمـتـ فـيـ تـعـيمـهاـ بـالـتـدـريـجـ لـتـكـونـ شـبـهـ شـامـلـةـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـمـذـكـورـةـ. وـبـسـبـبـهاـ ايـ الـخـسـارـةـ عـاـوـدـ الشـعـورـ بـالـخـيـبةـ "احـباطـ" منـجـاـ لـلـدـعـوـانـ، الـذـيـ تـسـبـبـ فـيـ:

- (1). اـنـدـافـعـ عـدـ غـيرـ قـلـيلـ مـنـهـمـ إـلـىـ الـوقـوفـ العـلـنـيـ ضـدـ الـدـولـةـ، وـالـتـرـحـيبـ بـالـجـهـدـ الـاـرـهـابـيـ المـضـادـ لـلـدـولـةـ "كـماـ حـصـلـ فـيـ اـنـتـكـاسـةـ الـموـصـلـ وـصـلـاحـ الـدـينـ" وـانـخـرـطـ بـعـضـ شـبـابـهـمـ فـيـ هـذـاـ الجـهـدـ.
- (2). تـرـكـ الـبعـضـ وـظـائـفـهـمـ كـتـصـرـيفـ لـمـشـاعـرـ الـاحـباطـ مـنـ خـسـارـةـ اـفـتـرـضـوـهـاـ مـوـجـودـةـ عـمـلـيـاـ، وـعـلـىـ حـكـومـةـ اـعـتـقـدـواـ" بـدـفـعـ مـنـ الـحـربـ الـنـفـسـيـةـ" أـنـهـاـ سـبـبـ هـذـهـ خـسـارـةـ.
- (3). عـدـ اـنـسـجـامـ الـبعـضـ الـآـخـرـ مـعـ نـهـجـ الـحـكـومـةـ وـالـعـمـلـ مـعـهـاـ وـإـنـ استـمـرـواـ مـشـارـكـيـنـ فـيـ تـرـكـيـبـهـاـ تـحـتـ تـأـثـيرـ الـمـصالـحـ الـذـاتـيـةـ وـالـضـرـورـاتـ وـالـضـغـوطـ الـمـحيـطةـ.

بـ. الـانـسـحـابـيـةـ

ان الاحباط وكما ورد أعلاه ينتج سلوكا عدائيا ويمكن في الوقت ذاته ولبعض الناس أن ينتج سلوكا معاكسا أي انسحابيا (14)، والسلوك الانسحابي يتضمن عدة مستويات تمتد من الاستسلام النفسي الى الواقع الحالى حيث الشعور وكما يقال "لا حول ولا قوة"، فيسلموا أنفسهم لا ارادياً أما الى:

الاضطرابات النفسية حيث الاكتئاب والتوتر والقلق التي تتعكس على الحياة والاداء وسبل العيش وعلى العلاقة بين الفرد والجماعة من جهة والدولة من جهة أخرى، وهذه حالات تكون أكثر وضوحاً في الحروب واضطرابات الخروق الأمنية.

أو الاتجاه الى أنواع سلوك أخرى بينها:

أولاً. الفتور. الرتابة "النمطية،¹ حالة تأتي كنتاًج لانسحاب من الموقف المحيط، اذ وعند اشتداد الاحباط يبدأ اليأس بالظهور، فيتجه خلاله الانسان الى غلق منافذ الأمل فكل شيء عنده بلا جدوى ولا فائدة، فالحل مستحيل والفرج كذلك مستحيل، والمشكلة هنا عندما يتبنى الفرد السلوك الريبي يصبح سلوكه هذا عادة من الصعب تغييرها، على العكس من وقع الحياة التي تحتاج الى الحماس الذاتي لغرض الانجاز، والحماس بطبيعة الحال لا يمكن أن يتؤمن في الظروف التي يسود فيها الاحباط بالنسبة الى العاملين في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص وكذلك بالنسبة الى العسكريين أثناء القتال، اذا ما تم الأخذ بالاعتبار أنه أي الحماس بطبيعته يخفت في عموم الحالات النفسية السلبية، وهذا الفتور

¹. الفتور، وهن يوصف بالحالة الواقعية التي يمر بها الانسان في موقف تتضمن أو صافا متعددة تتراوح بين الخمول العام في نشاط الفرد إلى أنواع محددة من الشعور بالتعب أو الوهن النفسي، وضعف الهمة وهو منتشر في واقع الأمر بين العراقيين بشكل ملموس في حياتهم اليومية، يظهر جلياً في حالات التعرض الى ضغط العمل أو القتال خاصة في ظروف الإعاقة وكثير الخسائر(15).

بالإضافة إلى الوهن وإذا ما استمرا لفترات زمنية طويلة سيؤديان إلى التدني في مستوى المهارات بالنسبة إلى العمال وبعض الوظائف الفنية، وحتى السياسيين، فالسائق تقل قدرته على المناورة والتعامل مع المطبات الأرضية في طريق سيره، والحارس تقل قدرته على الرصد والمتابعة، والسياسي، يجد نفسه عاجزاً عن الاقناع وغير قادر على المناورة مع خصومه في الميدان وكذلك الطيار والبحار وغيرهم إذ يحصل في حالاتهما ضعف في الهمة مما يؤثر في المحصلة على مستوى المهارة، وبالتالي على الإنجاز في مجمله(16).

ان الفتور الناتج عن الإحباط حالة يمر بها الإنسان الفرد والجماعة قوامها الكسل أو الخمول العام في النشاط الحياتي أو الوظيفي أو العقلي ففي أثناء تأدية مهام العمل في الدائرة والمؤسسة وأحياناً في البيت على سبيل المثال يشعر أثناء تأديتها المعنى بعدم الرغبة في اداء العمل أو عدم الميل إلى الاستمرار به واماًله، وأكثر من هذا قد يجد نفسه في أحياناً أخرى عاجز عن تأدية أبسط الأعمال الروتينية التي اعتاد إنجازها في الأيام العادية بدون جهد يذكر، وعلى وفق هذا التوصيف نرى في الواقع أمثلة عديدة على مستويات من الفتور يصاب بها الإنسان العامل في مواقف العمل والحياة، منها على سبيل المثال موظف لا يهتم بمكتبه، فتتدس الأوراق عليه دون انتظام، يتکاسل من حفظ الوارد منها في الأضابير الخاصة، يزيدوها بعثرة عند التفتيش عن الأوليات في منظر يجد فيه نفسه متوتراً، ويجد المقابل له في الموقف أن التوتر قد انتقل إليه وباتاً كلّيهما محبطان، مثل هذه المواقف كثيرة في البيئة الوظيفية العراقية في الوقت الراهن، وهي على بساطتها فإن تأثيراتها قد امتدت إلى المجتمع إذا ان الموظف يتكلم عن عمله يائساً، والمراجع يتكلم عن

الموظف عاتباً مبتئساً بطريقة تنتقل إلى المجتمع بشكل واسع، وأخر يترك دائرته مبكراً بحجج كثيرة ويترك المعاملات مكدسة والمراجعين ينتظرون.... الخ من أمثلة كثيرة تتطبق على سلوك الأفراد العاملين في مناهي الحياة المتعددة، يمكن تجميعها في صورة أشمل داخل المجتمع الإداري أو الصناعي أو الطبي والأكاديمي والعسكري والأمني لأن عدوى الانسحاب الناتج عن الاحباط تتسع لتشمل شريحة واسعة. ومع هذا ومهما تكن شدة الفتور لا يصح علمياً التعميم على جميع القطاعات وجميع الأفراد والجماعات نفس مستوياته، إذ أن الواقع يؤشر وفي خضم هذا الوهن نجد أن القطاع الأمني فيه الفتور أقل مثلاً عن البلديات، وضمن هذا القطاع نجد موظفين في دائرة أقل تأثراً بمثيرات الاحباط من غيرهم في نفس الدائرة وبالتالي فإن مستويات الفتور تقل عندهم عن غيرهم من باقي الموظفين، ومع هذا عند التكلم عن الفتور الشامل، يتم الأخذ بمتوسطات السلوك ويهمل في حالتها أولئك الأفراد المختلفين سلباً أو إيجاباً.

أن الفتور "ضعف الهمة" حالة تنتج عن الإحباط أو الملل أو المرض أو قلة النوم. وقد يكون للحالة أسباب كيميائية كالتسنم أو نقص المعادن والفيتامينات الضرورية في الجسم، بالإضافة إلى فقدان كميات كبيرة من الدم في حالة الإصابة بجروح بليغة.

ويمكن أن تحصل بسبب ضغوط العمل أي عندما تزيد عن الحدود المألوفة، حيث التحميل غير المبرر للجسم بأكثر مما يستطيع تحمله. كما يمكن أن يكون الفتور ناتج عن الضغوط والأخفاقات النفسية التي تؤدي إلى التشكي من عدم القدرة على الانجاز، وضعف الهمة، وبطئ الاستجابة، وهذه تفضي إلى عدم الرغبة وضعف القدرة وتجنب الخوض

في تفاصيل الأمور كذلك عدم المبادرة للقيام بأي عمل من الاعمال، وهو في هذه الحالة يعد نوع من الوهن النفسي الذي لا يعرف المعنيين أسبابه، وان عبروا عن حصوله ووصفوا حالته.

هذا واي كان منشأ الحالة فانها يمكن أن تصيب الإنسان مقاتل كان أم عامل في مصنع يتسبب حصوله في اقلال القدرة البدنية على تنفيذ مهمة ما مثل اكمال تصميم هندسي أو تنفيذ هجوم قتالي اعتاد المعنى انجازها في الظروف الاعتيادية (17).

ثانيا. اللامبالاة. ان السلوك الانسحابي الناتج عن الإحباط يمكن أن يصيب بعض الأفراد باللامبالاة التي يكون فيها عدم الاهتمام واضح ومصحوب في بعض الأحيان بقدر من التسفية، وهنا قد يكون الإنسان المحبط حزين أو متوجه بدل من أن يكون غاضب أو متحدي.

انها عدوانية على الذات "مثبتة" من أمثلتها الواضحة في حياتنا اليومية هو الصمت لأن يقول المعنى "لا دخل لي" "الامر لا يعنيني" وـ"كأن الذي يحدث في البلاد لا يعنيه او انه يحدث في بلاد أخرى، وهذا النوع من الناتج يأتي كيأس من إمكانية وجود حل لازمة ضاغطة.

ثالثا. الهروب النفسي. إذا ما أردنا التقرب أكثر لتفصير السلوك الانسحابي يمكن القول أنه وعندما يحصل الفشل في التعامل مع الاعاقة بدرجة شديدة يتجه البعض دون وعي منهم الى الهروب النفسي من الموقف الذي هم فيه" خاصة موافق القتال وأثناء الكوارث"، ويكون الهروب باتجاه مناحي الحياة الأخرى، لكن الهروب بطبيعته وخاصة في المجتمعات الشرقية يكون معيناً أو مخزياً ولكي يكون مقبولاً من الناحية

النفسية وغير مؤذياً يتم عن طريق الاسفاف في آليات الدفاع النفسية¹،

وأكثرها شيوعاً في حالات اللوم الآتي عن الهروب المحبط هي:

(1). **النكوص.** هناك ناتج آخر للسلوك الانسحابي يتجه فيه الانسان الى النكوص أي الانحدار والعودة الى الماضي، الى السلوك البدائي وكأن الانسان هنا يسعى للعودة الى فترة الماضي الامن (18)، أو الى البدائية من مراحل السلوك الإنساني. أي التوجه الى معطيات الماضي البعيد لتجاوز ضغوط الفشل أو عدم القدرة للعيش في الواقع الجديد كما في بعض الجماعات الدينية خاصة السلفية التي تحاول العودة الى ضوابط وقوانين الماضي حجة لتجاوز عدم القدرة للتعامل مع الحاضر.

(2). **الاسقاط.** السعي غير الواعي الى نسب ما في الداخل من عيوب ومشاعر سلب الى الآخرين في المحيط، كما هو الحال بالنسبة الى الجماعات والكتل السياسية التي تسعى الى الصاق تهم الفشل بغيرهم، والسعى الى تسقيطهم سبيلاً الى البقاء "القبول" بوضع الفشل.

(3). **النكران.** حماية الذات من حقائق مؤلمة من خلال رفض الاعتراف بوجودها، وهذا واضح في تبرير الأخطاء والكذب التي تستشيري ابان الأزمات، وإذا ما تكررت وبفترات زمنية متقاربة يمكن أن يتحول الكذب الى عادة ظاهرة للعيان بين الأفراد والجماعات الفرعية والرئيسية، حتى ان المجتمع ومن كثر الاسفاف في موضوعه يجد تبريرات لشيوعه، مثل وصفه أحياناً بالكذب الأبيض.

¹. الآليات الدفاعية أو ميكانيزمات الدفاع، أو الحيل الدفاعية، عمل لا ارادى تقوم به الذات الانسانية من أجل تكوين حالة توازن بين مكونات الجهاز النفسي وهو نوع من السلوك الانساني يرمي دون وعي من أصحابه الى تخفيف حدة التوتر النفسي المؤلم والقلق والضيق التي تنشأ جراء عجز الانسان عن التغلب على العائق التي تتعرض اثنين دوافعه "الاجباط" دفعها حماية الذات والدفاع عنها والمحافظة على الثقة بالنفس وتحقيق ما يمكن تحقيقه من الراحة والأمن النفسي(19).

جـ. اضطرابات ما بعد الصدمة

ان مواقف الاحباط الناتجة عن الاعاقة الحاصلة لإشباع الحاجات الإنسانية كثيرة في المجتمع العراقي، وبهدف الحصر سعياً إلى تحقيق الفائدة سنحاول هنا التركيز على الحاجة إلى الأمان كمثال يمكن تعميمه على باقي الاعاقات، وفي مجاله أي الخروق الأمنية، نتلمس أن المفخخة التي تنفجر وسط تجمع للعمال والانتهاري الذي يفجر نفسه وسط متظوعين ومداهمة مليشيا لعائلة بهدف اختطاف أحد أفرادها، وغيرها من المواقف ترك آثاراً قد تكون شديدة الوطأة على بعض الناس، إلا أنه وعلى العموم وفي مثل حال العراق الذي استمر فيه وقع الضغوط الآتية من خرق الأمان لما يقارب الاثنا عشر عاماً، فإن تراكم الأثر سيكون موجوداً أي أن الذي لم يتتأثر بالفعل الأول يمكن أن يحس قدراً بسيطاً من الأثر في الفعل أو الموقف الثاني وبالتالي تراكمًا من الآثار تترك بصمتها النفسية على الذات الفردية والجماعية، يمكن عدها آثاراً مباشرةً لإحباطات الخروق الأمنية.

ان الآثار النفسية المباشرة التي يمكن تلمسها لفعل الاعاقة الأمنية تتفاوت شدتها من التوتر والضجر وتعكر المزاج ومن ثم الاكتئاب البسيط كإصابات نفسية الى الاكتئاب الانفعالي وذهان الهوس الاكتئابي كاضطرابات عقلية، ومع هذا فقد أفرد علماء النفس لآثار الضغوط البيئية عموماً والذي يأتي فعل الخرق الأمني من بينها باباً من الآثار تحت مسمى اضطرابات ما بعد الضغوط الصدمية (PTSD).⁽²⁰⁾

ان اضطرابات ما بعد الضغوط الصدمية تحدث عادةً للأفراد والجماعات التي تعيش تحت وطأة التهديد بالخطر" أو الحدث المفاجئ الذي يحسه المستجيب خطراً على حياته، كما هو حال العراق الذي

يعيش ابناءه عموماً ضمن ساحة قتال مع الارهاب ترقى الى مستوى حرب بوقع شديد وتهديد وان تفاوت نسبه من منطقة الى أخرى ضمن العراق، الا انه يمكن عد ضغوطه شاملة لعموم العراقيين.

اذ لو تم النظر الى ساحة القتال العراقية يرى الناظر بوضوح أنه من اقصى الشمال الى أقصى الجنوب بات ساحة قتال، تتفاوت في دائرتها العامة كم وشدة الخروقات الامنية التي يحدثها الارهاب، ففي الوقت الذي تقل فيه كثيراً حوادث الخرق في محافظات اقليم كردستان، تقل الخروقات في محافظات الجنوب بشكل ملموس، بينما تتركز غالبيتها في المحافظات غرب وشمال الوسط وضمن هذه المحافظات هناك تفاوت أيضاً، فالموصل بعد 10/6/2014 احتلت المركز الأول في التهديد وشدة الخطورة تأتي بعدها الانبار تليها صلاح الدين وديالى ومن بعدها بغداد. ان تلك المخرجات المتاتية من فعل التهديد لفترة زمنية طويلة، استنزفت خزین الطاقة النفسية ودفعت الكثير من أبناء العراق الى أن يعيشوا حالة خاصة قوامها الشعور بتهديد الوجود "احباط" في عموم البلاد، خاصة وان الجميع وضعوا أهدافاً للتهديد الآتي من الإرهاب دون أي استثناء، ولهذا عم الشعور بالاستهداف داخل البيت ومحل الإقامة وفي المقهي والشارع والثكنة العسكرية والدائرة الحكومية والمزرعة والجامع والحسينية. والعيش تحت ضغوط التهديد والخطر كما هو معروف، عادة ما يعرض المعنيين الى الاصابة النفسية باضطرابات ما بعد الصدمة، اصابة في العراق كانت بعض اعراضها واضحة على السلوك العام مثل:

- أولاً. الشعور بالكره وتكرار الأحلام المزعجة والкоابيس.
- ثانياً. سرعة الانفعال، وبطيء الاستجابة، وأحياناً الاكتئاب.

ثالثاً. عدم الثبات على الرأي أو التقلب في مجده، ومن ثم دوام الشكوك بالنفس والآخرين.

رابعاً. الشعور بالأسأم وسرعة الانزعاج وتجنب العلاقات الاجتماعية واللجوء إلى العزلة عن الناس (21).

ان مثل هكذا اعراض لا تعني أنها موجودة لدى جميع الذين يتعرضون إلى الضغوط، وتعني علمياً ان بعض منها موجود حتماً، وشدة وجوده تمتد من البسيط الذي لا يشكل اعاقه إلى الشديد الذي يشل الحياة النفسية بشكل تام.

الاحباط الفتالي

1. في حياة الشعوب والدول ومنها العراق تمر بظروف وأزمات غير متوقعة بينها الحرب التي عادة ما تكون تأثيراتها سريعة وشديدة الوطأة، الا أن العقل الذي يتشعب خلالها بالمثيرات المحبطة، يسعى في الجانب المقابل إلى مقاومة تلك المثيرات "تقليل الأثر" ولأن المفاتيح الخاصة بالحلول لهذا أنواع من الإحباط لا علاقة لها في الغالب بالجهود الذاتية، أي أنها عادة ما تكون بيد الحكومة، فيتجه الناس في حالتها صوب الحكومة يصوغون آمالاً لحركها يريدون منها تحقيق هذه الآمال، وعندما لا تستطيع الحكومة من تحقيقها سيفقد الأمل وعندما يحصل الإحباط، ففي الحروب على سبيل المثال يتأمل الجمهور من الحكومة وجيشه تحقيق النصر على العدو "كاشباع للحاجة إلى الأمان أو تحقيق الذات الوطني" خاصة وإن النصر ومهما كانت درجته بسيطة

سرعان ما يصرف مشاعر العداون باتجاه العدو، ويسمم في تحقيق الآتي:

- آ. تغير المزاج العام للجمهور من الاكتئابي إلى المفرح.
- ب. إزاحة بعض مثيرات الاحتياط.
- ج. رفع مستوى المعنويات.
- د. زيادة قوة الدعم الشعبي للجيش والحكومة.
- هـ. إبقاء الأمل وسيلة مقاومة فاعلة للاحباط الناتج عن استمرار الحرب.
- و. ادامه اتجاهات العداون نحو العدو (22).

اذ ان الحرب وبهدف المحافظة على المعنويات والحصول على الدعم المستمر يصبح من المهم جداً توجيه مشاعر العداون الجماعي باتجاه العدو، لكن هذا أمر ليس يسيراً ولا يمكن أن يتحقق آلياً، بل ومن خلال عدة خطوات تبدأ بخطوة هي الأهم، التي تتأسس على تبرير حالة الحرب، واقناع الجمهور بمسؤولية العدو عن بدأها.

وتأتي لاحقاً خطوات التلاعب نفسياً بالأمال الموقفية خلال معاركها، أي خلال مسيرة القتال أثناء الحرب يمكن أن تصوغ الأجهزة النفسية المختصة أمالاً ممكنة التحقق لمعارك ناجحة تسهم في تقليل التأثيرات المحبطة للحرب، وتديم اتجاهات الشحنات النفسية العدائية باتجاه العدو.

2. هنا تجدر الاشارة الى أن العقل الجماعي وفي حالات تحقيق الفوز بأي معركة من معارك الحرب يتوجه الى تفسير هذا الانجاز الايجابي أمل قد تحقق... تفسير يسمح بإنتاج آمال جديدة تقوى عناصر المقاومة النفسية. ان الأمل كآلية نفسية لتقوية هكذا نوع من المقاومة وعلى الرغم من أهميتها وحقيقة وجودها، لكنها في الوقت ذاته تعد خطيرة من جانبيين:

آ. الأول. في الحروب هناك اخفاقات محتملة، لأن الحرب بطبيعتها مجموعة معارك ينتصر فيها جيش الدولة أو جزء منه مرة وقد يفشل مرات أخرى، ونجد هنا وبعد كل حالة فشل تتحول سريعاً مشاعر العداء المتأتية من الاحباط "الاعاقة الأمنية والمعيشية" وبشكل تلقائي باتجاه الحكومة "رأس الحكومة، القيادة العليا للجهاد القتالي". وهذا من شأنه وخاصة عند التكرار سيقلل من القدرة على المقاومة، على هذا نجد أنه وفي حالات الحروب والأزمات أن المشاعر من الحكومة ورمزاً لها عادة ما تكون:

أولاً. متذبذبة، ايجابية مرّة وسلبية أخرى وحسب مسارب الاحفاف في تحقيق الآمال.

ثانياً. لا يمكن التأسيس عليها في دوام التقييم، كذلك لا يمكن التأسيس على ديمومة المشاعر المتكونة أثناءها من الحكومة والجهات السياسية التي تدير الحكومة في حساب التأييد أو الرفض.

بـ. ان الأمل من بين الأهداف التي تضعها الحرب النفسية المعادية في حساباتها للتعامل مع المجتمع المستهدف، فتحشد جهدها لتكوين آمال داخل بنية الحرب ومعاركها الدائرة وظروفها الجارية، يصعب تحقيقها، وعند الاحراق في تحقيقها ستقود أجهزتها الجهود المتاحة لتضخيم مشاعر العداون وتركيز اتجاهاتها باتجاه راس الحكومة أو قائد الجيش، على وفق المبدأ النفسي "تفريد الخصم".¹

¹. إن من بين أهم مبادئ الحرب النفسية وأهدافها هو تفريد الخصم(23)، أي عزل أحد أعلى المسؤولين في الدولة "الرئيس أو القائد العام" وتركيز الجهد باتجاه إبرازه قائدأً أعلى كخطوة نفسية أولى، تعقبها خطوات لتحميله مسؤولية الحرب والقتال، ومن ثم وضع وزير الفشل أو الخطأ والخسائر على كاهله شخصياً، وهذا هدف في حال النجاح في تحقيقه سيعزل القائد الأعلى عن المجتمع وسيجعله النقطة التي

الاحباط السياسي

1. الأزمة "المشكلة التي يصعب حلها" سياسية أو غير سياسية تعني اخفاقاً ينتج احباطاً، والأزمة السياسية يمكن أن تحصل في أي دولة من الدول وحصولها يجعل الحكومة التي يفترض أن تتعامل مع موضوعها أنها:

آ. محشورة على الرغم منها في زوايا الحرج السياسي الشديد، لنفذ سبل الحل الملائم.

ب. أنظار المجتمع وأمال الجمهور ومشاعر العداون الناتجة عن مهدّدات الأزمة مجموعة "حزمة" ضد، موجهة نحوها مباشرة، خليط يزيد من شدة الاضطراب.

2. في اطار الأزمة وكما ورد في أعلاه وعندما يحس الجمهور بعدم قدرة الحكومة على تنفيذ آماله في الحل يتجه الى وضع أفكار وأمال أخرى باتجاهات أخرى، أي انه يحول توجهات الآمال باتجاهات غير الحكومة¹ قد تكون داخلية وأحياناً خارجية، وهنا وكلما أتجه الجمهور في آماله الى الغير "داخلياً وخارجياً" كلما تضاعف العداون باتجاه الحكومة كمصدر اخفاق بتناسب طردي، وهكذا نوع من الأزمات لا تنتهي الا بتخلي الحكومة عن ادارتها في المجتمعات المتحضرة والديمقراطية، وبفرض المزيد من القهر واستخدام القسوة في المجتمعات الديكتاتورية.

تصوب نحوها كل مشاعر العداون، وسيهين نفسيًا أشخاص في منظومته ممكِن التفاهم معهم في حال التفاوض على شؤون الحرب وشروطها.

ان الآمال التي تتكون في الأزمات يمكن أن يتجه أصحابها الى الروحانيات "آلية هروب"، فترى في الشتاد الأزمات على سبيل المثال تکثر النذور ويتسع التشبيث بالطقوس الدينية، وبالسحر وقراءة الطالع التي يبدأ الانسان المحبط الثقة بها بديلاً عن الثقة بالدولة والحكومة ومؤسساتها العملية(24).

دراسة حالة مثال واقعي عن حالة أزمة.

1. لقد دخل العراق انتخابات عام 2014 وفاز ائتلاف دولة القانون بالأصوات الأعلى، واستطاع منطقياً أن يستقطب كتل وأحزاب أخرى ليجمع ما يكفي دستورياً لتكليف رئيسه السيد المالكي بتشكيل الحكومة، لكن معوقات داخلية ظهرت في الأفق مثل الموقف الكردي، والسنوي وبعض الأحزاب الدينية الشيعية، وجاء من الشارع الشيعي العلماني وتدخلات حصلت خارجية، مثل الضغط الأمريكي وضغوط الدول العربية السنوية، حالت دون اصدار أمر التكليف، فزاد الأمر تعقيداً وبات الجميع في أزمة تتأسس على اتجاهين متناقضين لا يمكن تنفيذ أي منهما دون خسارة كارثية لجميع الأطراف:

أ. التمسك بنتائج الانتخابات وضوابط الدستور.

ب. الاصرار على عدم تجديد الولاية. وفي حالتهما تكونت أفكار عند الناس العاديين والسياسيين بعدم وجود حل لهذه الأزمة، إذ أن الاصرار على التطبيقات الصحيحة للدستور لم تغير الموقف، واصرار الكتلة على رئيسها لم يغير الموقف أيضاً، فوجد العراقيون أنفسهم في أزمة ضاغطة بفقدان الأمل في تحقيق الحل، أزمة مثيرة للقلق، عندها انحرفت اتجاهات الآمال في طلب الحل من الحكومة المعنية بالحل نحو:

الأول: الخارج، أمريكا ومن بعدها إيران.

الثاني: الداخل، المرجعية الدينية في النجف الأشرف.

ومع هذا بقيّ الائتلاف الفائز "القانون" صامداً، يحاول كسب الوقت وتدخل عوامل جديدة في صراع قوي باتت اتجاهاته متعددة، فجاء سقوط الموصل على ايادي داعش سهلاً وغير متوقعاً وليس له أي تفسير في

العلم العسكري "أزمة داعمة للأزمة الحاصلة". ومع هذا يلاحظ الدارس أن الحرب النفسية التي أسقطت الموصل في تلك الفترة قد ركزت جهدها آنذاك على السيد المالكي كقائد عام للقوات المسلحة محملةً إياه كل المسؤولية على وفق مبدأ "تفريد الخصم" وفوق هذا تركته وحيداً في ساحة الحرب وهي العارفة تماماً أن القوات المسلحة التي خسرت الموصل لا يمكن أن تعدها دون دعم خارجي، وبدأت بتسريب الأخبار من أن الدعم الدولي سوف لن يحصل بوجوده على رأس الحكم شخصياً، واتجهت في ضغوطها أكثر عندما مدت في الرقعة التي أحتلتها داعش لتصل إلى عموم صلاح الدين مهددة بغداد بالسقوط.

طبيعة الأزمة.

2. لو أخذنا الأزمات التي مرت بالعراق منذ السقوط نجدها عديدة ومع هذا نجد أن أزمة الانتخابات لعام 2014 ومشكلة الانتقال بالسلطة هي الأكثر وضوحاً وتأثيراً وهي انسب الأزمات الممكن أخذها مجالاً لدراسة حالة احباط ناتج عن أزمة سياسية، لأن حصولها كون وبسرعة عالية الآتي:

أ. شحنة عداء بأعلى درجات الشدة توجهت إلى الحكومة وبالذات رئيسها، هددت المجتمع العراقي والنظام السياسي القائم بالتفكير، وقد ساعدت الحرب النفسية على تضخيم الأزمة واليأس من إمكانية حلها في العقول وحصرت المسؤولية باتجاه رئيس الحكومة كما ورد في أعلاه، محملة إياه كل تبعات المسؤولية.

ب. وضعت الحكومة في زاوية الحرج، ونأى الجهد الدولي عن تقديم المساعدة فزادت شدة الأزمة، ولزيادة العجز أو الالتفاق في ايجاد الحلول أسهم جهد الحرب النفسية الدولي في اسقاط الموصل بأداة ارهاب دولي "داعش" التي لم ترق قدراتها العسكرية الاساسية لتحقيق فعل الاسقاط في معركة كانت فيها القوات المسلحة العراقية تتتفوق على هذا التنظيم بالعدة والعدد عشرات المرات، مما زاد من التأزم أو انتاج أزمة مركبة يصعب حلها.

ج. قبول الحل الذي بات وكأن هناك اتفاق في مجاليه بين رؤى الخارج والداخل، حتى عده الكثيرون القريبون من سلطة الحكومة أنه مخرج فيه الخسارة أقل من الاصرار على البقاء دون حل.

مال الأزمة.

3. ان الضغط الذي كونته الأزمة من وجهاً النظر النفسي يعد شديداً، حيث لم يبق لائتلاف الفائز من فرص تحديه وقبول الخسائر المتوقعة، فقبلوا الحلول الآتية من خارج الحكومة والتي تأسس على عدم تجديد ولاية السيد المالي¹. وهو قبول وبالوقت الذي أسهم في رفع الضغط النفسي عن كاهل العراقيين، وقدم الى الحكومة الجديدة فرص مناسبة لتأسيس علاقة نفسية ايجابية مع المجتمع العراقي فقد فتح من أمامها مجالاً لتكوين علاقات سياسية ايجابية مع الدول التي وقفت بالضد من العراق كذلك أسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الآتي:

أ. ايقاف زخم العدوان الشعبي الناجم عن احباط الأزمة الذي كان متوجهاً صوب الحكومة، وتقدمها "الحكومة الجديدة" بالصورة التي يمكن أن يثق الشعب بقدرتها على تقديم الحلول المناسبة لمشاكله.

ب. تخفيف حدة الجهد النفسي العربي وغير العربي السنوي المضاد للحكومة، وهنا لابد من الاشارة الى ان كم الجهد النفسي الذي كان مصوباً بالضد من العراق من قبل السعودية وقطر ومن بعدهما تركيا ودول الخليج بدرجة أقل كان كبيراً جداً ومؤثراً.

ج. دعم جوي دولي يعطي فرص الى القوات المسلحة من أجل تحقيق انتصارات ميدانية محدودة تعيد المعنويات و تعالج بعض معالم الانكسار، وان كانت الجهات العسكرية العراقية لم تبادر من جانبها في استثمار هذا المتغير الهام.

¹. يرى المتابعون وبشكل واضح كيف تغيرت لهجة العامل الخارجي من العراق وبالتالي تحديد من السيد رئيس مجلس الوزراء، حيث توجهت الدول الى فتح باب الدعم خاصة في مجال الطيران والمعلومات، وكذلك في السياسة، من هذا يمكن القول أن الأزمة التي تكونت عام 2014 انتهت بالطريقة التي حددتها العامل الخارجي مدحوماً بتوجهات العامل الداخلي غير الحكومي وبات اثر العاملان في دائرة صراعهما الأقوى.

د. أعطى الحكومة المشكلة حديثاً المجال مناسباً للتحرك في الساحة الدولية بشكل أكبر ومرؤنة أوسع لما يتعلّق بشراء الأسلحة وحشد الجهد السياسي الداعم للعراق في حربه ضد الإرهاب.

هـ. تقرّيب المسافة النفسيّة التي تأثّرت سلباً بالأزمة بين حزب وكتلة رئيس الحكومة الفائز بأعلى الأصوات والمجتمع العراقي المحبط.

وـ. عودة الدعم الروحي المعنوي الآتي من المرجعية الدينية في النجف الأشرف إلى الحكومة أو بالمعنى الدقيق فتحت مجالات لحصول هذا الدعم، وبات التدخل الناصح كعنصر ايجابي.

زـ. فتح مجالات ثقة بين العراق الذي كان شبه معزول وبين محيطه الإقليمي "السني".

تأثيرات الأزمة.

4. ان التوجّه النفسي بالأمل في الحصول على الحلول الازمة لازمة الانتخابات المذكورة الى خارج الحكومة، يتبيّن أنه ترك أثراً في العقل المتأمل أحتلت في مجاليه أمريكا المركز الأول وأقل منها الأمم المتحدة التي قل التوجّه النفسي اليها لعدم امتلاكها سلطة فرض الحلول بالمقارنة مع أمريكا، ومع هذا فإن الجانب الطائفي للمكونات الاجتماعية فرض واقعاً في رسم صورة الجهة القادرة على الحل في العقل العراقي فنجد أن الكتل والجماعات السنية اتجهت ناحية السعودية وتركيا والخليج بالإضافة إلى أمريكا متأملة الحل راغبة في الاستقواء بها في الوقت نفسه، واتجهت الجماعات الشيعية في غالبيتها إلى ايران لنفس الغرض.

اما على المستوى الداخلي فقد برزت المرجعية الدينية في النجف الأشرف مجالاً لاستقطاب الآمال بإيجاد الحلول المناسبة للازمة الحاصلة، على هذا أصبح التوجّه في طلب الحلول "الأمل" بشقيه

الخارجي والداخلي وأي حل يفرض منها العامل الأكثر تأثيراً على العلاقة النفسية للحكومة بالجمهور للاعتبارات الآتية:

آ. لقد رفع الحل الآتي من الضغط النفسي المسلط على العقول المتأملة أي خفض التوتر، والخوض هنا راحة تدفع الإنسان من حيث لا يدري إلى الإعلاء من شأن مصدرها، وإعلاء الشأن لمصدر الحل الأجنبي أو حتى الداخلي يأخذ في الواقع من الشأن الحكومي، وعلى هذا وإن لم يحصل إحصاء دقيق لكم المأخوذ من حصة الحكومة فإن كم التأييد الشعبي لها أثناء الأزمة كان تضليله واضحًا حتى وجدت نفسها أي الحكومة وعلى الرغم من كل قدراتها في الحركة والعلاقة أن الجمهور قد أبعد عنها خطوات عديدة في هذه المرة. على وفق حقيقة مفادها أنه وفي كل مرة يتلقى الجمهور حلاً لأزماته من الخارج يبتعد مسافة عن الحكومة، وهكذا وبتكرار خطوات الابتعاد تكون الحكومة في موقف صعب، إذ لا يمكن الاستمرار بالحكم دون جمهور مؤيد بنسب مقبولة، وإذا ما لجأت إلى الحكم دون حساب الجمهور ستتجه حتماً إلى التعامل معه قسرياً.

ب. ان خفض التوتر الناتج عن الحلول المقدمة من خارج الحكومة له ثمن مهما كانت النوايا سليمة وأبسط ثمن في هذه الأزمة هو اتساع النفوذ الخارجي خاصة الإيراني إلى المستوى الذي بات فيه يشكل قلقاً لغير الشيعة من جهة ومادة للحرب النفسية المعادية لما يتعلق منها في موضوع السيادة وخطوات الحكومة الذاتية في إدارة الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

تطورات ما بعد الأزمة.

5. ان التطورات التي أعقبت حدوث الأزمة وتقديم الحلول الملائمة لتجاوز آثارها وحرف مآلها، قد حصلت خلال المرحلة الزمنية التي أعقبتها متعددة بينها.

آ. ان فترة الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيل الحكومة وهي وان خفت من وقع الضغوط النفسية الا انها لم تزيلها بشكل نهائي، أي أبقيت جذور قابلة للنمو في أية فرصة تحصل فيها ضغوط أخرى.

ب. يبدو من خلال المتابعة وكأن العقل الجماعي المحبط المتأمل وعندما يقبل الحلول وتتحفظ شدة الضغوط النفسية، يبقى متحفزا في نظره الى الحكومة وكأنه يعيش هدنة معها ينتظر منها الحلول المؤجلة لبعض الأزمات الطرفية.

ادامة زخم الفرص لتطويق آثار الإحباط

1. ان الإحباط وبالأسיס على ما ورد مسالة نفسية تحصل بين الجمهور في المجتمعات البشرية حتماً يمكن أن تبقى آثارها ضمن حدود السيطرة حيث التبديد التدريجي لها من خلال إيجاد مؤثرات أمل أخرى وأشباع حاجات أخرى تسهم في التخفيف الى المستوى الذي تكون فيه غير مؤثرة، ويمكن أن تكون آثاراً شديدة الواقع مثيرة لمشاعر العداون، تترك آثاراً سلبية تحرف السلوك الجمعي عن المأثور في علاقته مع الحكومة ومؤسسات الدولة.
2. ان الآثار المترتبة المحدودة والشديدة، خطورتها في حال استغلالها من طرف ثالث، شعبي أو سياسي داخلي معارض لنهج الحكومة أو جهات للحرب النفسية المعادية التي تضع العراق ضمن أهدافها المحسوبة عندها تستغل المشاعر الناجمة وفعل التأثير العدائي الناجم عن الأزمات لضرب الحكومة ومؤسسات الدولة، وما دام الأمر كذلك فلابد وأن تأخذ الحكومة في الحسبان رغبة الآخرين أعداء كانوا أم أصدقاء أو محايدين في ابقاء بعض جذور الأزمات فاعلة بقدر ما وان كانت غير مرئية، أي أن على الحكومة أن لا تعبر من على وقع تلك الأزمة وما ترتب عليها وتركت الى الهدوء لأن من كون أزمة أو أسمهم في تكوينها يضع هو مساربها في حسابات اللعب عليها ثانية لغايات أخرى.
3. ان الأزمات التي تسهم الحكومة في الوصول الى حلول ما لمعالجة مثيرات الإحباط الناتجة عنها أو تلك التي يتدخل العامل الخارجي والداخلي غير الحكومي أحياناً في حلها كما حصل في هذه الأزمة التي

اتخذت عنواناً لدراسة الحالة، فان جميعها بحاجة الى حشد الجهد المادي والنفسي الحكومي الى ادامة زخم الفرص المتاحة لتطوير الآثار الحاصلة والحايلولة دون حصول أخرى محتملة، لأن فتح المجالات في الحرب النفسية الدولية ولما ورد عن السعودية وتركيا على سبيل المثال فإنه لا يعني حتمية اصدار أوامر اليهما لتغيير اسلوبهما وطريقتهما في التعامل مع العراق، ولا تعني أن السعوديين قد تركوا الى الأبد توجهاتهم في دعم الحركات الإسلامية المتطرفة بالمال كاستجابة لتجويهات صدرت من جهة اقتنعوا بها فجأة، ولا تعني كذلك تغيير تركيا لموافقها مع داعش بشكل دائمي وجذري، لكن الاتفاقيات السياسية وتوجهات الحرب النفسية عادة ما تهيئ ظروف "بينها ضغوط، تحذيرات، تنبيهات، تلميحات" مدعومة بجهود سياسية واعلامية تهيئ المجتمعات المستهدفة أو تدفعها باتجاه تقليل المسافة بين الدول والشعوب، مسافة تكون فيها قادرة على أن تجلس وتفاهم وتبادل المصالح وتزيل بعض الشبهات، خطوة باتجاه التفاهم على تبادل المصالح بما يحقق أعلى قدر من الفائدة وأقل ما يمكن من الخسائر، لذا فإن هذه المسافة النفسية التي سمحت ما بعد 2014 لإيجاد تفاهم بين العراق والدول الأخرى السنية منها على وجه الخصوص بحاجة ماسة جداً الى جهد ليس لأن يبقيها ذات السعة التي سمحت بالتفاهم بل وبتقريبها أكثر الى مستوى التقارب والتحالف المرحلي على أقل تقدير.

الاستنتاجات

ان النتائج المترتبة عن الإحباط المذكورة ضمن وقائع هذه الدراسة تساعده على استنتاج الآتي:

1. بسبب زيادة الإحباط في المجتمع العراقي، وشدة المثيرات المتأتية من حصوله، يتبيّن أن هناك ترسّبات جعلت المجتمع العراقي حساساً، أي قابلاً لأن يحبط ويصاب بالآثار المترتبة بسهولة.
2. ان القاء نظرة بسيطة على سلوك الموظفين في دوائرهم، والعسكريين في ثكناتهم والناس في بيوتهم تبيّن وجود فتور حد الوهن النفسي في عموم المجتمع العراقي ناتج عن استمرار مشاعر الإحباط، ووجوده بهذا الكم التراكمي يصبح من بين الأسباب التي تحول دون تحقيق خطى البناء كما يجب.
3. إن معالم الأثر المذكورة للاحباط على السلوك الجمعي العراقي وإن لم تستطع الحكومة الوصول إلى مستوى المجاهرة برصدتها وتحليلها لكنها موجودة من الناحية المنطقية وبالمستوى الذي باتت تشكّل فيه أكثر أنواع السلوك خطورة على إدارة الدولة والمجتمع وعلى الأداء الوظيفي، وكذلك على مستقبل البلاد.
4. ان اضطراب ما بعد الصدمة الذي تم التنويه عنه في متن الدراسة والذي يسبب ازعاجاً واضحاً أو خللاً في الوظيفة الاجتماعية والمهنية أو غيرها من الوظائف الحياتية، لو تمت مطابقتها على الحالة النفسية العامة للمجتمع العراقي نصل إلى استنتاج منطقي أن هذا النوع من الاضطراب شائع وسعة شيوّعه تشمل كافة فئات المجتمع، وهذا استنتاج تؤيده دراسة قدمت عام 2004 لقياس مدى الاصابة باضطراب ما بعد

الضغوط الصدمية آذاك والتي بينت أن 174 من بين 196 في العينة الجامعية التي درست في بغداد مصابون بهذا النوع من الاضطراب، فيها نسبة الإناث تفوق الذكور، وبينت أيضاً أن هذه النسبة تعد كبيرة جداً وأنها تدل على أن لدى المعنيين مناعة نفسية قليلة تجاه الصدمات (25). هذا وإذا ما كانت نسب الإصابة بهذا القدر الكبير قبل عدة أعوام، فما بالها في وقتنا الراهن عام 2015 التي زادت فيها شدة القتال وتكررت **الخروقات الأمنية**، الأمر الذي يؤشر منطقياً إلى ازدياد نسب الإصابة بحدود كبيرة.

5. ان تكرار التوجه إلى مصادر من غير الحكومة لحل الأزمات، أكسب الشعب العراقي عادة النظر إلى الخارج على حساب الداخل وبالتالي زاد من ضعف الروح الوطنية وزاد من تبعثر المجتمع وتشظي مكوناته، وسيجعل الشعب العراقي الهش في علاقته بالدولة سهل الانقياد من أي جهة خارجية.

6. ان تكرار الأزمات العصية في العراق تقود إلى الاعتقاد بأنه أصبح بؤرة أزمات دولية، الأمر الذي يفرض على الدولة والمجتمع التهليؤ الدائم لقبول الأزمات والاستعداد للتعامل معها بأقل ما يمكن من الخسائر التي باتت موجودة ولا مفر منها.

7. ان مشاعر الإحباط في الأزمات الشديدة بينها الأزمات السياسية وال الحرب، تصيب آثارها العموم وان لم يدرك البعض تأثيراتها المباشرة لكن شحناتها النفسية كافية لأن تصيب الجميع، وانعكاساتها ستكون مباشرة على جهود إعادة بناء الدولة وأساليب ادارتها.

8. تؤكد تراكمات الإحباط في النفس العراقية أن الحكومات المتعاقبة جرت على التعامل مع الأزمات والآثار بطرق تنتج أزمات يتسبب

الإخفاق فيها إلى إنتاج احباط متوالي وهكذا بقى العراق مجتمع أزمات وضغوط تنتج الإحباط المنتج للأزمات، كما هو الحال في التعامل مع العشائر على سبيل المثال التي يراد لها أن تسهم في حل الأزمة الأمنية، فتنتج قيمها العشائرية في التأثير أزمة أمنية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الميليشيات التي تسهم في القتال لصالح الدولة وسد الثغرات الأمنية، فتتسبب بعض قواعدها في احداث خروق أمنية.

9. ان الأزمة التي تكونت في الانتقال الى الحكم عام 2014، تعد أزمة تأسست على أركان أزمات أخرى عززت من وجودها وقويتها عناصر التأثير لمثيراتها، فكان هناك أزمة علاقة مع الأقاليم "كردستان" وأزمة فساد وفشل اداري، واضطراب علاقات مع المكون السني وخروقات أمنية، جعلت المجتمع العراقي بؤرة أزمات يسهل في محيطه استثارة مشاعر الاحباط، وحتمت على الحكومة لأن تكون جاهزة باستثمار الفرص المتاحة للتقليل من الآثار، والحلولة دون وجود آثار أخرى تزيد من الفوضى والاضطراب.

10. وجود هذا الكم من آثار الإحباط في النفس العراقية، وهذا الكم من التأثير على السلوك، يدلل على عدم وجود رؤية نفسية لإدارة الدولة والمجتمع، وبدلا من وجود رؤية تم التوجه الى التعامل مع الواقع على أساس المحاولة والخطأ وهذا تعامل سيمد من تأثير الإحباط على سلوك العراقيين وحالتهم النفسية.

التعامل مع الإحباط

1. ان الإحباط ومن خلال المعطيات المذكورة يكون نهج حياة للإنسان في المجتمع الذي يعيشها، وما دام هكذا فان التعامل مع حصوله يتراكم على جوانب التخفيف من آثاره، ودفع الإنسان الى التعود على تحمل بعض آثاره الممكن تحملها، أي العيش معها بقدر من القبول. لكن الإحباط الناجم عن الأزمات الشديدة والتي تكون فيها الإعاقة لأشباع الحاجة الى الأمان والعيش المستقر كذلك شديدة وان يتحرك الإنسان من جانبه للتعامل معه "الإحباط الناتج" بضوء قدراته النفسية والمادية، فسيكون تحركه غير كافيا لتجاوز الآثار المتراكمة، على هذا تبقى الدولة ممثلة بالحكومة الطرف المناسب للتتجاوز أو التخفيف من الآثار وكذلك خلق معايير جديدة يمكن تحقيقها، ففي ظروف الحروب التي تشكل إعاقة لأشباع الحاجة الى الأمان "احباط" مثلا تظطر الحكومة الى سن قوانين لمنح رواتب للشهداء واعطاء الهبات والقبول في المعاهد والكليات وغيرها بقصد التخفيف من شدة العدوان الموجه الى الحكومة. والعمل على دعم عوائل العسكريين وتدفع لتشكيل جمعيات ونوادي وتجمعات لأفرادها من أجل قبول الواقع وتعود العيش مع القلق المحبط. وعلى هذا تصبح الحكومات في أوقات الأزمات والحروب مستنيرة لتقديم ما يرضي ويخفف، ويقلل ويحرف وكأنها في عمل مستمر لا يتوقف، وبعكسه ستجد أن شحنات العداء قد توجهت اليها بشدة قد تسهم في تصدعها، والتأثير على مديات تحقيق أهداف الدولة في الحرب.

2. ان المقابلات التي حصلت لأغراض هذه الدراسة أشرت ان أكثر معايير الإحباط تأثيرا على الجمهور هي الإحباطات الناتجة عن الأزمات

السياسية والأمنية، وفي حالتها تتحمل الحكومة التي تدير السياسة
العبي الأكبر في مجال التعامل مع نتائجها، والتعامل الاعتيادي مع
الإحباط الناتج عن هكذا أزمات يأخذ المنافي الآتية:

أ. حرف مسار العدوان.

خلال فترة وقوع الأزمة وتفاعلها، يتكون الإحباط وت تكون بسببه مشاعر عدوان تتجه كما ورد أعلاه الى الذات والخارج "الحكومة في الغالب" وهنا لابد من التحرك حكوميا وبشكل سريع لحرف اتجاهات العدوان الآتي اليها من اتجاهات أخرى، أي تسهم من جانبها في تغيير الاتجاهات، وفي هذا المجال يمكن أن تختر الأجهزة الحكومية المعنية جهة محددة وتركز جهودها النفسي الإعلامي عليها حيث يسحب تكرار التركيز "الاستهداف" اتجاهات المشاعر العدائية نحوه، ففي مثل أزمة انتخابات عام 2014 التي قدمت دراسة حالة كان يمكن أن يتم التركيز باتجاه جهة أخرى داخلية "سياسية" أو خارجية "الدولة الأكثر فاعلية في أثارة الأزمة" والتركيز هنا يسهم في تكوين أو أداء للمجتمع تتوزع باتجاههم مشاعر العدوان، الأمر الذي يخفف من الكم الموجه بالضد من الحكومة ورؤيسها، وهنا تجدر الإشارة الى أن العرب في تعاملهم مع أزماتهم لأكثر من ست عقود مثلاً تعودوا وعودوا جمهورهم في الغالب باختيار إسرائيل هدفاً لحرف العدوان.

ب. انعاش الأمل.

ان فقدان الأمل أو الإعاقة التي تحول دون اشباع حاجة أساسية مثل الأمن، تحصل في المعتمد خيبة أمل "احباط" وعندما تتدخل عوامل خارجية أو داخلية لحل الأزمة، كما حصل في أزمة الانتخابات المذكورة تتكون وتحتفق آمال توقف التداعيات السلبية المنتجة للعدوان، ومع هذا فإن الأزمات السياسية كذاك التي أخذت معياراً للدراسة يكون فيها الحل مؤقتاً أو حلاً لجانب من جوانب الأزمة... حل يدخل العقل في هدنة مع الجهات المعنية أصلاً بالحل أي الحكومة، وكأنه يعطيها مجالاً للتحرك،

يجدد الأمل في قدراتها على انتاج الحلول المستديمة، لكنه ومع هذا لا يعطي المجال مفتوحا الى الأبد، انه عطاء مؤقت. هذا وتبين وقائع هذه الدراسة وأدبيات الإحباط أن أشهر بمتوسط الستة فترة هي التي يمكن أن يعطيها العقل المحبط كهدنة معقولة لانتاج الحلول أي تحقيق الآمال التي بقيت معلقة، ومن بعدها يبدأ أي العقل بالانجرار تدريجيا صوب الشعور بالخيبة ومن ثم انتاج الإحباط الخفيف الذي تشتت لمستوى تكوين مشاعر عدوان توجهه الى الحكومة تبدأ خفيفة وتشتد بالتدريج، وهذا يمكن مشاهدته بشكل واضح على تطور وتغير اتجاهات عموم العراقيين من الحكومة أثناء حل الأزمة المذكورة حتى وقتنا الراهن " بعد أشهر على فرض الحل" اذ وصف الغالبية من العراقيين وبينهم السنة المعترضين أصلا على شكل الحكومة السيد رئيس الحكومة الجديد بالهادئ، العقلاني، الأكاديمي، المدني، غير المتحيز...الخ من أوصاف أطلقت كاستجابة لقبول الحل وتكوين آمال جديد لوضع حلول مستدامة لأزمات متداخلة متشابكة، لكن بعض استجابات الناس في هذا الوقت أظهرت تغييراً بدأ يطفوا على السطح في الاتجاهات من الحكومة ورؤيسها، وظهرت أوصاف على النقيض وبدأت تظهر اتهامات ونوعات وأوصاف بعضها غير صحيح وغالبيتها على العكس مما سبق، ظهور يدلل على ان الهدنة أو الانتظار الذي أعطاها العقل الجمعي العراقي الى الحكومة قاربت فاعليتها على الانتهاء. وان تغير في الاتجاه يمكن أن يحصل مع أي أزمة محتملة. علما أن الانتهاء سينشط من مشاعر العداون المكبوتة ويعيد اتجاهاتها الى الحكومة، عندها ستجد أنها وقد أصبحت في موقف يصعب ترميمه. هذا وللحيلولة دون الوصول الى

الصعوبة تتجه الحكومات ورؤيسها وطاقم العمل القريب في المعتاد بمساعي تجديد الأمل¹ من خلال.

أولاً. إيضاح دقيق للمعوقات الفعلية. تواجه الحكومات في سياقات إدارتها لشؤون الدولة والمجتمع مصاعب في التعامل أي حل بعض الأزمات التي يتكون بعضها من خارج ارادتها، فالحرب على الإرهاب التي تدور حالياً فرضت على وفق حسابات دولية خارج إرادة الحكومة والدولة العراقية، والتدخل الخارجي في شؤون العراق في ظروف هذه الحرب وإعادة البناء هي خارج ارادتها أيضاً، مما يعني أن الحل ذات الصلة بإيقاف استمرار هذه الأزمات هو ليس بيد الحكومة ولا يمكنها التعامل معها باتجاه إيقاف التأثير وهي ومهما أمتلكت من وسائل يبقى الجزء الأكبر من الموضوع مرهون بأهداف تلك الأطراف التي كونت الأزمة، عندها لم يتبق للحكومة من مجال في التعامل سوى الاستمرار في محاولة التعامل مع الأزمة وبما يقلل من الأثر دون توقف أي أن لا تستسلم وأن لا تيأس، لأن حصول اليأس مسألة نفسية تنتقل سريعاً إلى الجمهور فتثيره بالضبط من عجزها. وكذلك السعي إلى تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة المناسبة عن الواقع وإيضاح المصاعب والمشاكل المترتبة لهذا الجمهور الذي يطالها بوضع الحلول، علماً أن تزويد الجمهور بكل التفاصيل قد يربك تفكيره، كما أن تزويده بالمعلومات غير الصحيحة سواء المغالى بها أو الأقل من حقيقتها يزيد من عدوانيته،

¹. لا يمكن أن يعيش الإنسان دون أمل في إيجاد حل لأزماته ومصاعب العيش والحياة، إذ إن العيش دونه سيصيبه بالإضطراب النفسي (26)، ولكن لا يصاب يليجاً من عنده في بعض الأحيان لتكوين تفسير وصياغة آمال تحمي عقله من الإضطراب مثل "اتركها على الله سبحانه، الله حكمته، الصبر مفتاح الفرج...الخ" على هذا يكون الأمل من بين الأهداف التي تصيفها الجهات الحكومية لمساعدة الإنسان على تقليل أثر العدوان والإصابة النفسية.

وخير مثال على هذا هو المعلومات ذات الصلة باعداد الإرهابيين وأساليبهم في إدارة القتال، اذ تتعدم الأجهزة الأمنية والاستخبارية في المبالغة بذكر أعداد المقتولين منهم، مما يثير لدى الجمهور حيرة وارتباك يعيده على شكل اتهامات للحكومة.

ثانياً. ادامة الزخم النفسي لتقديم الحلول. عدم ترك الجمهور لفترة طويلة دون تزويد بحلول تمد من فترة الهدنة التي أعطاها العقل الجماعي الى الحكومة، وهذا ينطبق بشكل واضح على الأزمات المركبة، مثل أزمة تشكيل الحكومة وأزمة مقاتلة الإرهاب، التي تتضمن في محطيتها أزمات متعددة فالأزمة الأخيرة "الارهاب" على سبيل المثال تحوي في محطيتها جملة أزمات مثل الأداء القتالي، الولاء الوطني، الفساد الذمي، الالتزام المهني، التدخل السياسي، النفوذ المليشياتي ... الخ من أزمات تقاد تكون مرتبطة بأزمة القتال تتأثر بها وتوثر عليها، وفي مجالها يكون السعي من قبل الحكومة "الجهات الاختصاصية القريبة من رئيس الحكومة" واجباً لوضع خطط لتقديم "ضخ" بعض الحلول لقسم من الأزمات الضمنية كل فترة، أي أن لا يترك الجمهور في حيرة تدفعه لاتهام الحكومة ورئيسها بالعجز والتقصير وربما التعمد والانحياز، خاصة وان العقل المحبط يكون غير عقلاني في انتاجه الاتهامات، ويكون قابلاً لتصديقها بشكل غير عقلاني ايضاً، فعزل القادة غير الكفوئين وال fasidin كحل لازمة فرعية ضمن الأزمة العامة على سبيل المثال ينعش الآمال "يقلل الخيبة المثيرة للاحباط"، لكن فاعليته عادة ما تكون محدودة بفترة زمنية، على هذا تكون وجبة أخرى من العزل لغير الكفوئين بعد عدة أشهر كافية لمد الفترة الزمنية للهدنة النفسية فترة أطول، وكذلك الحال بالنسبة الى المفسدين، ووضع ضوابط لتقليل

الروتين .. الخ لأن تقديمها التابعي يشعر الجمهور بأن الحكومة مستمرة بمساريعها للحل وأنها ليست ضعيفة أو مقيدة لما يتعلق بخطتها في تقديم الحلول، وهذا بطبيعة الحال لا يسقط فرض السعي لتقديم الحلول للأزمة الرئيسية. أي تقتضي الحاجة إلى تنشيط وادامة لهذا الزخم الذي تكون في البداية كجرع نفسية، تتم بالاستمرار في محاسبة المقصرين والفاشلين والاحالة الى التقاعد للفائضين وغير المناسبين، وغيرها من المجالات التي يفترض تقديمها مجزأة بالتدريج سبيلاً ممكناً في ظروف لا يمكن التأسيس فيها على الرفاه وسبل العيش والتنمية كمجالات أو جرع مناسبة للتقليل من الإحباط بسبب ظروف العيش واضطراب الاقتصاد.

ثالثاً. ادامة الظهور بمظهر القوة. ان القوة على وفق مفهوم علم الاجتماع السياسي كل قدرة يمكنها أن تحدث أثراً (27)، وهناك القوة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، أو الدينية وغيرها، وتعني ضمناً كل دافع فعال يؤدي إلى عمل في المجالات المذكورة، وإذا ما تجاوزنا لأغراض هذه الدراسة معيار القوة الاجتماعية على مستوى الفرد التي تعني إرادته في ترجمة خياراته ومطالبه إلى واقع عملي في الحياة الاجتماعية الحقيقية التي يعيش فيها ويتعامل معها، أو مدى نجاحه في تحقيق إرادته حتى لو تناقضت وتضاربت مع إرادة الآخرين في المجتمع، واتجهنا إلى مستوى الدولة التي يمثل في مجالها مفهوم القوة ركيزة رئيسية في دراسة وإرساء العلاقات، فقوة الحكومة تعني إرادتها في ترجمة خياراتها إلى واقع عملي ومدى نجاحها في تحقيق الإرادة "الصحيحة" وإن تناقضت مع إرادة آخرين في محيطها، وإن القوة هنا أو فرضها يؤثر في قدرة الحكومة على جعل الآخرين يستجيبون

لأفكارها، وتسمح لها بفرض إرادتها على الآخرين، وهي في المقابل تحد من توجهات الآخرين في فرض أهدافهم.¹

ان مفهوم القوة لما يتعلق بالإحباط يكون في دفع الجمهور الى احترام سلطة الحكومة وتنفيذ ارادتها "مطالبها" وهي في مجتمعنا العراقي مسألة مهمة اذ تعود المجتمع على تنفيذ اوامر السلطة القوية "كتب مشاعر الإحباط" والتمرد على الضعيفة منها "سهولة اخراج مشاعر العداون" على هذا يمكن القول أن معالم القوة التي امتلكتها الحكومة الحالية في بداية التشكيل وعززتها بعض الإجراءات البسيطة "تنحية بعض من غير الكفوئين" بدأ زخمه يخفت بالتدريج اذ أن المجتمع يعي جيداً أن هناك مئات من غير الأكفاء وهناك آلاف من الفاسدين، لابد من تنحيتهم والابطاء أي كان سببه سيضعف من قوة الحكومة ويدفع الناس الى توجيه الاتهامات لها بالضعف أو المحاباة، وكان هذا واضحاً في إشاعة ظهرت بحدود شهر آذار الماضي قوامها "ان الحكومة الحالية تأتى بأوامر المالكي" استغلتها الحرب النفسية لتعزيز أهداف الاشاعة باظهار الحكومة بمظاهر الضعف اذ ظهرت كتابات في الغرب تصب بنفس اتجاهات الاشاعة المذكورة.

رابعاً. **قوى الذات العراقية لاستيعاب مؤثرات الإحباط.** لقد فقد المجتمع العراقي ذاتيته التي تجزأت الى ذاتيات متعددة وأنقل الولاء بسببيها من

¹. قوة الدولة هنا أو الحكومة تعني القوة القانونية للدولة، "شرعية القوة أو القوة المشرعة" حيث الاعتقاد الفردي والجماعي بوجوب طاعة الدولة، وبحقها في ممارسة القوة والنفوذ على هم إن القوة السى اسيّة هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتباينة داخلياً وخارجياً، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكاناتها في التأثير السى اسي في مواجهة غيرها من الدول والجماعات، حتى قبل أن السياسة هي القوة، هذا وان القوة من منظور شامل رتبط بها كل سلوك إنساني يتصل بعمليات التواصل والتأثير المتبدلة، وهي على هذا تخلل كافة الأنشطة الاجتماعية(28).

العراق كجماعة كبيرة الى ولاءات مجتزأة للجماعات الفرعية، عندها أصبح المجتمع متفرقا لا تقوى نفوس أبناءه على تحمل شدة الإحباط الموجهة اليه من الجماعات الأخرى أو من جهات داخلية وخارجية باتت تستهدف كل جماعة على حدة، وعندما دخلت الجماعات الفرعية في صراعات اثبات الذات الفرعية الخاصة باتت الجماعة منتجة للاحباط، وبات بعضها يسعد بوجود آثار للاحباط على غيره، فدخلت الجماعات في دائرة مغلقة للاحباط لم تسلم منه جماعة معينة، على هذا يصبح من الضرورة التفكير بالكيفية التي يمكن فيها تقوية الذات العراقية دون انكار وجود عدة ذوات فرعية.

التوصيات

ان دراسات من هذا النوع، تعد المادة التحليلية الواردة ضمنا في متنها أحد جوانب فهم الموضوع والتعامل معه، حيث بإمكان المعنى في الحكومة والمؤسسة والدائرة أن يستنبط الحلول من هذه المادة التي شخصت وأشارت ونوهت، ومع هذا يمكن درج أهم التوصيات التي تراها الدراسة للتعامل مع الموضوع، تعاملاً مباشراً بينها:

1. العمل على اظهار معالم القوة في الدولة والحكومة، وهي معالم شاملة ومتعددة الأوجه، تبدأ من فرض سلطتها حازمة، مروراً بعدم التردد في اتخاذ القرار ومن ثم عدم التنازل عن القرارات التي تتخذ وتمتد إلى حسم الاستحواذ على أملاك الدولة ورفع التجاوز على الشوارع والأرصفة وعلى الكهرباء والماء وغيرها.
2. الشروع في عملية اصلاح النظام الإداري وذلك بوضع ضوابط لتجاوز الاعاقة العمدية والروتين التي تعد من بين مثيرات الإحباط.
3. ادامة رخم المحاسبة والتقصير من خلال الاستمرار بإصدار وجبات الإحالة على التقاعد للفاسدين والكبار عمراً غير الكفؤين في كل مؤسسات الدولة، ويفضل في هذه الحالة أن تصدر قوائم دورية حتى وإن تضمنت شخصاً واحداً.
4. اختيار قضية فساد كبيرة نسبياً أنتهى التحقيق في موضوعها، والتمهيد إلى اعلن تفاصيلها على الجمهور، بغية حرف العدوان من على الحكومة وتوجيهه إلى آخرين وإن كانوا ينتسبون إلى مؤسسات الحكومة، وأظهار الحكومة بمظهر القوي الملزם بالبرامج التي وضعتها.

5. تقديم شرح تفصيلي الى مجلس النواب عن وضع القوات المسلحة من حيث القدرة والامكانيات والحالة المعنوية لاشراكهم في المسؤولية من جهة ولتخفيض تحميل القائد العام العدوانية الناتجة عن الخروق الأمنية والإخفاق في بعض المعارك من ناحية أخرى.

6. العمل على حل موضوع إخفاق القوات المسلحة أو بعض وحداتها في القتال سعيا الى سد أحد منافذ العدوان الذي يتوجه في نهايته الى الحكومة والقائد العام.

7. البدء في العمل لتجاوز حالة الفتور الوظيفي على أن يكون الشروع من الأعلى الى الأدنى.. عمل يشمل توزيع الأنشطة في إدارة الدولة والمجتمع، أي عدم البقاء في دائرة الحرب فقط واهمال باقي الأنسنة، فالنظافة مثلا مهمة وتبليط شارع بشكل صحيح مهم وانعاش مشروع زراعي مهم وحسب الإمكانيات المتاحة، على أن تتحمل الجهات العليا مسؤولية المتابعة الخاصة بالتنفيذ وحسن الانجاز.

8. العمل على إيجاد ضوابط لمواكب المسؤولين في الشوارع وداخل المنطقة الخضراء، وحثهم على ان يتحملوا من جانبهم تبعات ومسؤولية المنصب، وان لا يكونوا طرفا في اثارة الإحباط ونتائج العدائية.

9. الاقل جهد الإمكان من الترف الوظيفي لمفاسيل الإدارة الحكومية خاصة في جوانب التأثيث، والسفر والسيارات.

10. التنسيق لتؤمن مجالات الأمن كافة فهناك بالإضافة الى الأمن العام الأمن الغذائي والأمن النفسي والاجتماعي والصحي والتربيوي، جميعها بحاجة الى أن تكون مؤمنة بقدر مقبول للحد من جعل الاعاقات في مجالها وسيلة لحصول الإحباط.

11. تكليف الجامعات ومراكز البحث والجهات الحكومية المختصة، بدراسة كيفية إعادة وثوق المواطن بالحكومة وإرساء قواعد علاقة قوية بينهما تحد من توجيهه عدوانيته عليها.
12. لابد من التفكير بإيجاد مجالات تحدي داخل المجتمع العراقي، ففي الحرب هناك تحدي إذا ما احسن التركيز على العدو فسيتجه المواطن والعسكري جمیعاً لتحديه، وفي الطبيعة هناك مجالات للتحدي القابلة على امتصاص أو تقليل من زخم الإحباط.
13. كسر حاجز الخوف من أجهزة الدولة الضابطة المثير للعدوان عليها والحكومة، اذ ان التوقيف على الشبهة دون دليل، وعلى التشابه في الأسماء، واستخدام التعذيب المفرط وسيلة وحيدة لانتزاع الاعترافات مثلاً يكون خوفاً شديداً من هذه الجهات وينتـج في نفس الوقت احباطاً بين المعنيين والجمهور القريب نتـيـجـة دفعـات من مشاعـر العـدوـان بالـضـدـ منـ الـحـكـومـةـ، والـسـبـيلـ الـوحـيدـ هـنـاـ العـودـةـ لـالـلتـزـامـ بـالـقـانـونـ وـاجـراءـ الـمحـاسـبـةـ، وـعـدـمـ إـطـلاقـ الـيـدـ الـأـمـنـيـةـ دونـ ضـابـطـ.
14. السماح بل وتشجيع الترويج الشعبي العام لتفريغ مشاعـرـ الإـحبـاطـ وـشـحـنـاتـ العـداءـ المـتـكونـةـ بـسـبـبـهـ فيـ فـعـالـيـاتـ وأـمـاـكـنـ تـروـيجـ بدـلاـ منـ حـشـدـهاـ بـاتـجـاهـ الـحـكـومـةـ، وـهـنـاـ يـمـكـنـ السـماـحـ بـعـودـةـ نـشـاطـ النـوـادـيـ التـرـفـيهـيـةـ وـالـنقـابـاتـ بـضـوـابـطـ تـضـعـهاـ الـحـكـومـةـ دونـ أـنـ تـتـدـخـلـ بهاـ بـشـكـلـ مـباـشـرـ عـلـىـ وـفـقـ فـلـسـفـةـ تـقـلـيلـ الـوـصـاـيـةـ التـوـجـيهـيـةـ لـالـجـمـهـورـ.
15. السعي الى النزوح جماهيريا الى العراقية، وذلك بتقليل الحشد الإعلامي الطائفـيـ، وـتـقـلـيلـ مـظـاهـرـ العـرضـ الأـهـادـيـ الطـائـفـيـ،

فالصور والبوسترات واللافتات والاعلام الخاصة ونعي الشهداء وغيرها امور تملأ الشوارع فيها نزوع واضح الى الجماعة الأصغر "الطائفة، العشيرة"¹¹ مثير لاحباط الجماعات الأخرى، على هذا يكون رفعها أو تنظيمها بضوابط وقوانين يقلل من هذه النزعة خطوة تعقبها خطوات لاحقة لانتاج مشتركات تصب باتجاه الوطنية العراقية.

16. تكيف إدارة الحرب الدائرة بالضد من الإرهاب لانتاج الروح الوطنية العراقية، من خلال جعل الجهد المقاتل تحت راية الدولة، وابعاد الجهد المليشياتي الذي لا يأتمن بأمر الحكومة، وتكون جهد شعبي سني لأن ينظم الى جهد الحكومة ويكون بأمرتها.

17. حشد الجهد الشعبي والنفسي العراقي العام باتجاه عدو محدد، يمكن أن توجه مشاعر العداء بالضد منه، بدلاً من توجيهها الى الحكومة، على وفق الحقيقة القائلة إن العداون البشري لابد وان، يوجه الى جهة معينة.

18. إيجاد هيكلية تنظيمية لجهد الحرب النفسية قريب من رئيس مجلس الوزراء قادر ان يقدم المشورة المباشرة ويتلقى الأوامر المباشرة.

¹. الشخص أو الجماعة العاطفية تتجه الى تعليق صورة رمزية أو كتابة شعارات في عاشوراء على سبيل المثال، وهذا حق لها، لكنها وفي حالات ليست قليلة تتركها في أماكنها الى ما بعد أنتهاء المناسبة، وتبدأ الصورة والآية القرآنية بالتألف والتمزق، فيكون تأثيرها في بعض الأحيان سلبيا، كما ان استخدام الكثير منها في الشارع والمحلة قد يعطي استثنارة عكسية لدى البعض، وقد يستغل في غير مكانه اذ يتوجه البعض أحيانا الى استخدام الصور واللافتات الرمزية وسيلة للتعامل مع حاجات محددة، فالمتجاوز على الرصيف يرفع علما دينيا، والمستولى على دار حكومية يرفع لافتة دينية وصاحب البيت الذي أصبح الرصيف المقابل له مكتبا للزبالة يضع صورا ولافتات دينية في المكان للحيلولة دون ان يبقى مكتبا، وهذه جميعها تأتي بنتائج سلبية محبطة بتكونيتها اقتزان شرطي بين الصورة والمكان والحدث والجمالية تكون في الغالب ليست في صالح صاحب الصورة.

19. إعادة تنظيم الجيش العراقي الذي تعرض لأخفافات متتالية بعد تحديد الأسباب، والدفع في أن يكون جيشاً للدولة.
20. توجيه وزارة الصحة بضرورة التركيز على تكوين مراكز خاصة لمعالجة عقابيل ما بعد الصدمة التي تنتشر كاصابات نفسية في المجتمع العراقي.

الخاتمة

1. ان الشحنات الانفعالية ومجاميع النقاط الايجابية في العقول لا تبقى على قوة الزخم ذاتها، اذ أنها تتناقص بالتدريج محدثة قدر من الاحباط الذي ينتج عداءً ضد الحكومة ورئيسها على وجه الخصوص، وهذا ما يحصل في الوقت الحاضر اذ أن فجوة حصلت بين إجراء الحكومة السابق "عمليات التطهير" والوقت الراهن الحالي من أي إجراء، فجوة طويلة زمنياً، كفيلة في تبديد زخم الشحنات الانفعالية الايجابية في العقول، والبدء في السير على طريق النقد خطوة باتجاه التجريح وربما العمل بالضد بتناسب عكسي اذ وكلما ضعفت الشحنات وقلت النقاط في العقول كلما زاد التوجه بالضد قولهاً ومن ثم فعلاً.
2. ان الحكومة والمسؤولين وأعضاء برلمان وبعدما لمسوا ردود الفعل الايجابية من الشارع لاجراءات التطهير الحاصل قبل أشهر من الان، اتجهوا الى اطلاق الوعود بمزيد من الاجراءات للتحية والاحالة والعزل والتحقيق، لكن مثل هذا الاجراءات لم تحصل كما هي الحاجة الى حصولها حتى الوقت الراهن "لأسباب كثيرة" مما دفع العقل الجماعي الى التوجه صوب الاحباط، علماً أن استمراره هكذا سيفتح أمام الحكومة ورئيسها ثغرات أمنية نفسية تزيد من عقبات وتعقيدات الادارة العامة وتبعده شخصياً عن الجمهور كعامل مهم في تسويق القرارات وتحديد اتجاهات الشحنات الانفعالية لصالحه والحكومة.
3. ان عدم التعامل السريع مع الخطأ في المجتمع العراقي أدى الى تراكمه بكم يثير الإحباط باتجاهيين متعاكسين، فالتجاوز على أراضي

وأملاك الدولة كون على سبيل المثال أعيش من السكن العشوائي مثيرة مناظرها للاحباط وعندما تکاثرت وأصبحت واقعاً يصعب التعامل معه بات أي إلزام المواطن لغض أو انهاء التجاوز قانونياً مثير لإحباط أهلها، وهذا واقع سيبقى من بين المجالات المنتجة للاحباط والمشاكل والخروق والاضطرابات النفسية.

الانهيار الأمني المعنوي للمعركة الموصل

الآثار وسبل التعامل

20 حزيران 2014

عام

1. سقطت الموصل يوم 10 حزيران 2014 دون قتال، بمعركة لم تكن متوازنة عسكرياً ومعنىها، كان العدو فيها بضع آلاف قدرت بين (3-2) وكانت القوات المسلحة العراقية أربعة فرق مضافاً إليها قطعات متفرقة. كان العدو فيها مهاجماً، بأسلحة خفيفة، وأليات اعتيادية، والقوات العراقية تدافع بكمال معداتها من الدروع والمدفعية والعتاد. يمتلك العدو معنويات عالية، وهدف يسعى إلى تحقيقه، في حين لم يمتلك العسكري العراقي أية معنويات، ولم تكن في مخيلته صورة هدف يقاتل من أجله أو وطن يدافع عنه.
2. رغم عدم التكافؤ بين الكفتين الذي لا يتوافق، وأبسط المعايير العسكرية للهجوم الذي يتطلب تفوقاً للمهاجم لا يقل عن (3 – 1)، لكن العدو تفوق خارج هذه الضوابط وأسقط الموصل بمعركة نفسية نتج عنها انهياراً أمنياً معنوياً بكل المقاييس.
3. ان قوة الدفع المعنوية التي حصلت عليها داعش، والانهيار النفسي المعنوي الذي أصيب به العسكريون العراقيون، أعطى هذه الفصيلة الإرهابية وقوى أخرى معادية جرعة دفع معنوية جعلتها تستثمر الفوز النفسي، لتنقدم باتجاه صلاح الدين ومن ثم حدود سامراء حتى ليلة 12/11 حزيران، في محاولة واضحة لخنق دفاعات بغداد.
4. المعركة برمتها تعد معركة خرق أمني نفسية، هيأ لها العدو بشكل جيد واستخدم أساليب نفسية، بينها ارسال عملاء له قبل المعركة يلدون على بعض نقاط السيطرة، يشيرون بسقوط وحدات، ليدفعوا إلى ترك الموضع، كما استخدم أساليب الاتصال المسبق، ببعض الضباط الكبار،

وربما ارشاء بعضهم" وان لم تتأكد" ليتركوا مواقعهم القيادية تمهدًا
لأحداث فعل الانهيار.

ماهية التدهور الأمني الحاصل

حصل تدهور أمني نفسي سريع، تمثلت طبيعته بالآتي:

1. أرباك القادة الميدانيون الكبار، وتركهم لمقراتهم، تبعهم الضباط بالمفاصل القيادية الأدنى، ومن بعدهم المنتسبين، الذين تخلوا عن أسلحتهم صالحة، ومعداتهم سليمة وعادهم وغير، اذ لم يجهدوا أنفسهم لتدميرها أو تعطيلها على أقل تقدير.
2. التجاوز على معايير المهنة والشرف العسكري، عندما أقدم قسم غير قليل من الضباط خلع ملابسه ورتبه العسكرية، وارتداء ملابس مدنية بدلا عنها بقصد التخفي مع الناس العاديين، وقبول الهروب من ساحة المواجهة.
3. استخدام القادة الكبار ناقلات أشخاص مدرعة بقصد الهروب، معطين انطباع سيئ لجنودهم الذين غضبوا عليهم وسارعوا لتقليدتهم، في محصلة سلوك أخرج الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة الذي اعتمد عليهم.
4. توجه القادة بآلياتهم والمنتسبين بأرجلهم مشيا إلى كردستان، فتعامل الأمن الكردي معهم بطريقة، قلت من قدر الدولة وهيبة الجيش، وسرعت من وقوع التدهور، وتوسيع نطاقه بين عموم الوحدات، ليشكل كارثة عسكرية نفسية سياسية.
5. ترك البعض مواقعة في الحراسة والدفاع، قبل أن يصله العدو، أو قبل أن يتلمس وجوده على الأرض بطريقة عجز القادة والأمراء من معهم، وبدلا من التضحية لاعطاء مثلاً للمهنية العسكرية والوطنية

الحقيقة، هربوا أمامهم، فأسهموا سوية في زيادة دافعية العدو لاتمام مهمته في اسقاط المدينة واحداث فعل الانكسار.

الوصف النفسي لحالة الانهيار

6. كان هناك قلق مسبق في نفوس القادة الكبار، وعدم ثقة بمنتسبيهم، زادت شدتها عند احساسهم بحصول خسارة لبعض المواقع، ف تكونت صدمة أفقدت غالبيتهم القدرة على السيطرة على ذواتهم وباتت الأوامر مرتبكة والسلوك غير متزن.... حالة نفسية، تلمسها المنتسبون في الوجوه، وفي الأوامر، فانتقلت عدواها إليهم بشكل سريع جدا.

7. ان الخسارة المتواالية شكلت صدمة نفسية، لم تتوفر عند المعنيين طاقة نفسية كافية للتعامل معها، عندها لم يجد القائد والأمر قدرة في داخله على الصمود أو التفكير، فامتلاً عقله بالخوف الشديد حتى وجد نفسه مدفوعاً، إلى الهروب دون التفكير بالتبعات أو حتى لم يحسب البعض أية تبعات، لأن حالات مشابهة حصلت في السابق، ولم يحصل لفعلها عقاب فاستسهل المعنيون السير على طريقها.

أسباب حصول الانهيار

ان الانهيار الأمني المعنوي، وان حدث فجأة فهو في الواقع، نتاج تفاعل تراكمي لعديد من الأسباب أكثرها وضوحاً.

1. الفساد الإداري والمالي.

لقد استشرى الفساد في المؤسسة العسكرية، دون أي جهد أعلى للردع حتى وصل حدا بات الأدنى ضابطاً وجندياً يتكلّم على فساد قادته بالاسم، عندها تشوّهت صورة القائد فاسداً في عقل المقاتل، وعندما وجد حرجاً في المواجهة مع عدو قاسٍ هرب، وفي بعض مخيلته رغبة في عقاب هذا القائد، وربما الحكومة في آن معاً. علماً أن الجندي يقاتل عن الامر، أو القائد الملموس وجوده قبل الوطن كمشاعر غير ملموسة، وعندما يكون هذا القائد مبتزاً للجندي، وسبباً لتعاسته، لا يمكن أن يقاتل عنه، أو بجانبه مهما كانت النتائج.

2. صورة العدو في العقل العسكري العراقي.

لقد كون العسكري ضابطاً وجندياً، بسبب غياب الجهد النفسي المعنوي، في المؤسسة العسكرية، صورة عقلية لعدوه وسمّها بالأآتي:

آ. قاس لا يتوانى عن القتل ذبحاً.

ب. جاء ليموت رغبة في الدخول إلى الجنة.

ج. متشدد يريد إقامة خلافة إسلامية.

د. قوي مندفع ذا معنويات عالية.

هـ. طائفـي يكره الشيعة لا يتسامح معهم.

ان صورة عقلية بهذا الشكل لم يتدخل جهد نفسي معنوي لتصحيحه، أو على الأقل لاستئثار الحواس بالضد منها بقصد التفوق عليها، سينتاج عنها سلوك انسحاب ومحظوظ يدفع باتجاه الانهيار.

3. الحرب النفسية

كان الجهد النفسي للعدو يتفوق كثيراً على الجهد النفسي الحكومي، غير الموجود أصلاً، لا في المؤسسة العسكرية، ولا في الأجهزة الأمنية، فأثر سلباً في أفكار وأراء المنتسبين واتجاهاتهم من الدولة، كما أن موقف غالبية دول المحيط، من الحكم في العراق سلبي، ومواقف بعض الجماعات العراقية المشاركة في العملية السياسية والخارجية عنها مناوئ، حشروا جميعاً جهداً نفسياً مضاداً، أضاف عوامل تأثير سلبية، استفاد منها العدو في تشويه صورة القيادة العليا للجهاد القتالي، في عقول البعض غير القليل من المنتسبين، ضباطاً ومراتباً.

4. الاخلاص بمبدأ وحدة القيادة.

ان مصادر القيادة في القوات المسلحة منذ عدة سنوات باتت متعددة، فمكتب القائد العام مصدر، ووزارة الدفاع ممثلة بالوزير مصدر، ورئاسة أركان الجيش المعنية أصلاً بإدارة القتال تنظيمياً مصدر (ضعيف) ودائرة العمليات مصدر (قادر على تجاوز سلسلة المراجع والوصول إلى المفصل الأعلى للقرار العسكري بسهولة)، وهناك مصادر أخرى قوية نسبياً، وان كانت ثانوية قادرة أيضاً للوصول، وتقديم المعلومات والمقترنات، الى الأعلى تجاوزاً على المفاصل القيادية.

ان هذه الصيغة غير الصحيحة، في القيادة وطبيعة الشخصية العسكرية العراقية الاستعراضية والنفعية، أربك القرار العسكري من

جهة، وجعله يغير من اتجاهاته أحياناً من جهة أخرى، إلى المستوى الذي أضعف عامل الجسم في صيغته، وقلل قدرته على التأثير نفسياً.

5. الاجتثاث.

غالبية القادة العسكريين وبحكم انتسابهم للجيش السابق، وتبؤهم مناصب قيادية فيه، كانوا بعثيين بدرجات متفاوتة، وعندما عادوا، واستندت إليهم المناصب القيادية الجديدة، بات الاجتثاث، سيفاً مسلطاً على رقابهم، وهم وإن استثنوا من تبعات القانون، إلا أنهم لم يطمأنوا، وباستمرار عدم الاطمئنان شعر بعضهم بعدم صيرورته، جزءاً من منظومة القيادة أو الإدارة الجديدة ولا من النظام الجديد، فضعفوا لأنهم وأخذت مشاعرهم الوطنية، وانتهت في داخلهم دافعية التضحية والالياز، وإن أدعى بعضهم غير هذا مواربة، أو حاول إظهار العكس.

6. ضعف الروح الوطنية.

لم تكن هناك روحًا وطنية بالمعنى الصحيح، منذ الزمان الماضي الذي فكت المشاعر الوطنية، ولم تتمكن الدولة العراقية بنظامها الجديد بعد 9/4/2003 أن تكون روحًا وطنية عراقية، فضعف بالتدرج الارتباط بالوطن، وتحول أي الوطن من رمزاً يضحي من أجله إلى مصدر للعيش من خيراته المنهوبة، لذا بات بعض الضباط الكبار يتبعهم بالتقليد صغراً، يتهاقون على الرتب والترقيات والأراضي، في تجارة مربحة راس المالها الجندي البسيط، وبات الجنود يلهثون على الراتب مصدر عيش وحيد، وإن أعطوا جزءاً منه لديمومة العيش، وتجنبوا الخطر وتفادى التعب في الظروف الاعتيادية.

7. العوامل العسكرية.

للتدريب حصة كبرى في التأثير السلبي، إذ لم يحضر الجندي عند التحاقه، إلى وحدته مستجداً سوى بأيام قلائل يتدرّب فيها على بعض الأساسيات، ويرمي أحياناً أربع اطلاقات فقط، ليُرسل بعدها مقاتلاً يطلب منه مواجهة حاسمة، لعدو وضع له صورة مخيفة، فوجد عند المواجهة أنه غير قادر على التصرف معه، سوى بطريق الهروب منه. علماً أن القصور في التدريب، وقلة الدورات الخاصة بالتطویر، لم تتوقف على الجنود فهناك ذات القصور لما يتعلق بالضباط.

وفي العوامل العسكرية هناك ضعفاً واضحاً بالقيادة، إذ وبعد أن تحول الجندي إلى مصدر ابتزاز للضابط، وبعد أن اختير الامر والقائد ضعيفاً، في بعض الأحيان أصبحت القيادة، في مجملها موصوفة بالضعف، وأصبحت حالات التمرد الجماعي على أوامرها، تتكرر دون رادع من قريب أو بعيد.

8. اعتماد الولاء على حساب الكفاءة

بسبب ظروف الإدارة العامة للدولة تم الاعتماد في اختيار القادة، وهيئات الركن على الولاء (للحكومة أو المذهب) فتقديم بسببيها البعض، وعرضوا أنفسهم أمام الجهات العليا، وأقاموا علاقات الاتكاء على الأعلى على وفق مفهوم (حانط يتم الاستناد عليه)، فاختيروا دون غيرهم تجاوزاً على التدقيق في سجلاتهم الضبطية والعلمية، وبسبب شيوع حالة عرض الذات هذه على المفاصل العليا المتنفذة، بات يسمع بين الضباط والجنود على سبيل المثال كلما قوامه أن القائد الفلانى محسوب على هذا الحزب، والآخر على ذاك والثالث على أبو فلان، والرابع على سيد فلان، وهكذا تجزأ العسكر، وتقسموا نفسياً إلى فئات كما هي حال السياسية المجزأة، فنقلوا أمراض السياسية إلى جسم

العسكر وأضعفوه، علماً أن البعض من القادة المتكئين على جهات سياسية، أو يدعون الاتكاء عليها باتوا يتصرفون مثل السياسيين في عرقتهم معاملات الغير، أو تسهيل أخرى للعرقلة والتقليل من القيمة، وأضعف الغير المحسوب على الغير في عملية فساد سياسي مالي اداري أخلاقي غير مسبوقة.

9. التدين الظاهري للمؤسسة العسكرية.

يلاحظ في السنوات الأخيرة توجه القيادات والوحدات، إلى تقليد المؤسسات الحكومية والمجتمع في مجازات التدين، من جوانب انتهازية حمایوية، وباتت وحدات وقادة وجنود ودوائر عسكرية ترفع الأعلام، والشعارات الدينية (الحسينية)، في المناسبات، وغيرها وبات قادة وآمرین يغالون في الطقوس الحسينية، لحماية أنفسهم من الحساب، وآخرين يستثمرونها للسرقة والإيغال في الفساد، وتوجه مقاتلون لرفع أعلام، وشعارات حسينية على آلياتهم المقاتلة بطريقة توحى أن البعض منهم يحتمي بها، من المحاسبة والبعض الآخر يحتمي بها لتجاوز الخوف في داخله، وبالمحصلة اضطراب الضبط العسكري، وتوجه الجندي لأن يلوذ بأمور خارج سياقات مهنيته التي ضفت.

ان هذا السلوك تجاوزت آثاره العسكر انفسهم، وأمتدت باتجاه المجتمع الذي يقاتلون فيه خاصة المجتمع السنوي الذي تثير بعض العبارات والأعلام، تفسيراً عند مواطنيه من أنهم مقصودون بالثأر، وانهم مصنفون أعداء للمذهب الشيعي، فكونوا أفكار بالضد من الحكومة، وتعاطفوا مع أعدائها واستخدمو ما يقال من شعارات للدعائية المضادة بقصد الطعن بحيادية المؤسسة العسكرية العراقية، ومن ثم تقليل قيمتها في النفس العراقية. بالإضافة الى انهم قد وجدوا أنفسهم

في موقف من الإرهابيين، توزعوا فيه بين متعاطف ومتعاون ومشارك ومترج وناصر التطورات، وقليل معارض أو مقاتل بالضد، وهو موقف أسهם بتكوين حواضن ساعدت في تسهيل عملية النفاذ السريع وأحداث الكارثة.

الآثار المترتبة على الانهيار الأمني المعنوي

ان حالة الانهيار الأمني والانكسار النفسي، التي حصلت تعد كارثة عسكرية نفسية سياسية تمثل أهم آثارها بالآتي:

1. اضطراب الضبط العسكري.

ان السائد في العموم هو بات الضابط، يجد نفسه غير قادر على الزام المنتسب على تنفيذ أوامر القتال، ويجد المنتسب بالمقابل نفسه غير مستعد على تنفيذ مثل هكذا أوامر، من أعلى يتهمه بالتخاذل، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أصل المشكلة، هي هروب القادة الكبار، الذين شكلوا بهروبهم خرقاً لمعايير القيادة، في جوانب القدوة والتضحية والإيثار، وكونوا أزمة ثقة بينهم، مصدراً للقرار العسكري، والمنتسبين كمنفذين له.

2. تدني مستوى الأداء.

ان الانهيار تتصدع في الحال المعنوي فتح شغرة في الدفّاعات العسكرية القائمة استطاع العدو النفاذ من خلالها الى داخل المدن مكوناً كرة ثلج ستكبر كلما تم الاقتراب من قوة عسكرية حكومية. علما ان المنكسرین نفسياً سيكونون محبطين، يوجهون مشاعر العدوان في داخلهم لا اراديا نحو:

آ. أنفسهم فيصبحون أكثر ضعفاً وانكساراً.

ب. الرمز القيادي، وهو في الحالة هذه القائد العام، يصبحون المشاعر العدائية على شخصه، عندها سيفضعف حتماً، وصل القيادة بينه وبين المنتسبين، وهم أحوج الى وجود قوي للوصول في وقت الانكسار. كما

ان الضعف في وضع القيادة يعني عدم الاستجابة الى الأوامر التي يصدرها بشكل طوعي أو جدي، وهكذا يستمر التداعي الى فترة لاحقة.

3. استنفاف الطاقة النفسية الجمعية للمقاتلين.

ان نقص الطاقة واستنفاف الاحتياطي منها، يؤدي الى الاستمرار في حالة الوهن والضعف المعنوي، والاستمرار أيضاً في مسلسل الخسارة، الى حين تدخل عوامل معينة ليقافها حالة سلبية.

4. الحرج السياسي.

ان طبيعة الادارة العامة للقوات المسلحة دستورياً، تتبع السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، ارتباط من النوع الذي يؤدي الى الخل في أحد جوانبه التأثير على الجانب الآخر، مما يعني أن التدهور الذي حصل في الموقف الأمني النفسي العسكري في معركة اسقاط الموصل، انعكس حتماً على الجانب السياسي، مكوناً حالة حرج شديد قلل بالمحصلة النهائية من الأوراق السياسية التي يحتاجها السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة في ادارته للدولة والمجتمع، خلال ظروف تحول من دورة انتخابية أنتهت الى أخرى قد بدأت، هو فيها الأحوج من أي فترة مضت، الى اوراق يمتلكها للتعامل مع خصومه وأتباعه والمحايدين.

5. التوازن الاستراتيجي.

يبني التوازن مع المحيط الإقليمي والدولي، على أعمدة بينها وأهمها القدرة العسكرية الدفاعية، والانهيار الأمني الذي حصل في الموصل، وما بعدها، شوه من صورة العسكر العراقي من جهة، وأضعف كثيراً القدرة الدفاعية العراقية من جهة أخرى، وهذا سيسمح بامتداد التدخل الخارجي في الشأن العراقي الى أمد ليس قصيراً.

6. تشويه صورة الحكم الديمقراطي للأغلبية.

في العراق هناك مشكلة حكم، اذ وبعد أن حكم العراق منذ تأسيس دولته الى عام 2003 بطريقة طائفية فيها تفضيل سني، تغيرت الى ما بعد التاريخ المذكور الى حكم الأغلبية الشيعية في اطار الديمقراطية التوافقية، ومنذ ذلك التاريخ بقي العالم يراقب وكذلك السنة في العراق وخارجها، يرصدون الأخطاء ليثبتوا أن الشيعة غير قادرين على إدارة الحكم لأنهم غير مؤهلين مهنيا، وجاء الانهيار حجة مضافة في هذا الجانب، اذا ما تطور الى الأسوء وهو أمر وارد فانه والحالة هذه سيضيف عوامل فرقية وصراع طائفي كما يريد العدو، وقد يظهر الى العلن مطالبة بالتجزئة والانفصال.

7. تقوية العدو في قتاله بالضد من الدولة.

لقد رافق الانهيار ترك أسلحة ومعدات وآليات في ساحة القتال صالحة للاستعمال، ولأن مع العدو عسكريين سابقين، ولأن افراده مدربون جيدا على استخدام السلاح فسيكونون قادرين على استخدامه، وفي هذه الحالة أسمهم المنهارون بتقوية العدو بالضد من دولتهم، وجيشهم وكذلك منهم شخصيا.

8. فتح ثغرات أمنية إضافية.

ان الانهيار الذي حصل في الموصل، امتدت عدواه اللاذعة، الى جميع العسكر والامن العراقي، وهذا يعني أن الاستجابة القتالية، والتركيز المطلوب أثناء الحراسة والقتال والأداء اللازم، لإنجاز مهام القتال، أضعفت جميعها الامر الذي مهد الى حدوث خروق أمنية أكثر شدة وتأثيرا.

سبل التعامل مع حالة الانهيار

في مثل هكذا ظروف استثنائية، عادة ما يقسم التعامل إلى مستويين آني ومستقبلي، وكما يأتي:

١. التعامل الآني مع الحالة.

تقضي الحالة التصرف السريع بخطوات متتالية أهمها:

آ. ظهور القائد العام للقوات المسلحة وائقاً من قدراته والدولة على الإصلاح، معطياً آملاً بالإصلاح، ليس على مستوى القوات المسلحة صاحبة المشكلة، بل وفي الجوانب الأخرى للحكومة، التي تصب في حشد الجهد العسكري، للقتال واتمام مهمة الإصلاح العام.

ب. تهيئة قوة عسكرية من قوات النخبة لمعركة مسيطر عليها، مدرومة جيداً لضرب قوى إرهاب محددة، يمكن التأسيس عليها إعلامياً لإعادة ثقة المقاتل بنفسه، وقدرته على قتال داعش عدوه اللدود.

ج. التفكير بإقامة سدود دفاعية توقف الزحف باتجاه بغداد، أو تعطله لأكبر وقت كافي لأخذ النفس وإعادة الثقة بالحال.

د. التوجّه بقوة إلى العامل الدولي، وتسلیط الضوء الإعلامي عليه، لتكوين أمل في نفوس المقاتلين، والمواطنين من أنهم ليسوا وحيدين في ساحة دولية لقتال الإرهاب.

هـ. تشكيل زمر لرفع المعنويات من ضباط قادرين على القاء محاضرات الدعم المعنوي، بالاستفادة من، نفسانيين قادرين على تبديد مشاعر الانفعال السلبي في النفوس.

و. تقديم القادة العسكريين الكبار إلى المحاكمة، كمدربين يتحملون نتائج ما حصل، وبأسرع وقت ممكن اذ أن التأخير سيأخذ من الجرف النفسي

للقائد العام للقوات المسلحة، الذي يحتاجه الموقف العسكري سليمان النكسة (الحرج) ليظهره بصورة الكفؤ القادر على تجاوز الأزمة ومهما اشتلت.

ز. تغيير فوري ومعلن بالقيادات العسكرية العليا بداية، يمكن أن تنزل تدريجيا إلى الأدنى في المستوى القيادي.

ح. اسناد مناصب قيادية ميدانية لمزيد من الضباط السنة المعروفين بكفائتهم القيادية (وهم كثرون) وتحميلهم جهد المستطاع مسؤولية اعتبارية في المشاركة بحماية الوطن، خطوة لتبديد العداء الشعبي السنوي للحكومة والعملية السياسية، الذي شكل وجوده الملموس حاضنا مهد لقوى الإرهاب أن تدخل المدن بسهولة، واسهم من جانبه في حصول الانهيار.

2. التعامل المستقبلي مع الحالة.

لقد أثبتت التجربة الخاصة بإعادة بناء القوات المسلحة وطريقة إدارتها وتعبيتها، للقتال السنوات الماضية، وجود خلل كبير أدى إلى نتائج الانهيار الأمني المعنوي الكبير، وهذا أمر يدفع إلى التفكير جديا بإعادة النظر في عموم التجربة من النواحي الآتية:

آ. إعادة النظر بصيغة قيادة مكتب القائد العام للجهاد القتالي الميداني، وتدخله في بعض التفاصيل المهنية، إذ أن المكتب الذي لم ينشأ على هذا الأساس حمل رئيس الوزراء والقائد العام أعباء التدخل بالتفاصيل القتالية التعبوية فأرهقه، وقلل من جهده المخصص لجوانب إدارة الدولة الأخرى، وتسبب في حساب الأخطاء التي ترتكب على شخصه مباشرة. ثم ان تحمل المكتب المسئولية القيادية للقتال، عطل من مفاصل قيادية أخرى مثل رئاسة الأركان ودائرة العمليات والوزارة ذاتها، هذا

بالإضافة إلى أن الترتيب القيادي الحاصل للمكتب أثار وسيثير مشاكل سياسية لرئيس الوزراء هو في غنى عنها في ظروف صعبة¹.

بـ. التقيد الحرفي بالضوابط والقيم العسكرية، في جوانب الترقيات الخاصة بالضباط والسعى إلى توزيع المناصب على أساس الكفاءة، وليس الولاء فقط، وحل مشكلة الترهل بالرتب العسكرية العليا ليعود الجيش إلى سابق عهده:

أولاً. ضابط واحد برتبة فريق أول هو رئيس الأركان.

ثانياً. عدد من الضباط برتبة فريق هم معاونو رئيس الأركان فقط.

ثالثاً. يكون قائد العمليات برتبة لواء، ويكون قائد الفرقة برتبة عميد/لواء.

رابعاً. عدم جواز ترقية الضابط دون توفر المالك، ودون الرجوع إلى تقارير الكفاءة.

خامساً. فتح المجال أكثر إلى الضباط السنة، لتنضم مناصب القيادة والركن، وكذلك للقبول في الكليات والمعاهد العسكرية.

سادساً. عدم التهاون مع أي قائد، أو ضابط تحصل حوله شبهة فساد، كذلك التهيؤ من الآن لوضع دراسات جادة، عن الفساد في المؤسسة العسكرية وسبل تقليله ثم الحد منه دون فرض المزيد من القيود على العلاقات والضبط وشئون العقود.

جـ. إعادة النظر في مديرية الإعلام والتوجيه المعنوي التي لم تقدم شيئاً في التحصين النفسي والدعم المعنوي بسبب نقص أو عدم وجود الكوادر

¹. لقد اتخذ السيد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الدكتور العبادي خطوة جيدة وجريدة في هذا المجال وبارد إلى الغاء المكتب المذكور، في أولى خطوات استلامه المسؤولية في الدورة التي أعقبت عام 2014.

النفسية الاختصاصية، وتقيد صلاحياتها في الصرف والتحرك الميداني وبناء العلاقات الإعلامية اللازمة.

د. إنشاء تنظيم للعمليات النفسية في الجيش، يبدأ أولاً بجهد بسيط يستعين بخبرات مدنية تخصصية لحين اكمال تهيئة وتدريب منتسبيه.

هـ. إعادة تشكيل الطب النفسي العسكري على وفق صيغ، تقترب من تشكيلاته في الجيش السابق، يتحمل مسؤوليات تحصينية وعلاجية أثناء الأزمات وفي الظروف الاعتيادية.

وـ. إعادة النظر بالأسلوب الإعلامي لوزارة الدفاع وبمسؤولية الإعلام وايكالها إلى شخص يدرك طبيعة الإعلام، وسبل تأثيره وليس لمجرد ضابط لبق قادر على التكلم.

زـ. اختيار رئيس أركان الجيش ضابط ركن مهني بخصائص شخصية ملائمة، ومعرفة عسكرية وقيادية جيدة، يدير القتال في الميدان بإشراف السيد وزير الوزير تحت مظلة القائد العام للقوات المسلحة.

حـ. التخطيط لأن يكون الاعتماد العسكري المستقبلي على النوع وليس الكم، الأمر الذي يفترض اجراء دراسات دقيقة لتحديد حجم الجيش العراقي الصحيح، وأن لا يكون الجيش مجالاً لحل البطالة بين الشباب.

طـ. إعادة النظر بموضوع ضباط الدمج ووضع ضوابط أكثر صرامة لدمجهم بالمؤسسة العسكرية، وتخليصهم من خبرات ارتباطهم بالأحزاب السياسية، التي تبنت ترشيحهم إلى الجيش.... ارتباط وبالوقت الذي يشكل فيه ثغرة أمنية فإنه بات عامل تجزئة للولاء، نقل بالتدريج من الوطن إلى الحزب والكتلة والطائفـة.

الخاتمة

1. ان الازمة التي مر وتمر بها العراق، وقواته المسلحة ازمة كبيرة تفوق قدرته الناشئة على الاستيعاب والتعامل، وستكون عوامل تجاوزها تتأسس على قدر من الشجاعة للاعتراف بالخطأ، ونقد التجربة الماضية، والحزم في اتخاذ القرار العقابي والاصلاحي، وفتح المجال أمام العراقيين جميعا، دون تحسس للإسهام ببناء صحيح لقوات مسلحة مهنية غير سياسية.

وهي ازمة ستمتد آثارها الى المستقبل البعيد، مما يضيف أعباء على الحكومة ومؤسسات الدولة لأن تعمل على إعادة بناء القوات المسلحة بعقيدة قتالية واضحة، تبعدها عن السياسة التوافقية والتدين المظاهري، خطوات لتشكيل مهنيتها المسؤولة، القادرة وحدتها على ارساء قواعد صمود فاعل، في معارك قاسية ستتكرر مستقبلا.

2. ان الضعف الذي اظهره الجيش، وعموم القوات المسلحة يدفع الى أن تفكر الحكومة، بالانفتاح على الدول لبناء علاقات سياسية داعمة، وعقد اتفاقات دفاعية تضامنية، الى حين اكمال بناء القوات المسلحة على أسس صحيحة، بناءً دلت التجربة الميدانية أن أمدده سيكون طويلاً والجهد الذي يتطلبه كبير.

ظاهرة التسرب من المعركة

دراسة تحليلية للأسباب والنتائج

14 شباط 2013

المقدمة

طبيعة المشكلة

1. ان إدارة المعارك بطبيعتها ليست سهلة خصوصا في حرب ضد الإرهاب، فهي على مستوى القيادات وأصحاب القرار تتطلب قدرة فائقة على الاستنتاج وتحمل المسؤولية، واستخبارات جيدة لمجهولية العديد من المتغيرات سواء ما يتعلق منها بالعدو او ما يتعلق منها بحركة وأداء قطعاتنا التي تتطلب ظروف المعارك وطبيعتها المناورة بها، على جبهة تمتد على طول العراق وعرضه. وتتطلب تحرك وحدات وزوج أخرى في معارك باتت أحيانا شبه مستمرة وقاسية.
2. ان مثل هكذا مصاعب في حرب ارهاب كونية ستكون مخرجاتها اكثر تأثيرا على السلوك، وعلى نتائج القتال من باقي الحروب التقليدية التي يفترض أن القطعات قد استعدت لها نفسيا، بقدر كاف، وكذلك تدربت على وقوعها بشكل مقارب بقدر كاف أيضا، وفق أسس وفترات زمنية تكاد تكون مقبولة بأي حال من الأحوال، يضاف الى هذا ان الحرب طويلة الأمد بطبيعتها تستنزف من طاقات المقاتل الكثير، فالمواقف الضاغطة عديدة وكل موقف فيها بحاجة الى المزيد من الطاقة للتعامل معه، بهدف خلق نوع من التوازن في سلوك المقاتل، لهذا نرى ان مثل هكذا وضع وطبيعة القتال وشكل العلاقات العامة والتدخل في الساحات جميعها أمور باتجاه زيادة الشعور بالتهديد، اذ يتعرض المقاتل (الفرد) لجرعات هائلة من الرعب والفزع بفعل المخاطر التي تهدده، كما ان مشاهد الموت التي يصعب تفاديتها والاصابات الجسدية (من تشويه وتمزيق وغيرها) تترك اثارها النفسية الخطيرة على المقاتل، والتي كثيراً ما

تؤدي الى ما يسمى بـ(صدمة القتال النفسية) أو اضطراب السلوك حد الهروب والتسرب.

3. ان لطول فترة الحرب اثر في زيادة الضغوط النفسية، وانعكاساتها الإنسانية والتعبوية الفنية حيث انها تمهد لخلق مناخات تسهم في بروز ظواهر، كالهروب والتسرب وضعف الفاعلية القتالية وقد عانت جيوش عالمية في الحرب الكونية الثانية، من اثار تلك الظواهر كذلك ظهرت العديد من الحالات في الجيش الأمريكي ابان حربه مع فيتنام، وفي جيش العدو الإسرائيلي في غزوه ل لبنان، كذلك عانى الجيش المصري في حرب حزيران عام 1967 من حالة تسرب جماعية، والجيش العراقي عانى هو الآخر من هذه المشكلة في بعض معاركه الداخلية، وخلال حربه مع ايران التي شهدت تكراراً لسلوك التسرب، اضطر القيادة العسكرية الى تشكيل مفارز ميدان خولت بإعدام المتسلبين، كذلك حصلت أكبر عملية تسرب في تاريخ الجيش العراقي عام 1991 ابان حرب الخليج الثانية ومن بعدها علم 2003.

الغاية

مناقشة موضوع التسرب في القوات المسلحة بكل أنواعه، واقتراح الوسائل والأساليب اللازمة للحد من حصوله.

مفهوم التسرب وأنواعه

شيوخ الاستخدام

1. التسرب مفهوم شاع استخدامه على مستوى القوات المسلحة العراقية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، وخاصة بعد السنة الأولى منها، عندما تكررت حالات ترك بعض المقاتلين لمواقعهم بدون امر اثناء تعرض الخصم، أو عدم استمرارهم في التقدم خلال عملية التعرض باتجاهه أيضا.
2. بدأت كلمة التسرب تطلق على أي مقاتل، او مجموعة من المقاتلين تترك موضعها اثناء تعرض العدو، وبدون امر تخلصا من بعض الضغوط التي تفرضها ظروف المعركة. حدثت بشكل واسع في الجيش السابق كما ورد في أعلاه، وحدثت في الجيش الجديد بعد عام 2003 حيث شهدت الوحدات تسلبا ملماوسا منذ الايام الاولى بتكليف الجيش بمهام القتال ضد الارهاب اذ ترك منتسبيهن وحداتهم عند اصدار اوامر الحركة بالانتقال من قاطعها الى قاطع آخر، هذا وقد شهدت فترة القتال منذ بدايتها وحتى وقتنا الراهن تسريعا واضحا كان أكثرها وضوها وتأثيرها على الأمن الوطني والمعنييات هو التسرب الذي حصل بمعركة الموصل في 2014/6/10، ومن بعدها في صلاح الدين من نفس العام، وفي الرمادي بعد عام "مايس 2015".
3. ان التسرب الذي حصل للقطعات في الموصل، لم يتوقف تأثيره عند حدود الانسحاب من ارض المعركة، بل وارتبط بجوانب الأمن الوطني، لأن الموصل تعد المحافظة الثانية في الحجم ضمن الدولة العراقية، وارتبط كذلك بهيبة القيادة التي لجأت الى الجانب الكردي، الذي تعامل

مقاتلواه معها تعاملًا سلبياً غير ودود، زاد من التأثير السلبي على المعنويات وعزز فعل الانكسار في النفوس.

أنواع ومظاهر التسرب

الأنواع

ان الحالة النفسية وخشية المحاسبة دفعت العديد من المقاتلين، للتفنن في إيجاد وسائل للتسرب من المهمة الملقاة على عاتقهم وتجاوز الظروف الصعبة، لذلك تعددت أنواع التسرب وبشكل يحتاج المزيد من المتابعة، للحد من اثارها السلبية، والتسرب ابتداءً ينقسم الى قسمين رئيسيين:

1. التسرب الفردي.

قيام مقاتل واحد باتخاذ قرار عدم اكمال المهمة، والتخلف عن مجموعته اثناء القتال أو من خلال التحرك الى ساحته.

2. التسرب الجماعي.

ان التسرب الجماعي يمكن أن يكون تسرباً واعياً، أي يتفق في حالته مجموعة من المقاتلين بشكل ارادي واعي على ترك وحدتهم، والتسرب بين الوحدات، او المناطق السكنية، وهذا نوع من التسرب عادة ما يحصل في الغالب عند تنقل الوحدة لاستلام مهام جديدة، ويحصل ايضاً عند الاستعداد لصد هجوم إرهابي قبل حصول الصدام المباشر.

ويكون أن يكون لا ارادياً، نوع يحصل في المعتاد عند تحقيق الصدام المباشر بالعدو، واحتلال المشاعر لمستوى الاصابة بحالة الهلع الجماعي الذي يدفعهم الى ترك مواضعهم الدفاعية أو مواقعهم الهجومية والتسلل الى خارجها.

المظاهر

ان تسرب فرد او اكثراً قليلاً من وحدة تقوم بمقاتلة جماعة إرهابية، لا يؤثر تأثيراً ملماً على القدرة القتالية للوحدة، لأن مثل هذا خسائر تكون مقبولة، الا ان المسألة المؤثرة على القدرة القتالية لأية وحدة هي عندما تسكت العدید من فوهاتها النارية، الموجهة للعدو دفاعاً أو اثناء الصولة، او عندما يكون احد مواقعها هشاً امام العدو لقلة موجوده في لحظة معينة، او عندما تكلف الوحدة او التشكيل بواجب، ويكون موجودها اقل بكثير من القدرة القتالية الالزامه لتنفيذ ذلك الواجب بسبب تسرب المقاتلين، بشكل جماعي على هذا الأساس سيتم التركيز على هذا النوع من التسرب، هذا وان المتتبع لظاهرة التسرب خلال المعارك التي حدثت بين القوات المسلحة والقوى المسلحة والارهابية من العام 2005 وحتى الوقت الراهن يجد ان هناك عدة مظاهر للتسرب مورست، يكون خاللها بالشكل التالي:

1. التسرب أثناء المعركة.

عند تعرض الارهابيون على المواقع الدفاعية، وانشغال الامر المباشر بالقتال او التوجيه يقوم بعض المقاتلين بالانسحاب الى الخلف دون ان يلاحظهم الامر، ولترير سلوكهم هذا من الناحية النفسية يلجأون الى:

آ. اطلاق بعض العبارات لا ارادياً بهدف التخفيف من الضغط النفسي، وتأنيب الضمير لاتخاذهم هذا الموقف المتخاصل او لتركهم البعض من زملائهم واصدقائهم، الذين يتعرضون للخطر ومن هذه العبارات ما يأتي:

- * الكلمة الدارجة (جوكم).
- * ان العدو كثير جداً ولا يمكن مقاومته.
- * الموضع سقط ولا داعي للمقاومة.

* الامر استشهاد.

* الوحدة المجاورة جاءها أمر بالانسحاب، فلماذا لا ننسحب نحن أيضا.

* يتقدم العدو، ووصل الى ...

* العدو خلفنا، ولا مجال لنا الا الانسحاب.

بـ. حـثـ القـرـيبـيـنـ مـنـهـمـ مـبـاـشـرـةـ، اوـ بـشـكـلـ غـيرـ مـبـاـشـرـ لـلـانـسـحـابـ مـعـهـمـ لـكـيـ تـخـفـ العـقـوبـةـ عـنـهـمـ خـاصـةـ وـاـنـ العـدـيدـ مـنـهـمـ قـدـ تـكـوـنـتـ لـدـيـهـمـ خـبـرـاتـ فـيـ هـذـاـ جـاـبـ، مـفـادـهـ اـنـهـ عـنـدـ حدـوثـ التـسـرـبـ وـبـأـعـدـادـ كـبـيرـةـ لـاـ يـمـكـنـ مـحـاسـبـةـ كـلـ هـؤـلـاءـ، وـهـنـاـ تـجـدـرـ الاـشـارـةـ غـيـابـ الـاجـرـاءـاتـ الـمـيـدـانـيـةـ لـلـتـعـالـمـ مـعـ الـحـالـةـ، باـسـتـثـنـاءـ حـالـةـ الـانـكـسـارـ الـتـيـ حـصـلـتـ فـيـ المـوـصـلـ، حـيـثـ جـرـىـ تـجـمـيعـ الـمـتـسـرـبـيـنـ الـوـاـصـلـيـنـ إـلـىـ حدـودـ بـغـدـادـ فـيـ مـعـسـكـرـ التـاجـيـ، خـطـوـةـ بـاتـجـاهـ اـرـجـاعـهـمـ إـلـىـ وـحدـاتـهـمـ اوـ تـعزـيزـ وـحدـاتـ أـخـرىـ. عـنـدـ اـشـتـدـادـ ضـغـطـ الـعـدـوـ وـتـقـرـبـهـ بـاتـجـاهـ الـوـحدـةـ الـمـقـاتـلـةـ، يـقـومـ بـعـضـ الـمـقـاتـلـيـنـ بـالـاـنـتـقـالـ إـلـىـ الـوـحدـاتـ الـمـجاـوـرـةـ الـتـيـ يـكـونـ ضـغـطـ الـعـدـوـ عـلـيـهـاـ خـفـيفـاـ، اوـ لـيـسـ عـلـيـهـاـ ضـغـطـ بـالـمـرـةـ.

اثـنـاءـ قـيـامـ الـعـدـوـ بـالـتـوـجـهـ لـلـهـجـومـ عـلـىـ وـحدـةـ مـعـيـنةـ، اـذـ يـؤـديـ الرـمـيـ الشـدـيدـ، وـحـالـةـ التـرـقـبـ وـالـقـلـقـ لـدـىـ بـعـضـ الـمـقـاتـلـيـنـ إـلـىـ قـيـامـهـمـ بـتـرـكـ مواـضـعـهـمـ وـالـتـسـرـبـ إـلـىـ الـخـلـفـ خـاصـةـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـمـأـهـولـةـ بـالـسـكـانـ، حـيـثـ الزـحـمةـ وـقـلـةـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ الـمـنـتـسـبـيـنـ، وـضـعـفـ إـمـكـانـاتـ مـتـابـعـهـمـ. فـيـ حـالـةـ شـرـوعـ الـوـحدـاتـ بـالـتـعـرـضـ عـلـىـ مـوـاـقـعـ يـحـتـلـهـاـ الإـرـهـابـ سـوـاءـ كـانـ هـجـومـاـ مـقـابـلاـ، اوـ هـجـومـاـ بـقـصـدـ اـحـتـلـالـ تـلـكـ الـمـوـاـقـعـ اوـ مـكـانـ يـتـواـجـدـ فـيـهـ الـعـدـوـ، وـكـلـمـاـ تـتـقـدـمـ الـوـحدـةـ نـحـوـ هـذـاـ الـمـكـانـ يـزـدـادـ الرـمـيـ الـمـتـبـادـلـ، وـتـقـلـ قـدـرـةـ الـأـمـرـيـنـ عـلـىـ السـيـطـرـةـ، فـيـتـخـافـعـ بـعـضـ الـمـنـتـسـبـيـنـ

عن مجموعاتهم كمتربين وتحدث هذه الحالات خاصة اثناء التجمع للانتقال الى مكان التشكيل او بالحركة من مكان التشكيل، الى خط الصولة.

ان التسرب خلال المعركة بمقاصده المختلفة اكثراً أنواع التسرب تأثيراً على سير المعارك، لأن الظروف خلاله تكون حساسة وصعبة، فخسارة أداء أي مقاتل إضافة الى الشهداء ستكون مؤثرة على الوحدة، ولا يقتصر تأثيرها على الجانب المادي كفوهة نارية اسكتت، بل يتعدى ذلك الى العدوى النفسية الى المقاتلين الآخرين فهذا السلوك يشجع البعض الآخرين الذين لا يزالون يتربدون في اتخاذ قرار التسرب من عدمه، اذ ان أي مقاتل قبل وصوله الى مثل هذه القرارات سيحكم سلوكه اتجاهين رئيسيين:

أولهما. الهروب من الموقف الضاغط والمحافظة على الحياة بأي ثمن، حيث يدفعه هذا الاتجاه الى التسرب والابتعاد عن الموقف جهد الإمكان. وثانيهما. التفكير بعواقب سلوك التسرب من حساب عسكري، أو تأنيب الضمير واحتمال الاتهام بالتخاذل، وما سيعقبه من أمور معنوية على المقاتل نفسه، او عائلته الى جانب مسألة المواطنة والالتزام بها.¹ كفتان يكونان في عقل المقاتل في الموقف القتالي المحدد، عادة ما يتخذ أي المقاتل قراره عندما ترجح احد الكفتين المذكورتين، لذلك يؤدي في كثير من الأحيان تسرب مجموعة صغيرة الى تسرب مجموعة اكبر من خلال العدوى، التي تساهم في ترجيح كفة الاتجاه الأول.

¹. أن التفكير بالعواقب يأتي من عمليات التوعية والتثقيف بمضامينها خلال فترة الالتحاق الأولى والتدريب الأساسي للمنتسبين، ومن خلال عمليات التثقيف والتوعية المعنوية التي يفترض أن تكون موجودة في الوحدات، لكنها نشاط لم يمارس منذ إعادة بناء الجيش الجديد وحتى وقتنا الراهن، وفي حالتها هذه خسرت المؤسسة العسكرية مجالاً مهملاً لتكون أسساً لتأنيب ضمير يمكن أن يفيد عامل لترجح كفة البقاء صموداً على التسرب هروباً.

عموماً فان المتسربين خلال المعارك، يحاولون الاستفادة من ظروفها والجوء الى أحد المسالك التالية كمحاولة لتأمين عدم تعرضهم للمساءلة القانونية منها:

أولاً. اللجوء الى الوحدات المجاورة، او القرية والبقاء معها لحين اجلاء الموقف خاصة تلك التي لا تتعرض لضغط العدو.

ثانياً. البقاء في بيت او مسقف، حتى وصول الوحدة الى هدفها، او لحين مجيء وحدات أخرى جديدة، يستمر وضعها للعودة الى الوحدة.

ثالثاً. استغلال الأرض الوعرة والبساتين التي تساعد على احتماء البعض بينها، ولحين تغير الموقف.

رابعاً. فقدان السيطرة على النفس والتجوال في المنطقة التي تقع خلف نقاط التماس مع العدو، التي تتعرض لكتافة نارية مركزية دون التفكير بتركها الى مناطق أكثر أماناً.

خامساً. اللجوء الى القرى والمدن القريبة ومن ثم الى البيت ثم التفكير بالعودة الى الوحدة او تركها نهائياً.¹

2. التسرب قبل المعركة.

ان الاستعداد لخوض معركة مع الإرهاب يكون في العادة معروفاً لكافة المقاتلين في الوحدة، بدءاً من صدور أوامر الاستعداد (الإنذار) وحتى الوصول الى القاطع المعني، وحالة القلق او عدم الاتزان التي يتسم بها بعض المقاتلين تدفعهم للتسرب من الوحدة بأحد الصيغ التالية:

¹. هذا النوع من التسرب هو الأكثر شيوعاً في الجيش العراقي بعد العام 2003 إذ لم يعد لدى المقاتل أدنى شك بالمحاسبة والتعرض الى العقاب، لذا بات تسربه الى أقرب مكان أو الى الطريق العام وفي العلن مسألة دارجة، ولم تشهد الساحة عمليات تهديد باستخدام السلاح من قبل المتسربين كما كان شائعاً من قبيل، لأن هيات التوجيه المعنوي والاضطباب العسكري غير موجودة، ولأن الأمرين يخافون من المقاتلين في مثل هكذا مواقف ويتفادون الصدام معهم.

آ. ترك الوحدة حال التعرف على الأوامر الصادرة، بحركتها للقواطع الأخرى الساخنة.

ب. التسرب من الوحدة أثناء تنقلها لقاطعها الجديد.

ج. التسرب من الوحدة حال وصولها، إلى قاطع المسؤولية.

ان هذا السلوك أي التسرب يأتي من تكون قناعات لدى بعض المقاتلين من ان احتمالات اصابتهم في المعركة القادمة، مسألة تكاد تكون حتمية، او على الأقل تحتمل بنسبة عالية، وعموماً فإن مرتكبي هذا النوع من التسرب، يلجأون إلى أحد الأساليب التالية لتأمين تسربهم من وحداتهم:

أولاً. التأخر عن الوصول.

ثانياً. التحجج بوجود عمل خارج الوحدة.

3 . التسرب خارج اطار المعركة

الأنواع المذكورة للتسرب إنما هي ناتجة عن ظروف المعركة سواء قبلها او اثنائها ورغم أنها هي السائدة، والمؤثرة بشكل مباشر، على القدرة القتالية للوحدات والتشكيلات، الا ان مفهوم التسرب من ناحية أخرى ينطبق على بعض الحالات منها:

آ. ترك المقاتل للوحدة بعد المعركة مباشرة، باستغلال فترة إعادة التنظيم وترتيب وضعها الجديد الذي قد يستغرق عدة أيام، ويحدث هذا عادة لطمنة العائلة، والترويح النفسي من تعب المعركة.

ب. التمارض حيث يدعى البعض، او يمثل حالة مرضية وخاصة في الجانب النفسي، لإرغام الامرين المباشرين على تركه، وهي في الوقت الراهن، أقل من حيث نسب التكرار من سابق العهد.

ج . مصاحبة الجرحى خلال عملية الاخلاع الى العلاج، ورغم ان هذه الحالة تعد من حيث التصنيف من الحالات القليلة، لكنها موجودة ويمكن أن تتكرر في حال وجود معارك شديدة.

د. مراجعة مراكز الإسعاف او المستشفيات القريبة من المقاتلين، التي تكون إصاباتهم بسيطة حيث يخلون أنفسهم الى الخلف، ويطلب تضميدهم واعادتهم الى الوحدة ساعات ليست قليلة.

ه. تأخر بعض المجازين لالتحاق، الى وحدهم عند انتقالها الى مكانها الجديد، واستنزاف الوقت بالتنقل.

و. قد يحدث ونتيجة هول القتال وشدة ان يبقى بعض المقاتلين، في مواضعهم دون حراك منهم غير قادرين نفسيا على مواجهة العدو، وكما انهم يتربدون في الانسحاب الى الخلف مما يضعفون القدرة القتالية لوحداتهم.

ز. قد يحدث في بعض المعارك أحيانا تسلل العدو الى المقرات، وقطع خطوط المواصلات، مما يجعل الوحدة مستمرة في القتال الداعي، ولحين نفاد عتادها او استشهاد أمراها، مما يؤدي الى انسحاب المقاتلين وتسريبهم الى الخلف.

وقد يتخذ الامر في بعض المواقف الصعبة قرارا بالانسحاب يت سابق المقاتلين لتنفيذ بشكل غير منظم، ينقلب الى نوع من التسرب، وقد يحدث في بعض المعارك ان يفقد الامر السيطرة على الموقف، ولتفادي اية مساءلة من عدم قدرته على إدارة المعركة، يعرض على المقاتلين بعض الخيارات الصعبة مثل البقاء حتى الاستشهاد، او التملص من العدو نحو قطعاتنا، وهذا يستغرق ساعات او أيام لحين جمعهم ثانية، حيث يعتبر نوع من أنواع التسرب.

الأسباب الرئيسية للتسرب

الظاهرة

1. التسرب ظاهرة ليست حديثة بالنسبة لجيوش العالم كافة وقد أطلقت عليها العديد من التسميات فوصفت بالهلع النفسي تارة والهروب الجماعي تارة أخرى وقد عانى منها الإيطاليون في قتالهم إلى جانب الالمان في الحرب العالمية الثانية كما عانى منها الجيش الإنكليزي الثامن قبل مجيء مونتموري لقيادة في شمال إفريقيا، وعانى منها الجيش المصري في سيناء خلال حربه مع الإسرائيليين عام 1967 وكذلك الجيش العراقي السابق في حربه الجبلية شمال العراق وابان الحرب العراقية الإيرانية وحربه مع التحالف الدولي عامي 1991 و2003.

2. ان التسرب حالة نفسية اجتماعية تعبر عن سلوك انسحابي تتدخل فيه وتفت وراءه مجموعة من الأسباب الكامنة وبالوقت الذي يصعب فيه تحديد كافة الأسباب كذلك يجد المتابع لهذا السلوك نفسه أمام مصاعب تحديد أي من تلك الأسباب يستحق الاسبقية من غيره.

فبعد الإشارة إلى الجوانب المادية من تسليح وتجهيز وارزاق وغيرها نرى أن العديد من المقاتلين صمدوا في مواضعهم أكثر مما يتصور المراقب، ولم يتحركوا عنها رغم كل تلك المصاعب وعند التطرق إلى الأمرين وأسلوب قيادتهم لوحدهم نجد أن من بين معيتهم الكثير من لم يتسربو رغم ابعاد أمرיהם عن العلمية والعدالة وغيرها من الجوانب الإنسانية، كذلك الحال عند مناقشة الجوانب الذاتية أو الداخلية (النفسية) للمتسربين فيلاحظ أن من يتسرب في هذه المعركة

قد لا يتسرب بأخرى وتأتي الصعوبة أيضا في عملية تحديد ماهية التسرب بعد ان كثرت انواعه، وحتى بعد تحديد نوع التسرب تأتي مصاعب ضبط كافة المتغيرات التي تؤثر في الحالة النفسية للمقاتلين وتدفعهم باتجاه التسرب رغم معرفتهم المسبقة باحتمال تعرضهم للعقوبات الشديدة التي تصل الى الإعدام في أثناء المواجهة مع العدو في العديد من الجيوش، وهي من حيث المنطق اشد تأثيرا من الناحية النفسية على المقاتل، وعائالته مقارنة باحتمالات البقاء في الموضع وحتى الاستشهاد فيه، الا اننا نرى ان البعض يكون مدفوعا بحالة الخوف الجماعي او عدوى السلوك الشاذ دون حساب او تقدير للموقف الذي هو فيه، وقد يتصرف اخرون بعدوانية اتجاه من يقف في طريقهم، ويهددونه بالقتل¹. ان القرار على ترك الموضع او عدم الاستمرار بالمهمة التي يكلف بها المقاتل مسألة ليست سهلة وعادة ما يكون ناتج لا ارادي لتفاعل:

آ. الرغبة بالحياة واستمرارها.

ب. الضمير وما يحمله من قيم واعراف وتقاليد ومشاعر وطنية.

ج. التدريب المكتسب.

د. القناعة بالهدف.

3. ان التسرب يرتبط سلبيا او إيجابيا بالعديد من الضوابط والقيم العسكرية فالمتسرب يكون أقل انضباطا من غيره الى جانب ان وضعه

¹. بالعودة الى بعض وقائع الحرب العراقية الإيرانية تسجل مقتل النقيب صالح محمد المشهداني المنسوب الى فق 11 في معركة الحصاد الأكبر في قاطع فل 3 عندما أطلق عليه النار عدد من المتسربين. وتناول العسكري في حربهم مع الإرهاب أنه ونتيجة تعرض ارهابيين على معسكر كلية القوة الجوية "سيافر" حاول أكثر من ألف عسكري ترك المعسكر والهروب منه وعندما منعهم أحد الضباط بدأوا بالضغط عليه حتى أذعن لهم وفتح الباب ووقفوا جميعا في كمان منصوبة لهم من داعش استدرجتهم اليها فذبحوا وفقدت جثثهم.

المعنوي قد تردى بشكل دفعه للتسرب، لذلك عندما يجري التكلم عن المعنويات الهاابطة واثارها السلبية يجد المعنى نفسه وجهاً لوجه امام الأداء المنخفض والانجاز المتذبذب واحتمالات اعلى للتسرب وبنفس القدر عندما يتم مناقشة التدريب فانه يعني الصبر والتحمل والمطاولة والقدرة على التعامل مع الموقف فنياً ونفسياً وسرعة في رد الفعل الخ من الجوانب التي تنعكس على الأداء الفعلي للمقاتل، واي تقصير في التدريب وهبوط في مستوى أداء المقاتل يعطي احتمالات عالية للتسرب.

ولإعطاء تصور أكثر وضوحاً للأسباب التي تدفع المقاتلين إلى التسرب يمكن تناولها من ناحيتين:

آ. الناحية النفسية

تقوم الرؤية النفسية على حقيقة (الرجل المناسب في المكان المناسب) اذ انه ولكي يستطيع العسكري اتقان عمله، وصيانة سلاحه وتحمل ضغوط العمل والقتال بما ينسجم وطاقته النفسية وامكاناته العقلية والبدنية كما ان الحياة العسكرية واستخدام أسلحة اكثر فتكاً من السابق جعلت منتسبيها يتعرضون لضغط نفسية تفوق كثيراً مقاتلي الامس القريب، إضافة الى ذلك فإن الجيوش حالياً وخاصة اثناء الحرب، لم تعد مجموعة مختارة من المتتوعين فقط، بل خليط من كافة المستويات، على هذا نجد هناك عامل الخبرة والتطبع اذ يوجد من أمضى في العسكرية اكثر من عشرة سنوات متصلة، وهناك الفلاح الذي التحق بالأمس، ولم يخبر من الحياة العسكرية ومتغيراتها شيئاً، لذلك تصبح مسألة التكيف للحياة العسكرية احد ابرز المشكلات التي تواجه الجيوش العصرية، والتي تتطلب الكثير من الجهد والأموال لمساعدة الملتحقين

حديثاً من خلال تكوين حالة من الانسجام، والتواافق الاجتماعي، الذي يكون ضرورياً لخلق روح الجماعة التي يتغلب المقاتلون بمقتضاهما على الضغوط النفسية، ومصاعب القتال، كل ذلك يعطي الجانب النفسي أهمية أكبر لأنها الأساس في كل الانحرافات السلوكية، التي قد تبرز في المؤسسة العسكرية.

ان أكثر العوامل النفسية تأثيراً في موضوع التسرب هو الخوف، هذا الانفعال الغريزي الذي يصاحب الانسان منذ نشأته، أساسه النفسي المحافظة على البقاء، وهو طبيعي لدى كل الأفراد الاسوياء اذ ان الانسان عادة يخاف الحيوانات المفترسة ويخشى المجهول وكل هذه المخاوف ينبغي ان تكون بحدود معقولة، كما ان السواء النفسي وغياب الوعي وضعف الادراك تحدد طبيعة التعامل مع المسائل المخيفة، اذ وعندما يقل الوعي والادراك سيتعامل المقاتل مع الموقف بشكل اقرب للغريزة منه للعقلانية وقد يجد المقاتل نفسه مدفوعاً للعدوانية باتجاه الهروب للخلف، وقد يساعد على تحويل عدوانية المقاتل التي يفترض ان توجه نحو العدو، باتجاه وحنته وجيشه وامته بسبب مشاعر اليأس والإحباط، واهتزاز الثقة بالنفس، وعبر مظاهر تتخذ طابع الانتقاد والتجريح، مبدئاً بالأمر المباشر وحتى أعلى مراتب القيادة، وحسب شدة الشحنة العدوانية التي يعيشها ذلك المقاتل وفي تلك الفترة.

وال المشكلة الأكثر تأثيراً في هذا الجانب عندما تتكرر حالة التسرب لنفس المقاتل عدة مرات بسبب انفعال الخوف، اذ قد تترسخ في مخيلته بعض الأوهام عن العدو والتي قد يتخذها اول مرة كآلية دفاعية، او تبريرات لإقناع نفسه والآخرين بسلوكه هذا حتى يجد نفسه مقتنعاً بتلك الأوهام مثل وحشية العدو او عدم إمكانية مواجهته او انه لا يرحم،

وغيرها من الأمور التي سرعان ما تنتقل بين المقاتلين، وتسبب في اضعاف معنوياتهم وتزيد من احتمالات تسربهم.

ب . الجانب العسكري

عند مناقشة الظروف او البيئة العسكرية لا بد من تناول معظم متغيراتها سواء منذ التحاق الجندي الى الخدمة العسكرية متطوعا في مراكز التدريب ومدارس الصنوف وحتى دخوله المعركة، فال أيام الأولى للتحاقه بالخدمة مهمة جدا لانتقاله من الحياة المدنية وبساطتها الى الحياة العسكرية وضغوطها وقيمها الصارمة، ولا بد والحال هذه من اتخاذ سلسلة من التدابير لمساعدته على الانتقال والتطبع على أسلوب حياة جديدة اذ ان الكثير من الممارسات التي يخبرها خلال مراكز التدريب والدورات التدريبية ستراقبه طيلة فترة تواجده بالخدمة، فمن يهيئ نفسه لقبول الحياة العسكرية سيجد ان العديد من ضغوطها يمكن احتمالها والعكس صحيح فالذين كونوا أفكارا مضادة واحاطوا أنفسهم بالمخاوف باحثين عن الخلاص معلقين امالهم على المستقبل سيعانون صعوبات في التكيف وصعوبات في تحمل ابسط الضغوط لذلك يكونون مهنيين من الناحية النفسية اكثرا من غيرهم، لارتكاب فعل التسرب.

ان التسرب فرديا او جماعيا نوع من أنواع الهلع والرعب، وقد اعتبر من ضمن ردود فعل المعركة وهو سلوك لا ينسجم مع الأعراف والتقاليد والقيم العسكرية والوطنية، واي سلوك خارج المألوف سلبيا او إيجابيا يعتبره بعض المختصين متصل اتصالا وثيقا باستعداداته الأساسية وبنائه النفسي، هذا و اذا ما أريد للجانب العسكري ان يناقش بشكل دقيق لمتابعة اثاره على التسرب لا بد من تناول محاوره الرئيسية بشيء من التفصيل، منها:

أولاً. الآمرؤن.

ان الحياة في الوحدة العسكرية أيا كانت طبيعتها او تخصصها تعبر عن أجواء الجماعة التي لها اهداف وحاجات أساسية مطلوب من الامرين تحسسها وابشعها، فزيادة التفاهم وادامة العلاقات بين الجماعة، وإشاعة روح التآلف والانسجام، تقود الى جعل الجماعة مكانا للترويج عن الانفعالات والضغوط، والامر هنا مطالب بان يكون بمثابة القدوة في كل شيء، في العمل والسلوك، وفي ادراكه للأمور العسكرية والفنية وغيرها، اذ وبعد تطور شكل الحرب مع الارهاب وافول العديد من القيم العسكرية، وضعف كفاءة ضباط الصف وغيرها من مجالات الخسارة اصبح العباء الأكبر في متابعة المنتسبين على امر الفصيل سعودا، لأن المقاتلين بحاجة الى المتابعة حاليا اكثر من قبل بسبب ضغوط الحرب الطويلة، والشديدة التي افقدتهم الكثير من طاقاتهم الى حد ان بعضهم، يكاد يتصرف بمستوى اللامبالاة لدرجة ان ينسى (عدد الهالون) سلاحه عند تنقله من مكان وحده الى مكانها الجديد نتيجة القلق الذي أصابه او قد يتناهى بعض من تجهيزاته، لذلك اصبح امر الفصيل مطالب بمتابعة كل هذه التفاصيل التي كان يغطيها امر الحضيرة وعريف الفصيل، او رأس عرفاء الوحدة.

وعموما فان الجيوش قد أعطت الصلاحيات العديدة للأمرئين المباشرين، (حتى امر الحضيرة داخل) للتعامل مع سلوك المقاتلين غير السوي مثل التسرب، لأن الجسم هنا مسألة ضرورية ففي الفصيل الذي يؤدي واجب التصدي لهجوم إرهابي، يعتمد نجاحه على امر الفصيل، فإذا كان مسيطرًا على فصيله وتنبه فورا لحالة أحد منتسبيه الذي يهم

بترك موضعه وتدخل بالكلام فقط، قد يحسم موقف الصراع الذي عاشه المقاتل آنذاك لصالح الصمود.

ثانياً. التدريب

التدريب وبكافأة اشكاله يعني اكتساب مهارة فنية كانت ام بدنية نتيجة التعرض لمواقف تدريبية محسوبة، وهذه المهارات تعين المقاتل في التعامل مع ظروف المعركة بدون الحاجة لاستنزاف المزيد من الطاقة، فإتقانه مهنة الميدان ومعرفته للتقدم بالنار والحركة تساعده على اخذ وضع الانبطاح فور قيام العدو بالرمي باتجاهه وكما ان تبادل الاسناد بين الرشاشة الخفيفة والحضرية اثناء الهجوم يجعل عدد الرشاش يقوم بعمله اليها دون ان يحتاج المزيد من الجهد والوقت خاصة وان إضاعة لحظات في مثل هذه المواقف قد تؤدي الى تغيير الموقف برمته وفي الظروف الصعبة تؤدي الى عدم المعرفة المتقدمة بالعمل الى الارتباك فإذا جرى توقف في البندقية اثناء الرمي مع ضغط المعركة ومتغيراتها قد يفقد المقاتل جانبا من اتزانه ويكون مرتبكا وقد يصعب عليه اصلاح التوقف اذا لم يكن ملما تماما ومتربعا لمعالجته منذ فترة، هذا بالنسبة الى الجانب الفني للتدريب وهناك جوانب أخرى تعين المقاتل على تحمل ضغوط المعركة ومصاعبها مثل التدريب على التحمل الذي يساعد المقاتل على تجاوز حالة التعب بسبب تنقله المتواصل من البصرة جنوب العراق مثلا الى الموصل في شماله بمرحلة واحدة، يتطلب حال اكمالها القيام بهجوم على إرهابيين أحتلوا مخازن عتاد أو قاعدة عسكرية دون ان تتح له فرصة للراحة او اخذ وجبة من الطعام كما ان ظروف المعركة وملابساتها قد تجبر القيادات الميدانية على تغيير المهمة المكلف بها التشكيل لعدة مرات يوميا وقد يؤمر بالدفاع عن موضع معين وقبل

وصوله اليه يؤمر بالانتقال الى مكان اخر ثم بعد وصوله ذلك المكان،
يؤمر بالالتفاف على القرية التي يحتلها.

اما بالنسبة الى التدريب على الضبط فهو مهم أيضا حيث يتعود الفرد
المقاتل وجهازه العصبي للاستجابة الفورية للأوامر الصادرة اليه
وتتنفيذها دون ان يعتبرها ضغوطا مضافة فوق طاقته على التحمل
وخاصة في الظروف الشديدة حيث تكون بعض الأوامر من الصعوبة
لانها تتعلق بحياة المقاتل نفسه، وبذلك يكون التدريب عامل مساعد
على الصمود والالتزام باتجاه تجاوز الخلل في سلوك المقاتلين.

ثالثاً: الأمور الإدارية.

لكي يستمر المقاتل بواجباته ويتحمل التعب عليه ان يتناول طعامه
وبسرعات حرارية¹ مناسبة والصائم عن الطعام في رمضان يجد نفسه
متعبا بعد الظهر، يميل اكثر الى النوم وتركيزه يضعف حتى حلول
الإفطار، كذلك الحال بالنسبة للمقاتلين فهم بحاجة الى الطعام نوعا، وكما
كلما اشتدت المعركة لأن في الطعام أحيانا يجد المقاتل متنفسا لانفعالاته
إضافة الى ديمومة الطاقة التي يكون في اشد الحاجة اليها لذلك ينصح
القادة العسكريون ومن خبرات الحروب في العالم الى إعطاء وجبة حارة
قبل الشروع بالعمل القتالي، وفي فصل الصيف يحتاج المقاتلون الذين
يعملون في الوسط والجنوب العراقي على سبيل المثال الى المزيد من

¹. كانت سيافت التزود بالأرزاق في الجيش العراقي قبل 2003 تتم عن طريق التخصيص الكمي والتوعي للأرزاق وحسب استحقاق مثبت، الأمر الذي يمكن أن يكون هناك دور للأمر أو الشؤون الإدارية للتدخل في تخصيص وجبة حارة أو منح وجبة إضافية يستدعيها الموقف العسكري ، لكن الامر قد اختلف بعد ذلك التاريخ، وتوجه الجيش لإعطاء التغذية الى شركات أهلية تزود المقاتلين بوجبات محددة متاثرين في هذا الشأن بالجيش الامريكي الذي أشرف بداية على اعادة تشكيل الجيش العراقي، ومن بعدها بطريقة الاكتفاء الذاتي وهذا واقع يفضي الى عدم جدوا الخوض في جانب الارزاق الذي يشكل واقعه علينا على المقاتلين غير الراضين في الغالب على الكم والنوع.

الماء عند قيامهم بالتعرض على موضع العدو وعند نقص الماء او فقدانه سوف يؤدي ذلك الى الإصابة بالجفاف عضويا وبالانهيارات النفسية، ويساعد على التسرب لذلك يتطلب حساب ذلك جيدا في أي عمل عسكري في مثل هذه الظروف.

ان الارزاق والماء ليسا هما الضروريان فقط لدعم المقاتل، وتحسين صموده وقناعته بل ان التجهيزات ونوعها، أيضا مهمة وذات تأثير، اذ أن نقصها يكون أرضية خصبة للتشكي والوهن الذي يقود الى التسرب لاحقا.

رابعا: ظروف المعارك.

لا يمكن ان تدار المعارك بنفس الصيغ والأساليب دائما اذ لابد ان تكون هناك معارك ناجحة و المعارك أقل نجاحا وأخرى تخفق فيها الوحدة او التشكيل، وفي هذه الحالة تكون ظروف النجاح نفسه عامل تعزيز ايجابي للوضع النفسي يرفع المعنويات، فعندما تحقق وحدة مجاورة على سبيل المثال نجاحا في إزاحة مجموعة من الارهابيين تسللوا الى ناحية واحتلوها يكون ذلك عاما مساعدا لمنتسبي الوحدات الأخرى في سعيهم الى تحقيق نجاحا مماثلا، يضاف الى ذلك فان المعارك الفاشلة تنعكس نتائجها السلبية على الوضع النفسي لعموم المقاتلين، واذا ما واجهوا مصاعب وخسائر وضغوط متواصلة من العدو، في المعركة الدائرة فقد يكون هناك احتمالات لحدوث تسرب، واذا ما طوقت هذه الوحدة التي عانت الفشل من قبل مجتمع ارهابية وصدر لها الامر بكسر الطوق والانسحاب، فان الوضع قد يتحول الى تسرب خصوصا اذا ما رافقه ذلك استشهاد الامر.

خامسا: الدافعية

ان الدافعية للقتال او كما يطلق عليها أحياناً إرادة القتال هي جميراً مفاهيم متداخلة وهي اكثر المفاهيم اثارة للجدل بين المختصين والعسكريين، من حيث درجة تأثيرها ويبعد ان الفرق الشاسع بين أداء المقاتلين، واندفاعهم البطولي أحياناً او تبدّل سلوكهم أحياناً أخرى، حداً يصل الى مستوى ترك البعض أسلحتهم صالحة في ارض المعركة، معضلة تربّب او انكسار دفعت المختصين الى دراسة أكثر العوامل تأثيراً على صمود المقاتلين في الظروف الضاغطة واندفاعهم او تصديهم لعدوهم بروح عالية ملؤها التفاؤل والامل، والذي اصبح على تسميتها الدافعية.

ان الدافعية هي كل اشكال السلوك التي يؤديها الفرد سعياً وراء هدف، وتشمل كل ما يفعله المقاتل وما يلاحظه وما يفكر فيه بصورة متكاملة الى حد كبير في سعيه نحو هدف معين. وهي حالة تعباً فيها الطاقة وتوجه بصورة انتقالية الى الهدف الموجود في البيئة الخارجية، ويقال عن الكائن الحي انه مدفوع حيث يكون فقط في حالة تعبئة للطاقة، وموجها في سلوكه نحو هدف يفضل على ما عداه من اهداف.

ج. إمكانات العدو ورتله الخامس.

لكل طرف من اطراف الحرب مساعاه في تجنيد كل إمكاناته، للحصول على التفوق على خصمه، والسعى لكسب الجولة لصالحه، ولا يستثنى من ذلك أحد من الخصوم، وخير مثال على هذا قوى الارهاب المتعددة الاشكال، التي تحاول جاهدة من خلال استخدامها لوسائل نفسية للتاثير على الوضع النفسي لقطعاتنا في الميدان، او باستخدام الرتل الخامس¹

¹ في الحرب مع الارهاب متعدد الاشكال وضح فعل الرتل الخامس بشكل جلي، خاصة وان القتال الجاري يصنف قتالاً داخلياً للبعض من اطرافه امتدادات الى الوحدات العسكرية والى ساحة المعركة، وان تركيبة

وبعض عملائه لنشر الاشاعات والاقویل، في عموم الداخل وقد يكون لهم امتداد في القوات المسلحة من بعض المأجورين والعملاء يحدد واجبهم النفسي باتجاهين:

أولاً: دفع المقاتلين إلى حالة اليأس والتردد ومن ثم التأثير على دافعيتهم قبل بدء المعركة وخلق أجواء مناسبة للممارسات السلبية خلال المعركة نفسها.

ثانياً: مراقبة الموقف جيداً أثناء المعركة، والتحرك سريعاً لدفع وتشجيع البعض من المقاتلين على التسرب سواء من خلال الحث المباشر أو غير المباشر عن طريق البدء بالتسرب أمامهم أو بإطلاق بعض العبارات التي شاعت في المعارك والتي يصعب في الغالب تحديد مصدرها الأصلي لطبيعة الظرف وشدة المعركة، إذ تنتشر مثل هذه الكلمات سريعاً بين المقاتلين عندما يتسم وضعهم النفسي بالتوتر وعدم الاتزان، ومثل ذلك يكون أشد فتكاً من قنابل العدو إذا أطلقت في الوقت الملائم، وعندما يكون البعض من المقاتلين مهزوزاً أو حائراً في قراره أو في غياب سلطة الامر المباشر سواء بضعف سلطته أو استشهاده فإن ذلك يزيد من حالة الرعب والهلع الجماعي ويدفع المقاتلين إلى التسرب.

الجيش والقوات المسلحة خاصة والمجتمع العراقي عامه هي تركيبة غير متجانسة فيها قدر عال من عدم الرضا للبعض من الجماعات والأشخاص، وهذا واقع سهل على العدو الذي تحاربه القوات المسلحة للدولة أن ينفذ إلى صفوفها وينشر اشاعات وأقاويل أو يعطي احاديث وينقل أخبار ومعلومات، وهذا واقع حال لا يقتصر وصفه على جماعة محددة دون أخرى إذ حصل مثل هذا في الانبار والموصل وحصل في البصرة ابان صولة الفرسان وكذلك في بغداد، الأمر الذي يجعل تأثير الرتل الخامس من أكثر العوامل تأثيراً على المعنويات والدافعة في القتال.

التسرب من وجهة نظر المقاتلين أنفسهم الاستبيان المفتوح.

1. ان المتابعة الميدانية لموضوع التسرب أسبابا ونتائجها، مسألة مهمة لتعزيز الجانب النظري الاكاديمي الذي يعتمد التحليل والاستنتاج واراء الخبراء والمختصين، ورغم الشائبة التي قد تصاحب الاستفتاءات والاختبارات التي تطلب رأي المقاتلين علنا، لاحتوائها بعض الإجابات غير الدقيقة خشية الحرج والمساءلة، الا انها تلقي الضوء على بعض المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها للتعامل مع هذه الظاهرة.

تماشيا مع هذه أهداف هذه الدراسة، فقد تم الاستفادة من احدى الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الجانب، والتي اعتمدت على استبيان مفتوح يحدد استجابة المستفيدين، يتكون من سؤالين هما:

آ. الأول. بعض الجنود ينسحبون من الموضع الداعي بدون امر عند تعرض أماكنهم الى هجوم من قبل الارهابيين فما هي الأسباب من وجهة نظرك؟.

ب. الثاني. ما هي مقتراحاتك لمعالجة موضوع الانسحاب بدون أمر؟.

2. بعد توزيع هذا الاستبيان على عينة تكونت من "300" ثلاثة مقاتل من المراتب وضباط الصف جرى تحليل الاستجابات حسب تكرارها، ونسبها المئوية وكما مبين بالجدول التالي:

أسباب التسرب من وجهة نظر المقاتلين

النسبة	تكرار	السبب	المجال
%9,50	27	عدم معاملة الامرين المقاتلين بصورة جيدة	النفسي
%3,52	10	ضعف الروح الوطنية والمعنوية	
%3,52	10	مشاهد القتل	
%2,81	8	عدم زيارة الامرين لمنتسبيهم	
%2,46	7	عدم الثقة بالنفس	
%2,11	6	عدم تكافف المقاتلين	
%2,11	6	ضعف النفس	
%0,35	1	عدم التمييز بين المقاتلين الجيدين وغيرهم.	
	75		
%5,28	15	توقف الأسلحة أثناء الرمي	التدريب
%3,17	9	عدم كفاءة المقاتل.	
%2,11	6	عدم كفاءة بعض الضباط وامری الفصائل والسرایا	
%1,05	3	عدم فهم الامر للموقف العسكري	
%1,5	3	ضعف الضبط العسكري	
%0,35	1	تسليم الجنود أسلحة لا يجيدون استخدامها	
	37		
%8,09	23	ضعف الاستناد الناري من قبل الأسلحة الساندة	
%4,57	13	اصرار العدو على اجتياح الموضع أو المكان	التعبوی
%4,22	12	عدم حصانة المعسكرات والمواقع ونقاط السيطرة	
%3,87	11	عدم وصول قوة الهجوم المقابل في الوقت المناسب	
%1,76	5	عدم تلقي الأوامر بصورة جيدة من الأعلى	
%1,76	5	غياب الاستناد المتبادل	
%1,76	5	تأثير النيران الصديقة	
%0,35	1	شدة تأثير الرمي المعادي	
	75		
%9,15	26	قلة العتاد ونفاده	
%7,75	22	عدم إخلاء الجرحى والشهداء وقلة العناية الطبية	
	16	قلة الموجود أثناء	

%3,87	11	تكرار الواجبات وبقاء المقاتلين في الحراسة والدوريات مدة طويلة
%3,52	19	عدم وصول الأرزاق
%3,52	10	تأخر الإجازات
%0,70	2	استشهاد الامر المباشر
	97	

الآثار المادية والنفسية للتسلب

طبيعة الآثار

لتسلب اثاره وانعكاساته على الوحدة وامرها ومنتسبيها ثم على التشكيل صعوداً للفرقه ثم الجيش باسره وقد يتسبب تسلب منتبى وحدة تدافع عن قرية أو تتواجد على ارض حاكمه الى تغير طبيعة القتال الهجومي أو الدفاعي، وعلى وجه العموم يمكن اجمال الآثار التي تحدث عنوانين رئيسيين هما:

1. الآثار المادية

ان الدفاع عن مدينة أو قضاء أو منطقة يقتضي تعبيه القطعات مسبقاً لتتكامل الأسلحة في ساحة قتالها بشكل يؤمن تفوقاً على القوى الارهابية المهاجمة، وأعدت أماكن حاكمة وحصنتها بشكل يمكنها من تفادي الاسلحة المباشرة ثم ان في ظروف القتال الحالية لم تكن الوحدة أو الوحدة الفرعية ما كثة لوحدتها في منطقة معزولة اذ ان هناك وحدات في يمينها ويسارها لتشكل جميعها قدرة قتالية على مساحة جغرافية محددة، لذلك عند قيام منتبى الوحدة بالتسلب وخاصة إذا كانت النسبة عالية ستؤدي الى:

آ. تخلخل القدرة القتالية للتشكيل والفرقة.

ب. ترك بعض الأسلحة وخاصة الساندة منها ليستفيد منها العدو¹.

¹ . من أكثر الآثار قسوة على تسلب المقاتلين أثناء المواجهة مع العدو هو ترك الأسلحة صالحة أذ اشارت بعض المصادر أنه وفي معركة الموصل استطاع العدو الحصول على أكثر من الفي آلية غالبيتها مدرعة، وفي التسلب ابان معركة الرمادي 2015 تركت آليات مدرعة ومدفعية ثقيلة، والمشكلة ان هذه الأسلحة خاصة المدرعة منها، شرع العدو باستخدامها في هجماته الانتحارية اذ يزيد من تدميرها ويحملها بالمتفجرات ويسلمها الى انتحاريين يهفرونها حال وصولها الدفارات العسكرية، فتسبيب في اربك وخسائر كبيرة.

ج. ترك التحصينات المعدة جيدا والانسحاب الى الخلف يعرض المقاتلين للإصابة بنسبة أكبر.

د. ترك المواقع والنقاط المحصنة جيدا والانسحاب الى الخلف يعني قيام العدو باحتلالها وتحصنه فيها واعطاء افراده فرص مضافة لإبداء المقاومة في حال الهجوم عليهم بقصد ازاحتهم.

هـ. التسرب يعني ارباك ويعني احتمالات ترك العتاد للعدو لكي يستخدمه ضد المتسلسين أنفسهم.

وـ. ان ترك الوحدة لمواقعها يتحتم قيامها بمحاولة استعادة تلك المواقع وبذلك سيتكدس المتسلسين خسارة أكبر كثيرا مما لو بقوا في مواضعهم السابقة.

زـ. ان التسرب من الموضع يؤدي الى حصول العدو على موطن قدم قد يمكنه من استثمار الفوز واحتلال مناطق أخرى مهمة.

حـ. اذا لم تفلح الوحدة في الصمود امام العدو وتسرب منتببيها ولم تستطع استعادة مواقعها فان ذلك يؤدي الى قيام وحدات أخرى بالهجوم المقابل وقد يتطور الموقف الى تدخل عدة تشكيلات كان يمكن تفادى تدخلها وارهاقها او تجنب خسائرها لو لم يترك المقاتلين أماكنهم أصلا.

طـ. ان التسرب اثناء قيام القطعة العسكرية بالposure على العدو يتسبب في اقلال الفوهات النارية الموجهة ضده، وبالتالي تقلل فرص التفوق والنجاح المضمون.

يـ. التسرب في جميع أنواع القتال يضعف من قدرة الامرين او القيادات الميدانية في متابعة حساباتها ويؤدي الى ارباك الخطة، واحتمال الخطأ في جوانب أخرى.

ك. التسرب في الدفاع عن منطقة معينة يعني تخلله، ويطلب ذلك سرعة تحريك الاحتياطي الذي قد يحتاجه الامر او القائد في موافق اكثر حرجاً.

ل. تسرب بعض المقاتلين يعطي فرصة لعناصر العدو، بالتسليл بين قطعاتنا وربما خلف مقراتها ويهدد هذا معظم الوحدات في المنطقة.
م. انتشار المتسللين بين الوحدات يؤدي الى ارباك كل الوحدات، ويحول دون تمييز العدو المتسلل خلالها وخاصة في العمل الليلي، والقتال في المناطق المكتظة بالسكان¹.

ن. تسرب المقاتلين من أماكنهم وقيام العدو باحتلالها، يعطي العدو قوة مضافة، اذ يتحول من المهاجم الواهن الى المدافع قادر على المقاومة.
س. والمسألة المهمة هنا ان المتسلب هو هارب اثناء مواجهة العدو، ومخالف قانونيا ويبقى في نظر الاخرين متاخلاً جباناً.

2. الاثار النفسية.

ان الاثار النفسية للتسرب لا تقل عن الاثار المادية له، بل قد تزيد عن ذلك لأنها قد تبقى مع المقاتلين لفترة أطول، وتلازمهم لمعارك لاحقة، وهي عموماً تتركز في الآتي:

آ. تسرب القليل من المقاتلين يؤدي الى تسرب أكثر منهم، عند عدم القدرة على الحد منها فوراً بسبب عدوى الهلع الجماعي.

¹. لقد استغل العدو هذه الهنات، وبات يُلبيس بعض أفراده بدل مثل التي يرتديها منتسبي قوات الشرطة ومكافحة الإرهاب والجنود العاديين ويستفاد منها للتسلل بين الوحدات التي تعاني مشاكل تسرب واحتلال الدفاعات.

- ب. ان التسرب يعني اضعاف قوي لمعنيات الصامدين في مواضعهم، او المستمرین بمقاتلة العدو لأن مثل هذا السلوك يثير تساؤلات من جانبهم عن جدوى تضحيتهم، في وقت لا يفعل الآخرين مثلهم.
- ج. تسرب المقاتلين أو معظم منتسبي الوحدة يؤدي إلى زيادة عدم ثقة الامر بمعيته، وكذلك عدم ثقة المقرات الأعلى بهذه الوحدة، ويفقدون أي تقدير او احترام لها.
- د. التسرب يشجع العدو، ويزيد من معنياته واندفاعه لاستثمار الفوز.
- هـ. عند تسرب المقاتل، ونجاحه للمرة الاولى سوف يتعزز في داخله سلوك التسرب مرة ثانية وثالثة، حتى يدفع حياته ثمناً لهذا السلوك.
- و. ان تسرب البعض وترك الزملاء من المنتسبين لوحدتهم امام مواجهة العدو، قد يخلق مشاعر بالذنب لدى المتسلب لاحقاً، وينعكس على وضعه النفسي.

الاستنتاجات

من خلال العرض المتقدم لهذا الموضوع الحيوي يمكن الوصول الى الاستنتاجات التالية:

1. التسرب حالة شاعت في الجيش العراقي سابقاً وحديثاً ولم يسمح الوقت والظروف ان يحدد لها المشرعون مفهوماً محدداً حتى الان.
2. رغم ان القرار بالتسرب يكون في الغالب انيا وحسب طبيعة الظروف، يتزده المقاتل نتيجة وضعه النفسي الا ان للقيادة والسيطرة، الأساس في الحد من توسيعه وانتشاره إذا ما تدخلت بالوقت المناسب.
3. التسرب سلوك يؤثر كثيراً على القدرة القتالية للوحدات والتشكيلات، وبشكل ملحوظ وقد يغير من نتائج المعارك عندما لا يحسب القادة والأمرؤن ذلك جيداً.
4. ان الكلام او المحاضرة التي تسبق تكليف المقاتلين بواجباتهم، غير كافية لتغيير سلوك المقاتلين واضعاف ميلهم للتسرب في المعركة، وهي بحاجة لأن يقدم الأمرؤن الدلائل في القدرة على إدارة المعركة والثقة بالنفس والمعية والتعامل الإنساني، من خلال السلوك وكل ذلك يقرب المقاتلين نفسياً من امرائهم، ويجعلهم يتترددون كثيراً قبل التفكير بالتسرب.
5. تبين من بعض حالات التسرب ان العديد من الامرؤن، لم يستطعوا ايضاح الأهداف الأساسية للمعارك بالشكل الذي يستثير الهم، ويستنفر طاقات المقاتلين ودافعيتهم.
6. لا تزال عالقة في اذهان بعض المقاتلين مفاهيم مغالى فيها عن العدو، سواء ما يتعلق منها بالقسوة، او القدرة على الاقتحام والرغبة

بالموت، وغيرها من الأمور التي تثير قلق أولئك المقاتلين وتساعد على تسربهم اثناء الاشتباك.

7. ان حالات التسرب التي تبدأ عادة بشخص او اثنين لتصل الى مجاميع، تؤشر ضعفا في كفاءة الحلقات الدنيا من القيادة، وخاصة بمستوى امري الحضائر والفصائل والسرايا.

8. ان التسرب بالصيغة التي عرضت تشير الى ان الامرین بمستوى السرية فما دون، غير قادرين على تنفيذ الأوامر الصادرة من القيادات الأعلى في التعامل مع المتسربين، والتي تساعدة على الردع الفوري.

9. رغم التحفظ الأمني وال النفسي في التطرق الى بعض الظواهر السلبية في الجيش الا ان موضوع كالتسرب بحاجة الى مناقشته بوضوح اكثراً حتى يعرف المقاتلون آثاره المادية والنفسية عليهم وعلى وحداتهم وذويهم، خاصة وان الأساس في دراسة أي مشكلة يعني الاعتراف بوجودها مسبقاً.

10. تدلل خبرة الجيوش وبينها الجيش العراقي سابقاً، أن الردع الذي يحصل بعد ارتكاب فعل التسرب غير كاف لوحده في التقليل من حدوثه، لذلك تصبح الحاجة ملحة لإجراءات تمحور حول الآتي:

آ. الحيلولة دون الحدوث.

ب. السيطرة على الموقف قبل حصول عدوى الانتشار.

11. التسرب ظاهرة نفسية اجتماعية تتدخل في انتشارها العديد من العوامل وللحذر منها ينبغي التدخل في الوقت المناسب بشكل يوازن بين حالة الهلع او الرعب الذي يعيشه المعني واستثارة الضمير، والتخوف من المستقبل واجراءاته الرادعة لإعادة الوعي والثبات الى المقاتل، قبل فقدان السيطرة على الذات.

التوصيات

بالتأسיס على ما ورد في مواد البحث يتعين الانتباه الى التوصيات التالية:

1. ان يتحمل الامر ابتداءً من الحضيرة وحتى الوحدة المسؤولة المعنوية مع إعطاءهم صلاحية أكبر لكي يتسعى لهم التعامل مع التسرب بفعالية تتناسب طردياً وقربهم من المقاتل، وان يتم التركيز على التعامل مع المتسربين اقرب ما يمكن الى الحافات الامامية وبنفس وقت حدوث التسرب.
2. ان يتحرك امر الحضيرة / الفصيل / السرية بفاعلية أكبر قبل بدء المعركة الهجومية او الدفاعية محاولاً الاستفادة من بعض المؤشرات التي تحدد المقاتلين الأكثر استعداداً للتسرب والمذكورة في سياقات هذه الدراسة ليكلفهم بواجبات خلف الحافات الامامية عند الدفاع وخلف خطوط الصولة عند الهجوم على ان تكون تلك الواجبات مهمة ويمكن النجاح فيها لإزالة حالة القلق والخوف.
3. في حالة الدفاع وعند شعور امر الفصيل ان هناك من بين المقاتلين عدد ممن لديهم استعداد للتسرب يسارع الى توزيعهم على الحضائر او المجموعات التي يحتمل ان يكون صمودها مضموناً او قد يضع كل واحد منهم بحسب أحد المقاتلين الشجاعان المجربيين دون ان يشعروا بذلك.
4. ان يثبت امر الوحدة / السرية / الفصيل رباطة جأشه واحلاصه وقدرته على الإدارة بالسلوك وليس بالكلام لأن الكلام الكثير قبل المعركة قد يكشف حالة من القلق، والمقاتلين في مثل هذه الحالات اكثر قدرة على التحليل من غيرهم.

5. يمكن ان يكلف امر الفصيل عريف الفصيل بمهمة رصد ومراقبة الموقف من مكان مشرف لكي يتدخل بالزجر والتهديد وحتى الرمي ضد حدوث اية حالة تسرب، لأن الوضع النفسي للمقاتل في هذه اللحظات أكثر تقبلا للتدخل في اتجاه تعديل السلوك، اما عند حدوث التسرب وبعد مرور وقت ثم بعد زيادة عدد المتسربين يبدأ المقاتل نفسيا بالدفاع عن قراره هذا حماية لنفسه ولمن معه من المتسربين.

6. التزام القيادات الميدانية بدراسة المواقف جيدا لضمان النجاح النسبي في العمل العسكري وعدم اللجوء الى زج الوحدات والتشكيلات في مواقف احتمالات الخسارة فيها عالية لأنها تساعد على التسرب وعلى تعاطف الامرين أحيانا مع المتسربين للخروج من الموقف الضاغط سريعا.

7. دراسة التسرب قانونيا ووضع تعريف اجرائي له مع تحديد العقوبات والصلاحيات اللازمة للتعامل معه وبشكل يعرفه الجميع.

8. قيام الوحدات الامامية بإيجاد صيغ صحيحة لتقسيم وقت العمل للمقاتلين وخاصة في الظروف التي تسبق المعارك او اثناءها بحيث يضمن المقر وجود جماعات اخذت قسطا وفيرا من الراحة وهي مهيأة للعمل حال الحاجة اليها.

9. الاعتناء بنقاط الرصد والمراقبة والحراسة لتجاوز حالة الخدر والسعى لإعطاء انذار مبكر موثوق به.

10. التدريب على الحراسات وفق سياقات ثابتة وافية لتجاوز حالة الحيطة والخذر التي تتكرر دائما والتي تستنزف طاقة المقاتلين قبل حدوث هجوم للعدو.

11. لا بد من إعطاء فسحة أكبر لراحة الوحدات قبل زجها في الهجمات المقابلة لتجاوز حالة التعب عند التنقل لمسافات طويلة.
12. عدم تأخير إجازة المقاتلين حتى لا يعطون فرصة للتفكير في توديع ذويهم او إيصال النقود إليهم عند الامر بنقل التشكيلات من منطقة الى أخرى.
13. ان يعي الآمرؤن المباشرون ان أي تغير في سلوكهم اثناء المعركة او عند التهيو لها كالانفعال والعصبية التي اعتاد عليها المقاتلون الى الوداعة ومحاولة كسب الود او العكس يكون مثار تساؤل وتندر في تلك اللحظات وهو يبعد المقاتلين عنه ولا يقربهم اليه.
14. يبقى التدريب عامل مهم لتحسين المقاتلين في كافة الظروف وهو العامل الأساسي والحيوي لبناء المقاتل تربويا ونفسيا لمواجهة أصعب الظروف وتعزيز روح التحمل والصبر لديهم، لذلك يصبح من الضروري استغلال كل الفرص المتاحة لتطبيق مناهج التدريب وبما يتلاءم مع الطقس ومع قدرة المقاتلين على التحمل.
15. عدم نقل المقاتلين الذين ثبتت اصابتهم نفسيا (وبتقدير طبية) كذلك المصابين وتعافوا الى الوحدات الفعالة، وإذا ما وجدوا لأي سبب كان لا بد ان يكلفهم الامرين بواجبات خارج اطار المعركة لأنهم سيزيدون من احتمالات التسرب.
16. تقليل هامش المجهول امام المقاتلين وخاصة اثناء الاشتباك بال العدو او عند التمهيد بذلك، من خلال الاطلاع على الموقف بشكل واضح دون الاخلال بالأمن العسكري.
17. تكثيف التدريب وبكافية المستويات على قهر الخوف في نفوس المقاتلين من خلال:

- آ. زيادة ساعات التدريب الليلي.
 - ب. ان يشمل العمل القتالي للوحدة جميع المقاتلين دونما استثناء اي ان يشارك أكبر عدد ممكن من المنتسبين في الدوريات والكمائن ونقاط الرصد والحراسة.
 - ج. زيادة القدرة البدنية من خلال التدريب على التحمل.
 - د. ان تشمل خطط التدريب كافة المنتسبين في الوحدة بهدف الاستفادة من اكبر عدد ممكن من الفوئات النارية عند الضرورة.
18. اعداد خطط توعية بتوجهات الارهاب وأساليب الارهابين القتالية.
19. تنفيذ برامج تحصين نفسي لعموم المقاتلين.
20. تشكيل تنظيمات على مستوى الوزارة ورئاسة الاركان تعنى بالجانب النفسي للمقاتلين، تحصينا ودعماً للمعنويات.
21. دراسة وضع مديرية الاعلام والتوجيه المعنوي من النواحي التنظيمية والاداء والمهام والعمل واعادة تطوير واقعها تنظيمياً وفنياً.

الخاتمة

1. التسرب معضلة قديمة حدثت في كل الجيوش وفي كافة الأزمنة عزّاها البعض إلى ضعف الإيمان وسيطرتها البعض تحت عنوان القيادة والسيطرة، بينما بحثها آخرون ضمن حالات الهلع وفقدان الاتزان النفسي. وهي ظاهرة مهمة حتى أن الإسلام أولًا اهتماماً خاصاً لخطورتها واثرها في مستقبل الأمة واستقرار الدين الحنيف معتبراً التخلف عن المعركة جريمة وصفها القرآن بأنها من الكبائر قال عنها تعالى ((يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الآدبار)).
2. ان التسرب بشكل عام سلوك شاذ أسبابه كثيرة وممتدة بين المجتمع والوحدة يصل البعض منها إلى الثقافة المجتمعية والى تربية الفرد واستقراره النفسي وقناعاته التي تتأثر هي سلبًا وايجاباً بالعديد من المتغيرات كذلك الحال بالنسبة إلى اثاره المادية والنفسية فهي ليست قليلة قد يدفع المقاتل نفسه ثمناً لها وقد تتحمل الوحدة العديد من المصاعب والخسائر بسبب هذا السلوك لمنتببيها.
3. لقد اعتمدت الحلول المقترنة للتتعامل مع هذه الظاهرة في معظمها على مسألتين مهمتين:
 - آ. التهيئة النفسية للمقاتلين منذ مرحلة التدريب والهدوء النسبي قبل الدخول إلى المعركة سواء ما يتعلق منها بالتطبيع للعسكرية أو التدريب على تحمل ضغوطها ثم اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب وإيجاد القناعات الملائمة ثم توضيح الهدف من العمل العسكري للحصول على دافعية مناسبة.

بـ. القيادة والسيطرة وما يقع ضمنها من أمور تتعلق بالأمراء وقدراتهم العملية وامكانياتهم النفسية في السيطرة على منتسبيهم ثم دافعيتهم في العمل كقدوة للجميع في الظروف الصعبة، لذلك بات من الضروري مناقشة هذه الظاهرة من كافة الوجوه ضماناً لقدرة القتالية والتفوق على الإرهاب الساعي لتدمير البلاد.

4. في حرب مكافحة الإرهاب التي زاد امدها عن اثنتا عشر عاماً بذل العراقيون جهداً ودفعوا ثمناً وقدم منتسبيو القوات المسلحة دماء زكية لإبقاء العراق بلداً ديمقراطياً موحداً ينعم أبناءه بالهدوء والاستقرار وبهدف الاستمرار باتجاه تحقيق النصر لصالح العراق يكون لزاماً ان تناقش كل الظواهر بينها التسرّب بنفس علمي صريح وبمنتهى الوضوح والدقة.

الملحق د

عسكرة المناصب المدنية في وزارة الدفاع

10 كانون الثاني 2014

١. لقد أعيد بناء وزارة الدفاع بعد السقوط على وفق التجربة الأمريكية الاوربية، التي ت نحو باتجاه تحديد غالبية المناصب الموجودة ضمن هيئات الوزارة للمدنيين لأسباب أهمها:

- آ. جعل قرار الحرب محسوبا ليس من الجانب العسكري فقط، بل وكذلك من جوانب السياسة والتوازن والمجتمع والقدرات العامة للدولة.
- ب. تقليل الكلفة المادية اذ أن الضابط وبكافأة مراحله الرتبية، يحتاج الى اعداد وترقية وترفيه ومميزات دورات ومحاضرات وامتحانات وفحوص، ليكون مؤهل لمناصب القيادة والركن، بينما لا يحتاج المدني الآتي من التخصص الأكاديمي والفنى، الا القليل ليواكب المنصب المكلف باشغاله تبعا لاختصاصه الموصوف مهنيا.

بداية العمل في الوزارة

٢. كانت البداية في مجال المناصب والمفاصل المدنية بوزارة الدفاع تقترب من النصف، وان أعطى الامريكان رقمًا لها في الهيكلية التنظيمية يصل الى ٨٠٪، الا أن سيطرة العسكر القديم على خطوات اعادة البناء، وفقدان الرؤيا الاستراتيجية للعمل، والجهل بخطى الديمقراطية وترجح المصالح الخاصة تسبب في حصول الآتي:

- آ. عسكرة المناصب المدنية، تجاوزا على التوصيف المدني للوظائف، بحجج أن المدنيين لا يفهون بالشؤون العسكرية المهنية.
- ب. توجه الضباط الذين تعينوا بصفة مدنية، الى استغلال علاقاتهم بالعسكر القديم وبقيادة الوزارة (العسكرية)، لتبديل صفتهم المدنية الى عسكرية، بهدف الحصول على أمتيازات الضباط الكبار.

ج. اصرار البعض من الضباط القياديين في الوزارة، الى التعامل مع العسكر لتنفيذ أوامرهم دون نقاش باهمال المدنيين، الذين يتعاملون بالصيغ العلمية التي تأسس في بعض جوانبها على النقاش، فرجحوا وبالتالي العسكرية على التوصيف المدني.

د. توجه العسكر الى عملية ملئ المناصب، تجاوزا على السياسات العلمية وال حاجة الاكاديمية، مثل واضح يتعلق بكلية الدفاع الوطني الذي يتوزع منهج الدراسة فيها على العلوم السياسية وال العلاقات الدولية والنظم السياسية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بينما لا يحوي ما يتعلق بالشؤون العسكرية الا القليل الذي لا يتعذر عده محاضرات غير منهجية. ورغم هذا فقد نسب عميدا لها عسكري، وجميع هيكلها القيادي عسكريون، حتى تقاد تخلو من جهد مدني يقوم بالتنسيق مع الجامعات، ومرافق البحث التي تعد الرافد الاساسي للمحاضرين. علما أن كليات الدفاع الوطني في دول العالم الآخر يكون فيها العميد استاذا مدنيا، للتعامل مع المناهج والجامعات والمحاضرين والاشراف العلمي، ويوجد أمر للكلية عسكري يتعامل مع شؤون القيادة والضبط والشؤون الادارية.

خطوات التنفيذ

3. ان العسكرية بطريقة الزحف التدريجي سائرة بخطى، شملت الهيكلية التنظيمية للوزارة، التي لم تستقر، بعض منها على سبيل المثال:

- آ. تغيير ارتباط مديريات من الأمين العام الى دائرة العمليات مثل:
 - أولا. المديرية العامة للاتصالات.
 - ثانيا. المديرية العامة للتسلح والتجهيز.

ب. تغيير ارتباط مديريات من الامين العام الى أمانة سر وزارة الدفاع مثل:

أولاً. المديرية العامة للموازنة والبرامج.

ثانياً. مديرية العلاقات العامة.

ثالثاً. مديرية الاعلام والتوجيه المعنوي.

ج. تغيير ارتباط مديريات من الامين العام الى رئاسة أركان الجيش (الميرة) مثل:

أولاً. المديرية العامة للعقود والمبيعات.

سلبيات تغيير التوصيف المدنى

4. ان عملية التغيير السريعة تجاوزا على معطيات الحاجة الفعلية، أظهرت بعض السلبيات بينها:

آ. ان العسكرة بهذه الطريقة التي تقترب من العشوائية، أو المحاولة والخطأ تعنى:

أولاً. تغير في اسلوب القيادة والسيطرة للدواوير الإدارية، والخدمية والفنية، يكلف الوزارة جهداً ومالاً واعاقة في التنفيذ.

ثانياً. تكدس في الرتب العسكرية العليا (ترهل رتبى) يرهق ميزانية الوزارة، هذا وان التكدس أي الكثرة تقلل من هيبة القادة، وتخفظ من مستويات قدراتهم على فرض الضبط والسيطرة، علماً أن الجيش العراقي في الوقت الراهن يعاني ترهلًا، غير مسبوق وغير موجود في جميع الجيوش العربية والعالمية، وهذا الكم من الرتب العليا، لا تناسب مع الاداء القتالي والمعنوي المحسوب متدنياً بالمعايير العسكرية.

ب. ان تغيير التوصيف الوظيفي من المدني الى العسكري (العسكرة) تسبب في حصول الآتي:

أولاً. تكوين منافذ عمل للضباط الكبار غير منافذ القتال، التي أعدوا من أجلها وبذا بات العديد من الضباط الكبار يسعون للحصول على هذه المناصب العسكرية، بعيداً عن سياقات العمل الحربي، تحسب لهم خدمة، ويحصلون على نفس التقدير والامتياز لضباط أقران لهم يقاتلون في ساحة الحرب.

ثانياً. توجهات لدى الضباط الكبار لحماية مناصبهم من خلال الاتصال، وتكوين علاقات باحزاب وحركات سياسية، مما شكل ثغرة أمنية، اذا ما

تم الوضع في الحسبان امكانية استغلال قسم من هؤلاء الضباط، لاغراض وتوجهات تلك الاحزاب عندما لا تسجم وتوجهات الحكومة. ان هذا التوجه غير العلمي للتغيير التوصيف، أنتج وبشكل غير مباشر أو غير منظور سلوكاً قيادياً غير صحيحاً قوامه:

أولاً. تحسس بين العسكريين والمدنيين، يخسره المدنيون، خسارة تقلل من مستوى الاداء والمعنويات، وقد تجر الى الفساد وعدم الالتزام. ثانياً. استئثار العسكر بالعائد الداعم، مثل الاراضي والمخصصات والابعادات وغيرها بطريقة تشير من حنق المدنيين، فتشعرهم بالدونية (سلوك سلبي) في الوقت الذي تشعر العسكر بالاستعلاء القيادي، في أجواء عمل معادلته الايجابية توافق، وانسجام وتفاعل، ينتاج قراراً عسكرياً صحيحاً وتنفيذاً فتالياً مناسباً.

د. ان التغيير في المناصب المدنية الى عسكرية، جعلها باباً لترقية الضباط الى رتب علياً وجعلها حكراً على البعض دون الآخر، فتكون خلاً بالتراث العسكري، وتكلات بين الضباط واتجاهات نقد للمؤسسة العسكرية، يمتد أحياناً الى الحكومة، فيشكل خرقاً للامن النفسي ويضعف الاداء والمعنويات.

الاستنتاجات

5. مازال الاتجاه المائل في الوزارة لعسكرة المناصب المدنية (الخدمية، والفنية والمالية) قائماً وهذا اذا ما استمر بنفس الوتيرة ستخلو الوزارة في المدى القريب من المدنيين، عندها ستواجه اي الوزارة والدولة العراقية حرجاً في خطوات بناء الديمقراطية، اذ ان العسكرية تتنافي وخطوات الديمقراطية، خاصة وان الدول المتحضرة، تضع عملية تمدين

المناصب غير القتالية معياراً للمجتمعات المدنية، وأساساً من اسس الديمقراطية، والعكس في حال عسكرة المناصب الخدمية والفنية.

6. ان العسكرة بهذه الطريقة تخل بالتوزن المدني العسكري، بالمستوى الذي يؤثر سلباً على القرار العسكري المتخذ سياسياً.

التصيات

7. رفع الموضوع بصياغة مناسبة الى السيد القائد العام للقوات المسلحة.

8. اعلام وزارة الدفاع بالآثار السلبية للموضوع بصياغة تناسبها.

9. تشكيل لجنة في مستشارية الامن الوطن مع وزارة الدفاع (مدنيين وعسكريين) لدراسة الموضوع من كافة جوانبه.

الملحق ه

الترقية الآنية إلى الرتب الأعلى

25 تموز 2013

1. رقي أخيراً أربعة ضباط برتبة فريق من وزارة الدفاع الى رتبة أعلى فريق أول، وقد صاحبها لغط بين الضباط وتقولات ترقى الى مستوى الأشاعات عن علاقات لهم بالمستويات الأعلى، ومن ثم زعل عند بعضهم الآخر أقرب من الاعتكاف أو التكاسل بالعمل وهبوط المعنويات.
2. ان الترقية التي تمت بصيغة التكريم جاءت في ظروف صعبة، لم تحسم فيها القوات المسلحة القتال في الزمن التقريري الذي تريده الحكومة، مما جعل التكريم في وقت وان رأته الحكومة من جانبها مقبولاً لاعتبارات قد تقدرها ضرورية من وجهاً نظر قيمية الا أن عموم الضباط في الرتب الكبيرة وبعض المنتسبين لا يرونها كذلك خاصة وانها أي الترقية قد تمت دون وجود ايضاحات كافية عن أسباب حصولها.

ردود الفعل السلبية

3. ان الترقية خارج الملاك المحدد للرتب وكذلك خارج جدول الترقية قد بدأت في الجيش العراقي زمن حكم البعث خاصة صدام حسين، وتكرارها الان ولأي سبب كان يكون في العقول المتلقية ما يسمى بالاقتران الشرطي بين الفترتين الزمنيتين، نتيجته الحتمية تقولات وأحياناً اتهامات في غير صالح الحكومة ومساعيها في بناء القوات المسلحة.
4. ان الترقية المفاجئة لاغراض التكريم تبين خبرة الجيوش انها وان ترفع معنويات أصحاب الشأن أي المسؤولين بها الا انها من جانب آخر تسهم في هبوط معنويات الآخرين حتى قيل في القياسات المعنوية ان تكريم عشرة عسكريين ترقية يمكن أن يؤدي الى هبوط المعنويات لمنات غيرهم من المنتسبين، على هذا درجة الجيوش المتقدمة الى ايجاد ضوابط صارمة لما يتعلق بعموم التكريم (الحساسية) على وفق الآتي:

آ. السماح بالحصول على مكرمة الترقية لمن يستحقها حسريا.
ب. حماية القائد المخلول باصدار قرار التكريم من أية اقاويل بالضد منه شخصيا.

ج. انعكاس فعل التكريم ايجابيا على الاداء العسكري والمعنويات.
د. أن يكون التكريم للفعل الذي أداء العسكري المكرم، وبالمستوى الذي يسهم تلقائيا في تبرير حصوله أي التكريم.

5. ان الترقيات السريعة التي تحصل لضباط المقر العام أي لهؤلاء الضباط الذين لم يعملا قادة ميدانيين كأحد الشروط المهمة للترقية، ستجعل الضباط يتنافسون على العمل في المقرات العامة قريبا من سلطة اصدار القرار، ويهملون العمل في الميدان الذي يتکفل وحده بحماية أمن البلد.

التقولات المصاحبة

6. ان ترقية ضباط في غير المنصب المحدد للرتبة الأعلى، تثير باقي الضباط الاقران من دوراتهم وآخرين من الدورات القريبة منهم بالضد من السيد القائد العام للقوات المسلحة ومن ثم السيد وزير الدفاع كجهات معنية، عندها ستكون مثل هكذا ترقيات سببا للتقول والتلقيق وربما الاتهام التي تضعف المعنويات كأحد أهم العوامل المؤثرة في قتال الارهاب، علما أن التقولات التي رافقت ترقية الضباط المذكورة في أعلاه تمحورت حول الآتي:

آ. وجود علاقات خاصة للضباط المكرمين ترقية مع القريبين من السيد القائد العام.
ب. استمرار الترفيعات على هذا النهج سوف يهدى البنية المهنية للمؤسسة العسكرية.

ج. عاد القادة العسكريون الكبار الى اساليب كانوا يستخدمونها زمن صدام.

د. الجيش الحالي هو جيش الفرقاء.

هـ. سوف يتسابق الضباط الكبار على اقناع القائد العام للحصول على ترقية الى رتبة مهيب.

وـ. الترقيات ذات دوافع طائفية.
أسس الترقيات العسكرية

7. أوجد المعنيون والمشرعون في الجيوش وبينها الجيش العراقي منذ تاسيسه ضوابط للترقيات تقوم على الآتي:

آ. توفر المالك للرتبة التي يتم الترقية اليها.

بـ. وجود الخبرة القيادية والكفاءة الالزمه لقيادة المنصب الذي تم الترقية اليه.

8. ان قلة المناصب القيادية العليا وأهميتها في القرار العسكري جعلت المشرع يزيد من المدة الأصغرية للترقية من رتبة الى أخرى ويضع بعض التقييدات كلما تم الصعود الى أعلى في الرتب القيادية (لواء، فريق، فريق أول) وهي ضوابط تحقق الآتي:

آ. ضمان وصول الضابط الاكفاء الى المناصب الرفيعة.

بـ. تحديد عدد الرتب العليا بما يمكن المؤسسة العسكرية من التعامل اللائق مع هذه الرتب التي تمثل الصورة القيادية الأعلى للمؤسسة العسكرية.

التضخم الرتبوي في المؤسسة العسكرية العراقية

9. ان الضباط القادة في المؤسسة العسكرية المعنيين ببناء الجيش الجديد، اتجه البعض منهم الى التركيز على رتبهم الكبيرة من حيث

الترقيات، والمخصصات والحمایات، واتجه البعض الآخر متجاوزاً على الضوابط والمحددات التي وضعوها للترقية على وجه الخصوص مما تسبب في حصول الآتي:

آ. تضخم رتبى غير مسبوق في تاريخ الجيش العراقي، تزايدت على وفقه الرتب العليا (لواء، فريق، فريق أول) حتى أصبحت الرتبة القائمة فعلاً أعلى من الرتبة المحددة للمنصب أصلاً في حالات غير قليلة، وهذا يدفع بشكل غير مباشر أن يرى البعض من الضباط أنفسهم أكبر من المنصب، وبالتالي يفكرون بالأكبر وبطرق قد يشكل قسم منها خطاً أمنياً لا تحسه الحكومة بسهولة.

ب. ان قسم من الضباط يحصلون على ترقيات سريعة أي قبل اكتمال الخبرة اللازمة للمنصب الأعلى، وهذا يؤثر سلباً على الادارة العامة للمؤسسة العسكرية التي ستكون بتقادم الزمن واهنة غير قادرة على التوازن مع مثيلاتها في الدول المجاورة الأمر الذي يشكل تهديداً لامن الوطن العربي.

ج. ان تكرار حصول الضباط الكبار على ترقيات دون ضوابط أو بخرقها سيفتح شهية الضباط الآخرين للضغط على السيد وزير الدفاع وعلى السيد القائد العام للقوات المسلحة، وسيتجهون إلى واحدة أو أكثر من الاحتمالات بينها الانتماء إلى أحزاب سياسية أو التوسط عند برلمانيين وسياسيين لغرض الحصول على ترقيات إلى الرتب العليا تجاوزاً على الاستحقاق أحياناً، خاصة رتبة فريق. وهذا من جانبه سيزيد من حجم الترهل بالرتب العليا ويقلل من قيمة العسكري العراقي في نظر المجتمع وفي نظر الجيوش المجاورة التي تضعه ضمن حسابات التوازن.

الآثار السلبية للترهل الرتبى

10. ان الترهل في الرتب العليا وعدم وجود مناصب لاستيعابها وبالاضافة الى ما تسببه من كلفة مادية هائلة على ميزانية الدفاع (حمايات، عجلات، مخصصات...الخ)، فان لها آثارا جانبية من أهمها:
آ. ارباك سياقات الادارة واضطراب مفهوم القيادة والسيطرة.

ب. تعدد الرتب العليا وكثرتها، يقلل بالتدريج من قيمة الرتبة العسكرية مما ينعكس سلبا على بناء قوات مسلحة تكون قادرة على صيانة الامن الوطني العراقي كما يجب.

ج. ان الترقية الطارئة للبعض دون البعض الآخر تدفع الى استظهار العداونية في النفس العسكرية ومن ثم توجيهها باتجاه القائد العام للقوات المسلحة شخصيا عن طريق توجيهاته الاتهامات الكاذبة ونشر الاشاعات المغرضة وغيرها.

د. ان سهولة الحصول على ترقية الى رتبة عسكرية تعد الأعلى سيدفع قسم غير قليل من الضباط الكبار الى التوجه الجاد للاتكاء على جهات سياسية متعددة للاستعانة بها في عملية الحصول على ترقية، وفي حال عدم حصولها يمكن أن يتكتل ضعاف النفوس منهم بالضد من الدولة، ويمكن أن يكونون بوق دعاية مضاد للحكومة والقائد العام، وهذه وان يصنف وقوعها تحت الاحتمالات القليلة، لكنها ممكنة الحصول، وما دامت هي هكذا محتملة فانها ستتشكل خرقا للامن الوطني.

التوصيات

11. لأهمية الموضوع وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة، على المعنويات، وعلى هيبة القائد العام للقوات المسلحة وإرادة القتال، يمكن الالىصاء بالآتي:

- آ. عرض الموضوع بسلبياته وايجابياته على أنظار السيد القائد العام للقوات المسلحة .
- ب. اشعار وزارة الدفاع (مجلس الدفاع) ومكتب القائد العام بضرورة التقييد في مسائل الترقية الخاصة بالضباط بضوابط:
أولا. توفر المالك.
ثانيا. العمل القيادي الميداني السابق.
- ثالثا. التركيز في الترقىات على الضباط العاملين في الوحدات الفعالة أكثر من المقر العام، لأنهم يبذلون جهداً قتالياً أكثر ويعرضون إلى خطر أكبر.
- ج. ضرورة إصدار جدول سنوي للاحالة على التقاعد، بهدف التقليل من حجم الترهل الرتبوي الحاصل وفسح المجال إلى الأجيال الشابة أن تأخذ أماكنها المناسبة.

جدول المحتويات

6.....	الخلاصة
6.....	مصاعب أنتجت وأبقت الخلل
6.....	واقع الجيش الحالي
8.....	المعوقات
8.....	الجهد الاستخباري
8.....	الجهد المعنوي
9.....	الجهد البحثي العلمي
9.....	القضاء العسكري
10.....	الهيكلية التنظيمية
10.....	الحيادية الوطنية
10.....	الاستنتاجات
10.....	النوصيات
11.....	الخاتمة
13.....	الفصل الأول
13.....	نظرة إلى الواقع
15.....	البداية
17.....	المشاركة في القتال قبل اكتمال الجاهزية.
19.....	تدخل الجهات الأعلى
21.....	تبعات الجيش السابق
25.....	الغاية
27.....	الفصل الثاني

أوجه الخل في البنية العامة للجيش.....	27
أوجه الخل.....	29
ماهية الخل	29
العامل الدولي	32
التأثيرات الجانبية لبنية الدولة.....	34
اتجاهات الهدم في العقل العراقي.....	36
الاحباط.....	39
الاحباط القتالي.....	41
الفصل الثالث.....	45
واقع الجيش حتى منتصف عام 2015	45
الواقع الفعلي للجيش	47
تفاعل المؤثرات	47
الكم والنوع.....	49
عوامل التأثير على الحسابات.....	49
التقييم والقياس	51
الإمكانات والمهام.....	57
الرکون الى الكم.....	57
الخوف	63
تعظيم الخوف.....	63
غياب التخصص للتعامل مع الحال	67
الضبط العسكري.....	69
التأثير على الضبط.....	69
التخطيط.....	73

73.....	المحاولة والخطأ
76.....	إرادة القتال
76.....	الاستعداد النفسي القتالي
77.....	الشعور بالعزل
80.....	اضطراب معنى الحياة العسكري
81.....	ضعف الضمير المهني
82.....	الاعياء القيادي
84.....	المشاعر الوطنية
84.....	تصارع المشاعر الوطنية
84.....	أ. اختلال الروح الجماعية
85.....	ب. السكوت عن الخطأ، وعدم الرغبة في الإصلاح
86.....	ج. التحرك النفعي
88.....	اتساع دائرة الشك
91.....	الأمن
91.....	التدخل في العمل والمهام
93.....	الثقة الاستخبارية
97.....	الفساد
97.....	المنحي العام
100.....	التمادي
102.....	الفصل الرابع
102.....	معوقات العمل
104.....	اتجاهات التعويق
105.....	الهيكلية التنظيمية

النقل الحرفي.....	105
الاجتهد المزاجي.....	109
التكامل المؤسسي.....	113
عدم كفاية الجهد المؤسسي	113
التقويم السلوكي المؤسسي.....	115
الجهد النفسي المعنوي.....	117
المهام.....	117
القصور	117
النهج المعنوي	119
الاعلام.....	121
الادارة المعنوية الحالية للجيش	122
الجهد البحثي.....	124
غياب البحث العلمي.....	124
الحاجة الى البحث والدراسة	126
القيادة والسيطرة.....	127
تعدد المراكز.....	127
التدخل والتدخل في انتاج القرار.....	130
الاخلاقي بالشروط	133
الحيادية الوطنية	138
أثر الماضي.....	138
النفوذ الحزبي.....	140
المحاصصة	143
الآثار الجانبية للعملية السياسية.....	144

الفصل الخامس.....	146
الاستنتاجات.....	146
تلویه	148
الاستنتاجات.....	148
الفصل السادس.....	161
الوصيات.....	161
تمهید	163
الادارة العامة.....	163
التنظيم.....	165
الحيادية الوطنية.....	166
الجانب النفسي المعنوي	168
الاستخبارات والأمن.....	170
الحرب النفسية.....	172
الخاتمة.....	175
الأبعاد العامة.....	177
الإصلاح والترميم	178
الملاحق.....	182
مشاعر الإحباط في المجتمع العراقي	183
وسائل التعامل مع الآثار المترتبة.....	183
المقدمة	185
الغاية	186
معنى الإحباط.....	187
حقائق ذات صلة بموضوع الإحباط.....	189

العوامل المؤثرة في انتاج الإحباط 193	193 العوامل المؤثرة في انتاج الإحباط
2. مجالات التأثير 194	194 2. مجالات التأثير
صورة المجتمع العراقي المحبط 197	197 صورة المجتمع العراقي المحبط
الآثار السلبية للاحباط 200	200 الآثار السلبية للاحباط
الاحباط القتالي 214	214 الاحباط القتالي
الاحباط السياسي 217	217 الاحباط السياسي
مثال واقعي عن حالة أزمة 218	218 مثال واقعي عن حالة أزمة.
طبيعة الأزمة 220	220 طبيعة الأزمة.
مال الأزمة 220	220 مال الأزمة.
تأثيرات الأزمة 222	222 تأثيرات الأزمة.
تطورات ما بعد الأزمة 223	223 تطورات ما بعد الأزمة.
ادامة زخم الفرص لتطويق آثار الإحباط 225	225 ادامة زخم الفرص لتطويق آثار الإحباط
الاستنتاجات 227	227 الاستنتاجات
التعامل مع الإحباط 230	230 التعامل مع الإحباط
أ. حرف مسار العدوان 232	232 أ. حرف مسار العدوان.
ب. انعاش الأمل 232	232 ب. انعاش الأمل.
الوصيات 239	239 الوصيات
الخاتمة 244	244 الخاتمة
الانهيار الأمني المعنوي لمعركة الموصل 247	247 الانهيار الأمني المعنوي لمعركة الموصل
الآثار وسبل التعامل 247	247 الآثار وسبل التعامل
عام 249	249 عام
ماهية التدهور الأمني الحاصل 251	251 ماهية التدهور الأمني الحاصل
أسباب حصول الانهيار 253	253 أسباب حصول الانهيار

1. الفساد الإداري والمالي.....	253
2. صورة العدو في العقل العسكري العراقي.....	253
3. الحرب النفسية.....	254
4. الاخلاص بمبدأ وحدة القيادة.....	254
5. الاجتثاث.....	255
6. ضعف الروح الوطنية.....	255
7. العوامل العسكرية.....	255
8. اعتماد الولاء على حساب الكفاءة.....	256
9. التدين الظاهري للمؤسسة العسكرية.....	257
الآثار المترتبة على الانهيار الأمني المعنوي	259
1. اضطراب الضبط العسكري.....	259
2. تدني مستوى الأداء.....	259
3. استنزاف الطاقة النفسية الجمعية للمقاتلين.....	261
4. الحرج السياسي.....	261
5. التوازن الاستراتيجي.....	261
6. تشويه صورة الحكم الديمقراطي للأغلبية.....	261
7. تقوية العدو في قتاله بالضد من الدولة.....	262
8. فتح ثغرات أمنية إضافية.....	262
سبل التعامل مع حالة الانهيار	263
1. التعامل الآني مع الحالة.....	263
2. التعامل المستقبلي مع الحالة.....	264
الخاتمة.....	267
ظاهرة التسرب من المعركة.....	269

دراسة تحليلية للأسباب والنتائج.....	269
المقدمة.....	272
طبيعة المشكلة.....	272
الغاية.....	273
مفهوم التسرب وأنواعه.....	274
شيوخ الاستخدام.....	274
أنواع ومظاهر التسرب.....	276
الأنواع.....	276
1. التسرب الفردي.....	276
2. التسرب الجماعي.....	276
المظاهر.....	276
1. التسرب أثناء المعركة.....	277
2. التسرب قبل المعركة.....	280
3. التسرب خارج اطار المعركة.....	281
الأسباب الرئيسية للتسرب.....	284
الظاهرة	284
آ. الناحية النفسية	286
ب . الجانب العسكري.....	288
التسرب من وجها نظر المقاتلين انفسهم	295
الاستبيان المفتوح.....	295
أسباب التسرب من وجها نظر المقاتلين	296
الآثار المادية والنفسية للتسرب	298
طبيعة الآثار	298

298.....	الاثار المادية.....1
300.....	الاثار النفسية.....2
302.....	الاستنتاجات.....
304.....	الوصيات.....
308.....	الخاتمة.....
310.....	عسکرة المناصب المدنية في وزارة الدفاع.....
312.....	عام.....
312.....	بداية العمل في الوزارة.....
313.....	خطوات التنفيذ.....
315.....	سلبيات تغيير التوصيف المدني.....
316.....	الاستنتاجات.....
317.....	الوصيات.....
318.....	الترقية الآنية الى الرتب الأعلى.....
319.....	عام.....
319.....	ردود الفعل السلبية.....
320.....	التقولات المصاحبة.....
321.....	أسس الترقىات العسكرية.....
321.....	التضخم الرتبي في المؤسسة العسكرية العراقية.....
322.....	الاثار السلبية للترهل الرتبي.....
323.....	الوصيات.....